رياض الأطفال منخفضة الرسوم ("KG2") في الأردن:

الواقع الحالي والأدوار في عملية تعميم المرحلة الثانية لرياض الأطفال

1 كانون الثاني 2023

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

مؤسسة الملكة رانيا
QUEEN RANIA FOUNDATION

جدول المحتويات

جدول المحتويات 1
الاختصارات 3
شُكر وعرفان 3
لمحة عامّة 4
أهمية مرحلة التعليم ما قبل الأساسي 4
رياض الأطفال في الأردن 4
الإنصاف والدمج 5
استراتيجيات وخطط التوسّع في المرحلة الثانية لرياض الأطفال 6
"الجودة" في التعليم ما قبل الأساسي 8
الأهداف 9
أهداف الدراسة ونهجها المتّبع 9
المنهجية 10
تعريف رياض الأطفال "منخفضة الرسوم" 10
أسلوب البحث المُدمج 10
المسح الكمي 10
المقابلات النوعية 12
تحليل البيانات 12
محدّدات الدراسة 12
النتائج 13
حالة رياض الأطفال منخفضة الرسوم والتابعة لمنظمات المجتمع المدني 13
العدد والتوزيع الجغرافي لرياض الأطفال منخفضة الرسوم 13
متطلبات الترخيص والرقابة 14
التحاق الطلبة 17
الجودة 18
العاملون 18
المناهج الدراسية 21
الموارد الصفيّة 23
البيئة المادية والصحة 23
مشاركة الوالدين 24
متابعة الحضور والغياب 24

الدمج
الأطفال ذوو الإعاقة والاحتياجات الإضافية 25
الأطفال اللاجئون وغير الأردنيين 27
النوع الاجتماعي 30
الاستدامة الماليّة 31
الرسوم التي تفرضها رياض الأطفال منخفضة الرسوم والتابعة لمنظمات المجتمع المدني 31
التكاليف 34
القدرة على التوسّع 35
القدرة الاستيعابية الإضافية 35
المساحة المتاحة 36
التحديات ومواطن القوة المُبلغ عنها ذاتيًا من قِبل مقدّمي خدمات رياض الأطفال 37
التحديات المُبلغ عنها ذاتيًا 37
مواطن القوة المُبلغ عنها ذاتيًا 39
وجهات النظر حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص 40
مُلخص مواطن القوة والتحديات 42
التوصيات 45
المراجع 47
الملاحق 50
الملحق (أ) 50
الملحق (ب) 51
الملحق (ج) 52
الملحق (د) 55
الملحق (هـ) 56
الملحق (و) 61

الاختصارات

CBO	منظمة مجتمع مدني
DoS	دائرة الإحصاءات العامة
ECED	تعليم وتنمية الطفولة المبكرة
EMIS	نظام معلومات إدارة التعليم
ESP	الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم
GIZ	المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي
HRD	تنمية الموارد البشرية
KG	رياض الأطفال
MoE	وزارة التربية والتعليم
MoITS	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
MoSD	وزارة التنمية الاجتماعية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PD	التطوير المهني
QRC	إدارة مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات
QRF	مؤسسة الملكة رانيا
RAMP	مبادرة القراءة والحساب للصفوف المبكرة
SDG	هدف التنمية المستدامة

شُكر وعرفان

أعِدّ هذا التقرير من قِبل مؤسسة الملكة رانيا بدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي في إطار مشروع "التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال الأردنيين والسوريين في الأردن (HEROES)". علمًا أنّ المشروع مموّل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية في إطار المبادرة الخاصة "النازحون والدول المضيفة". تجدر الإشارة إلى أنّ النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير تعبّر عن معدّيه فقط ولا تمثّل آراء مؤسسة الملكة رانيا أو الجهة المموّلة.

أُعِدّ هذا التقرير بتوجيه عام من كلارا سترايمر وساطع القضاة (مشروع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال الأردنيين والسوريين في الأردن (HEROES) التابع للمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي). وشارك في إعداد التقرير فريق من مؤسسة الملكة رانيا (عمّان، الأردن) يضمّ هيلينا بيلفينين (مستشارة لدى مؤسسة الملكة رانيا) وسارة العطاري وحلا سرابي وإيميلي راوشينبرجر وتالين سابيلا وروبرت بالمر.

تم إعداد التقرير بالتنسيق مع أعضاء لجنة الدراسة من وزارة التربية والتعليم: د. ياسر العمري, د. عالية عربيات ,د. عبد الحكيم الشوابكة, د. ماجد الزيود, أكرم القرعان, علي المحاسيس,ود. سناء عصفور.

فريق إعداد التقرير: هيلينا بيلفينين وسارة العطاري وحلا سرابي وإيميلي راوشينبرجر وتالين سابيلا وروبرت بالمر

لمحة عامّة

أهمية مرحلة التعليم ما قبل الأساسي

تُشكّل سنوات الطفولة المبكّرة من حياة الطفل الأساس لنموّه مدى الحياة، وغالبًا ما يواجه الأطفال الذين يكونون متأخرين في هذه السنوات بعض الصعوبات لمواكبة نمو أقرانهم (اليونسكو، 2023). من هذا المنطلق، وفي إطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، اتفق المجتمع العالمي على "ضمان أن تُتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030" (الأمم المتحدة، قسم "المستهدفات والمؤشرات"). ويُعدّ الدمج من العناصر الأساسية لهذا الالتزام بالتعليم ما قبل الأساسي الشامل، حيث إنّ الكثير من الأطفال الأقل حظًا، بما في ذلك اللاجئون وذوو الإعاقة، محرومون من حقّهم في التعليم (اليونسكو، 2023).

أخذت المملكة الأردنية الهاشمية على عاتقها الالتزام بالهدف (4.2) من أهداف التنمية المستدامة، حيث تضمّنت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016 – 2025 هدفًا وطنيًا ينصّ على "التأكد من حصول جميع الأطفال [بحلول عام 2025] على تعليم مبكر عالي الجودة وتجارب تسهم في تطويرهم والارتقاء بجاهزيتهم للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي وبالتالي تؤمن لهم الحياة الصحية والرفاهية في المستقبل" (ص. 19). ويتمثّل المشروع الأول الذي يندرج تحت هذا الهدف في "التعليم المبكر وتنمية الطفولة 1.1 (ECED): زيادة القدرة استيعاب لرياض الأطفال 2 ونسبة التسجيل فيها" حيث يتمثل الهدف خلال 10 أعوام في الالتحاق برياض الأطفال 2 بنسبة 100% (ص. 29 و31)،[1] وهو هدف طموح عزّزته الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم 2018-2022 [2] (وزارة التربية والتعليم، 2018)، وكان بمثابة محفز للجهود المبذولة للتوسّع في تعليم مرحلة الطفولة المبكرة على مستوى المملكة. هذا وتؤكد رؤية التحديث الاقتصادي التي وُضعت حديثًا (الحكومة الأردنية، 2022) على الأهمية الاستراتيجية لقطاع الطفولة المبكرة في الأردن، بما في ذلك تعميم مرحلتي رياض الأطفال الأولى والثانية وتتناول جانبًا من جوانب المرحلة الثانية من رياض الأطفال الذي مثّل أيضًا محورًا استراتيجيًا لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية والخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم وجهود التخطيط الأخرى، ألا وهو رياض الأطفال غير الحكومية. ونظرًا لنقص الموارد اللازمة لإتاحة رياض الأطفال الحكومية المجانية للجميع، وانطلاقًا من وجود رياض الأطفال الخاصة منذ فترة طويلة في العديد من مناطق المملكة، فإنّ الاستراتيجيات الوطنية تؤكد على أهمية دعم رياض الأطفال الخاصة واستخدامها على نحوٍ أفضل لجعل التعميم ممكنًا.

رياض الأطفال في الأردن

وُجدت رياض الأطفال في الأردن منذ أكثر من قرن، ولكن لم يتم اعتبارها مرحلة تعليمية نظامية (بموجب قانون التربية والتعليم رقم (3)) حتى عام 1994. ولا تزال تعدّ المرحلتان الأولى والثانية من رياض الأطفال غير إلزاميتيْن (وزارة التربية والتعليم،

[1] في الأردن تبدأ مرحلة رياض الأطفال من سنّ الرابعة وتستمر لمدة عامين. يُشار إلى السنة الأولى بـ "KG1" ويُشار إلى السنة الثانية بـ "KG2".
[2] تم تمديد العمل بهذه الخطة حتى عام 2025.

2022، ص.2). تُصنّف وزارة التربية والتعليم الالتحاق برياض الأطفال إلى ثلاثة قطاعات (وزارة التربية والتعليم، 2022أ، ص.3):

- **حكومية:** رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم بشكلٍ أساسي، ولكنها تشمل أيضًا صفوف رياض الأطفال في المدارس التابعة للقوات المسلحة.
- **خاصة/"اختيارية":** مدارس أو برامج خاصة/ربحية مسجّلة لدى وزارة التربية والتعليم، ولكنها تشمل أيضًا بعض رياض الأطفال غير الربحية التي تديرها منظمات المجتمع المدني والمسجّلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية. معظمها مرخّصة، ولكنّ بعضها مسجّل دون تجديد الترخيص.
- **غير رسمية/غير نظامية:** تشمل أي روضة أطفال عاملة وغير مرخّصة وغير مسجّلة لدى وزارة التربية والتعليم أو وزارة التنمية الاجتماعية.

التحق معظم الطلبة في الأردن حتى وقت قريب بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال غير الحكومية، لكن أدّت جهود الحكومة إلى زيادة إجمالي نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال وكذلك نسبة الالتحاق في القطاع الحكومي. وفي العام الدراسي 2018-2019، أشارت وزارة التربية والتعليم إلى أنّ إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بمرحلة رياض الأطفال الثانية بلغ 106,403 طالبًا، 35% منهم ملتحقون بمدارس حكومية و65% ملتحقون بمدارس خاصة (وزارة التربية والتعليم، 2020، ص. 59). كما تتابع وزارة التربية والتعليم نسبة الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال الثانية في مدارس حكومية أخرى (تابعة للقوات المسلحة بشكل أساسي)، ولكن تبيّن أنّ عدد الطلبة الملتحقين بهذه المدارس يقل عن 200 طالب سنويًا. ورصدت وزارة التربية والتعليم بعد مرور ثلاث سنوات التحاق 121,917 طالبًا بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال على مستوى المملكة حيث التحق أكثر من نصفهم بقليل (56%) بمدارس تابعة لوزارة التربية والتعليم، والتحق الباقي (44%) بمدارس خاصة (وزارة التربية والتعليم، 2023أ، ص. 57). وعلى افتراض أنّ إجمالي عدد الأطفال في سنّ المرحلة الثانية من رياض الأطفال مماثل للعدد في العامين 2020-2021 المذكور في الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة وهو 172,000، فإنّ إجمالي نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال يبلغ حوالي 71% (172,000/121,917).

الإنصاف والدمج

عند النظر في فرص الوصول والتوسّع في رياض الأطفال في الأردن، من المهم مراعاة مجموعات الأطفال الأكثر عرضة للإقصاء من التعليم ومن داخل نظامه. وفي عام 2022، اجتمعت وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب عدد من الأطراف المعنيّة الأخرى على الصعيديْن الوطني والدولي، للتأكيد مجدّدًا على الالتزام الوطني بالتعليم الدامج والمنصف بموجب الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وللاتفاق على التعريف التالي للدمج والتنوع في التعليم:

> *وضع الأنظمة والإرادة السياسية والالتزامات الصّادرة عن جميع الشركاء والأطراف المعنيّة الرئيسة موضع التنفيذ، لضمان حصول جميع الطلبة بغض النظر عن النوع الاجتماعي، والقدرات، والإعاقات، والخلفيات والظروف، على فرص متساوية للتعليم النوعي في أوطانهم أو في المجتمعات المضيفة التي يعيشون فيها، في إطار بيئات التعلم التي تراعي التنوع وتدعم مشاركتهم وإنجازاتهم نحو الوصول إلى إمكاناتهم الاجتماعية والعاطفية والجسدية والمعرفية الكاملة (وزارة التربية والتعليم، 2022ج، ص.2).*

وقد عزّز هذا الالتزام الوعي بين قادة أبرز المؤسسات الوطنية حول أهمية الدمج في التعليم بما يشمل سنوات الطفولة المبكرة. كما تعزّز خطة تعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة هذا الالتزام حيث تتضمّن الهدف الاستراتيجي المتمثّل في "إتاحة الفرص

المتساوية لجميع الأطفال للالتحاق في المرحلة الثانية من رياض الأطفال في القطاعين الحكومي والخاص، بما في ذلك الأطفال المحرومون" (ص.9).

وفي حين تعمل الأطراف المعنيّة في الأردن على تحقيق هذه الرؤية، لا تزال ثمّة فوارق في نسب الالتحاق الحالية. حيث أشار مسح الأسر الذي أُجري في إطار مبادرة القراءة والحساب للصفوف المبكرة في عام 2017 إلى أنّ الأطفال الأردنيين التحقوا بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال بمعدلات أعلى بكثير من الأطفال السوريين في العام 2016-2017 (92% من الأردنيين بالمقارنة مع 52% من السوريين) (DeStefano et al., 2018, p.4). وأشارت وزارة التربية والتعليم في تقرير منتصف المدة لخطتها الاستراتيجية إلى أنّه على الرغم من زيادة نسبة التحاق الأطفال السوريين بشكل كبير بين عامَيْ 2017-2018 و2019-2020، إلا أنّ الفوارق لا تزال قائمة (وزارة التربية والتعليم، 2022ب). كما أشارت وزارة التربية والتعليم إلى وجود فجوة صغيرة في الالتحاق برياض الأطفال بين الجنسين بحوالي 1.2 نقطة مئوية لصالح الذكور (وزارة التربية والتعليم، 2022ب، ص.15)، مع أنّ البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة تشير إلى أنّ 48.6% من الأطفال في سنّ 5 سنوات في الأردن هنّ من الإناث و51.3% من الذكور (دائرة الإحصاءات العامة، 2023)، ما يدلّ على أنّ هذه الفجوة ربما لا تشير إلى تفاوت معدلات الوصول. ولا تتوفر بيانات حديثة عن نسب الالتحاق بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال للفئات المحرومة الأخرى، مثل الطلبة ذوي الإعاقة، في نظام معلومات إدارة التعليم أو مجموعات بيانات دائرة الإحصاءات العامة، ما يشير إلى ضرورة الاستثمار في أنظمة البيانات لدعم تكثيف الجهود المبذولة على هذا الصعيد. ونظرًا لهذه التحديات، يُعدّ الدمج في رياض الأطفال منخفضة الرسوم جانبًا مهمًا من هذه الدراسة.

استراتيجيات وخطط التوسّع في المرحلة الثانية لرياض الأطفال

في عام 2018، أطلقت وزارة التربية والتعليم الخطة الاستراتيجية للتعليم، وهي خطة استراتيجية جديدة تشمل عددًا من المجالات ذات الأولوية من ضمنها تعليم وتنمية الطفولة المبكرة (وزارة التربية والتعليم، 2018). يتناول المكوّن الأول لمجال تعليم وتنمية الطفولة المبكرة "الوصول والتوسّع"، وتشمل الأنشطة الرئيسة المرتبطة بهذا المكوّن دراسة وتحليل واقع رياض الأطفال، وتجديد الغرف الصفية الحالية واستحداث الغرف الجديدة للمرحلة الثانية من رياض الأطفال في مدارس وزارة التربية والتعليم، وتجديد الغرف الصفية في المدارس الخاصة، وتعيين المعلمين المؤهلين، وإعادة النظر في التشريعات واللوائح الخاصة برياض الأطفال العامة والخاصة وصولًا إلى تيسير استحداث رياض الأطفال في القطاع الخاص (وزارة التربية والتعليم، 2018، ص.24). وأشارت وزارة التربية والتعليم في تقرير منتصف المدة لخطتها الاستراتيجية أنه تم إحراز تقدّم كبير في معظم هذه الأهداف بحلول عام 2022: أُستُحدِثت 246 غرفة صفية جديدة للمرحلة الثانية من رياض الأطفال في المدارس الحكومية، وتجديد الغرف الصفية للمرحلة الثانية من رياض الأطفال في المدارس الحكومية، وتجديد 686 غرفة صفية في المدارس الخاصة (وزارة التربية والتعليم، 2022ب، ص.15). وبالتالي ارتفعت معدلات الالتحاق على الرغم من الاضطراب الكبير الناجم عن جائحة كورونا والذي كان له أثر غير متناسب على رياض الأطفال الخاصة. وفي عمّان وحدها، أُغلقت 37 روضة أطفال خاصة بشكل دائم خلال العام الدراسي 2020-21 (وزارة التربية والتعليم، 2022ب، ص.16).

وفيما يتعلق بالتشريعات والتراخيص المرتبطة بالقطاع الخاص، تم إدخال تعديل على نظام تأسيس رياض الأطفال في عام 2019، ما أدّى إلى خفض رسوم التأسيس والتجديد لمنظمات المجتمع المدني وتبسيط تعليمات المساحات الخارجية، بالإضافة إلى استحداث تشريع جديد يقضي بضرورة حصول رياض الأطفال الخاصة على موافقة وزارة التربية والتعليم قبل رفع الرسوم الدراسية. وبدأ العمل مع البنك الدولي ووزارة الصناعة والتجارة والتموين لوضع نظام ترخيص لقطاع التعليم الخاص من شأنه تبسيط الإجراءات لمقدّمي الخدمات التعليمية، لكن أشار تقرير منتصف المدة لعام 2022 إلى تعرُّض هذه العملية لتأخير كبير. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم بعدْ وضع خيارات السياسات الخاصة بكيفية التعامل مع رياض الأطفال

الخاصة التي لا تستوفي معايير وزارة التربية والتعليم بعد مراجعة الترخيص القطاعي. كما حدثت تأخيرات في التقييم المالي لخيارات السياسات والتحليل المالي لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص من أجل التوسّع في المرحلة الثانية لرياض الأطفال على نطاق أوسع (وزارة التربية والتعليم، 2022ب، ص.17).

وقد وضعت وزارة التربية والتعليم خططًا أكثر تفصيلًا للتوسّع في المرحلة الثانية لرياض الأطفال في "تصوّر الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة في نظام التعليم في الأردن"[3] (وزارة التربية والتعليم، 2022أ)، علمًا أنّ الخطة تتألف من 11 ركيزة استراتيجية (الجدول 1).

الجدول (1): ركائز الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم*

التقييم
السياسة
المنهاج والتعلّم الإلكتروني
الشراكة بين القطاعين العام والخاص
جودة التعليم
بناء القدرات والتدريب
المتابعة والتقييم
البنية التحتية والموارد
زيادة القدرة الاستيعابية
التوعية ومشاركة الوالدين
الأداء المؤسسي

**تتضمّن المجالات بالخط العريض خططًا للتوسّع في الوصول إلى رياض الأطفال*

تتضمّن أربعة من هذه الركائز خططًا محددة للتوسّع في الوصول إلى رياض الأطفال: ركيزة زيادة القدرة الاستيعابية، وركيزة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وركيزة البنية التحتية والموارد، وركيزة السياسات. وتشتمل هذه الركائز الأربع مجتمعةً على استراتيجيات للتوسّع في الخدمات التعليمية منخفضة الرسوم التي يقدّمها القطاع الخاص والتي تُطبّق في أماكن أخرى من العالم وتحقّق نتائج واعدة، وتشمل الآتي:

- **شراكات لدعم خدمات رياض الأطفال لدى بعض مقدّمي الخدمات التعليمية غير الحكوميين:** اتّبعت جنوب إفريقيا هذا المسار حيث زادت الدعم المالي المقدّم لمراكز تنمية الطفولة المبكرة في القطاعين العام والخاص من خلال التحويلات المباشرة إلى المراكز الحكومية و"الإعانات الجزئية" للمراكز الخاصة (Shanker et al., 2015). ثمة نهج مماثل أدّى اتّباعه إلى استحداث "العشرات من الفروع" في الهند (Gupta, 2018).
- **القسائم أو الإعانات للأسر المحرومة لإلحاق أطفالها، وخاصة ذوي الإعاقة:** تقديم إعانات جزئية أو قسائم فقط لمقدّمي الخدمات التعليمية الذين يستوفون معايير الجودة المحدّدة والذين تكون رسومهم معقولة، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى توسيع نطاق الخيارات المتاحة للأسر مع تحفيز مقدّمي الخدمات لاستيفاء معايير الجودة وإبقاء رسومهم في متناول الجميع (Kraft et al, 2018; OECD, 2017).

[3] يُشار إليها لاحقًا في هذا التقرير بـ "الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة".

- **مراجعة واعتماد تشريعات جديدة لتأسيس مؤسسات رياض الأطفال الخاصة وترخيصها:** هذا النهج تدعمه دراسات بحثية عالمية، بما في ذلك دراسة تعليم القطاع الخاص في كينيا. ولكن يجب أن تكون هذه التشريعات داعمة وألّا تعمل على إيجاد عوائق غير ضرورية تحول دون دخول مؤسسات القطاع الخاص أو استدامتها في السوق، كما أشار أحد التقارير: "المعايير غير المقبولة أو التي تتخذ نهجًا عقابيًا قد تُثني مقدّمي الخدمات غير الحكوميين عن دخول السوق، أو تحدّ من الابتكار، أو تضيّق من نطاق الخدمات المقدّمة" (Kraft et al., 2016, p.7).

تشمل العناصر الرئيسة الإضافية للتوسّع في خدمات رياض الأطفال الخاصة في إطار خطة تعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة إقامة حوار حول السياسات بين الجهات الحكومية ومقدّمي الخدمات المسجّلين وغير المسجّلين، وإقامة الشراكات مع مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص لاستخدام مساحاتهم لتقديم خدمات رياض الأطفال الحكومية (ربما كفترة ثانية) أو استخدام مساحاتهم ومعلميهم لهذا الغرض (أي نموذج المدارس المستقلة). وثمّة استراتيجية أشير إليها في الأدب النظري ولكن لم يتم ذكرها في الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم أو الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة وهي الاستخدام الاستراتيجي للقروض الميسّرة والتسهيلات الضريبية (Kraft et al., 2016, p.7). فمن شأن تقديم الدعم المالي أو الإعفاءات الضريبية لمقدّمي الخدمات من القطاع الخاص في مرحلة التأسيس أو الذين يحتاجون إلى استثمارات كبيرة لتلبية معايير الجودة الجديدة أن يدعم التوسّع في قطاع رياض الأطفال الخاصة واستدامته.

"الجودة" في التعليم ما قبل الأساسي

تُعدّ الجودة عنصرًا رئيسًا في تعليم الطفولة المبكرة، لدرجة أنّ الأدلة تشير إلى أنّ التعليم قبل الأساسي منخفض الجودة لا يعود بأي فوائد على تنمية الطفل في بعض الأحيان (Britto et al., 2011). ومن هذا المنطلق، شكّل "ضمان الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة" المكوّن الثاني من المجال ذي الأولوية "تعليم وتنمية الطفولة المبكرة" في الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم، حيث يدعو هذا المكوّن إلى اعتماد إطار ضمان الجودة، ومعايير الاعتماد، وزيادة الوعي، وزيادة نسبة المعلمين المؤهلين، واعتماد نظام المساءلة (ص.41). يشير تقرير منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم إلى إحراز تقدّم متباين نحو تحقيق هذه الأهداف. ففي حين تحقّق هدف زيادة نسبة المعلمين المؤهلين بحلول عام 2019-2020، مع تأهيل 98% من معلمي المدارس الحكومية، لم تتوفر بيانات مماثلة حول معلمي المرحلة الثانية من رياض الأطفال الخاصة. هذا وطوّرت وزارة التربية والتعليم نظامًا موحّدًا لضمان الجودة في رياض الأطفال العامة والخاصة في عام 2019-2020. ويتضمن هذا الإطار معايير الاعتماد ومن المتوقع اعتماده بحلول عام 2025 (MoE, 2022b, p.18). كما تحدّد خطة تعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة بعض الإجراءات المطلوبة لتطبيق نظام ضمان الجودة هذا بين مقدّمي الخدمات التعليمية من القطاع الخاص، بما في ذلك زيادة الوعي بين جميع مقدّمي الخدمات وتطبيق النظام التجريبي لدى المدارس الحكومية والخاصة (MoE, 2022a, p.15).

في الختام، تدرك الحكومة الأردنية أهمية تعليم وتنمية الطفولة المبكرة وهي ملتزمة بتعميم الوصول إلى تعليم رياض الأطفال لجميع الطلبة بحلول عام 2025. وسيتحقق هذا الهدف من خلال الإصلاحات في السياسات، والتوسّع في البنية التحتية والموارد للمرحلة الثانية من رياض الأطفال، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث سيهدف كل ذلك إلى زيادة قدرة قطاع رياض الأطفال على إلحاق جميع الأطفال في برامج المرحلة الثانية من رياض الأطفال. وفي إطار سعيها للقيام بذلك، تولي وزارة التربية والتعليم والأطراف المعنية الشريكة اهتمامًا خاصًا بجودة ودمج مرحلة رياض الأطفال الثانية، وتسعى في المضي قدمًا إلى ضمان إتاحة تعليم رياض الأطفال للمجموعات المحرومة التي تم إقصاؤها من هذه الخدمات في الماضي. ولتحقيق هذه الغاية، سيتناول الفصل التالي أهداف هذه الدراسة وتصميمها التي قيّمت الفجوة بين العرض والطلب على خدمات رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم وإمكانية التوسّع والتعاون مع وزارة التربية والتعليم لضمان تعميم الوصول.

الأهداف

تتضمن ركيزة التقييم في الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة هدف "تطوير تقييم الفجوة بين العرض والطلب لمقارنة العرض مقابل الطلب على المرحلة الثانية من رياض الأطفال في القطاعين العام والخاص لمراجعة أولوية التوسع في مرحلة رياض الأطفال الثانية، والتركيز على المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى هذه الخدمات بما في ذلك الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة" (وزارة التربية والتعليم، 2022أ، ص.12). وتُطبّق وزارة التربية والتعليم أنظمة قوية لمتابعة الحالة ونسب الالتحاق والجوانب الأخرى لرياض الأطفال الحكومية أثناء التوسّع فيها، غير أنه لا يُعرف سوى القليل عن وضع القطاع الخاص.

أهداف الدراسة ونهجها المتّبع

تمثّل الهدف العام للدراسة في تكوين فهم أفضل حول حالة ونطاق خدمات رياض الأطفال الخاصة واستكشاف الطرق الاستراتيجية التي يمكن لوزارة التربية والتعليم من خلالها المشاركة والتعاون مع رياض الأطفال الخاصة للعمل على تعميم الوصول إلى تعليم رياض الأطفال. وبشكل أكثر تحديدًا، هدفت الدراسة إلى تقييم ما إذا كانت رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم يمكنها دعم وزارة التربية والتعليم في تعميم فرص الوصول، لا سيما بين مجموعات الأطفال المحرومين غير الملتحقين حاليًا برياض الأطفال. ونظرت الدراسة في عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحدّد شكل خدمات رياض الأطفال الخاصة، وبحثت في العوائق والممكّنات والفرص المتاحة للتعاون المثمر في المستقبل بين قطاعي رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم وتلك الحكومية في مجال تعليم رياض الأطفال.

الهدف الأول: تقييم جودة ودمج تعليم رياض الأطفال الخاصة في الأردن

الأسئلة البحثية:

1. ما هو الوضع الحالي لرياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم وتلك التابعة للمؤسسات غير الربحية/منظمات المجتمع المدني من حيث الجودة والقدرة الاستيعابية وحالة التسجيل والترخيص والاستدامة على المدى الطويل؟
2. ما مدى دمج مقدّمي خدمات المرحلة الثانية لرياض الأطفال من القطاع الخاص من حيث إتاحة خدماتهم للأطفال المحرومين والأقل حظًا بمن فيهم اللاجئون وذوو الإعاقة؟
3. ما هي مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه مقدّمي خدمات رياض الأطفال من القطاع الخاص؟

الهدف الثاني: تحديد سُبُل التعاون بين وزارة التربية والتعليم ومقدّمي الخدمات منخفضة التكلفة من القطاع الخاص (بما في ذلك مقدّمو الخدمات منخفضة الرسوم والمؤسسات غير الربحية) لتعميم الوصول إلى تعليم رياض الأطفال في السنوات القادمة

الأسئلة البحثية:

4. كيف تخطط وزارة التربية والتعليم للعمل مع مقدّمي خدمات رياض الأطفال منخفضة التكلفة من القطاع الخاص (المؤسسات منخفضة الرسوم وغير الربحية)؟
5. ما هي آراء ومواقف مقدّمي خدمات رياض الأطفال من القطاع الخاص تجاه التشريعات الحكومية الحالية والعمل مع الحكومة في المستقبل لتعميم الوصول إلى تعليم رياض الأطفال؟

يوضّح القسم التالي المنهجية المتّبعة لتحقيق هذه الأهداف.

المنهجية

تعريف رياض الأطفال "منخفضة الرسوم"

في بداية الدراسة البحثية، أقرّ فريق البحث بأهمية تعريف أو تحديد رسوم المدارس "منخفضة الرسوم"، لا سيما في سياق رياض الأطفال الخاصة ومنظمات المجتمع المدني، وهذا التعريف كان له أهمية بالغة في استراتيجية المعاينة من أجل جمع البيانات. ونظرًا لعدم وجود تعريف رسمي لمدارس رياض الأطفال "منخفضة الرسوم" من قبل الحكومة، راجع الباحثون العديد من العوامل الرئيسة، بما في ذلك متوسط دخل الأسرة والبيانات المتعلقة باستعداد الأسر لدفع تكاليف المرحلة الثانية من رياض الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، خلال المناقشات التي عُقدت في كانون الأول 2022، أشار مسؤولو وزارة التربية والتعليم في إدارة التعليم الخاص إلى أنهم يعتبرون الحد الأعلى لرسوم رياض الأطفال "منخفضة الرسوم" هو 50 دينارًا أردنيًا أو أقل. وعُرّفت رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم في النهاية بأنّها تلك التي تفرض رسومًا شهرية قدرها 50 دينارًا أردنيًا أو أقل عن كل مقعد. لمزيد من التفاصيل حول هذا المبرر (انظر الملحق أ). تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه بالنسبة للعديد من الأسر في الأردن تُعتبر الرسوم البالغة 50 دينارًا أردنيًا شهريًا مرتفعة جدًا، وبالنسبة للبعض، لا يمكن تحمل أي رسوم على الإطلاق. تم تناول هذه المشكلة في التحليل (انظر قسم "الرسوم" في هذا التقرير).

أسلوب البحث المُدمج

اعتمدت هذه الدراسة البحثية أسلوب البحث المُدمج، حيث تمثّلت المكوّنات الرئيسة للدراسة في: (1) مسح كمي لمقدّمي خدمات المرحلة الثانية لرياض الأطفال منخفضة الرسوم، بما في ذلك رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني، و(2) المقابلات مع 12 من مديري ومالكي رياض الأطفال، و(3) المقابلات مع ستة من صانعي سياسات لدى وزارة التربية والتعليم يعملون مع قطاع رياض الأطفال. اقتصر المسح والمقابلات مع مقدّمي خدمات رياض الأطفال على ستّ محافظات: عمّان والبلقاء وإربد والمفرق والزرقاء والكرك. اختيرت هذه المحافظات، باستثناء الكرك، لأنها تضم عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين، وهي فئة سكانية تعاني من قلة فرص الوصول إلى تعليم رياض الأطفال. وتم تضمين محافظة الكرك لتمثيل بيانات مقارنة من إحدى محافظات إقليم الجنوب. لمزيد من التفاصيل حول إطار المعاينة (انظر الملحق ب).

المسح الكمي

تم إجراء المسح وجاهيًا مع 648 من رياض الأطفال التي تم تحديدها والتأكد من أنها تقدّم تعليمًا منخفض الرسوم أو مجانيًا للمرحلة الثانية من رياض الأطفال في المحافظات الست المختارة. تم إجراء هذه المسوحات الوجاهية في الفترة من أيار إلى حزيران 2023. وتمثّل العينة التي تضمّ 648 من رياض الأطفال جميع رياض الأطفال الخاصة في المحافظات المختارة التي أشارت إلى أنها تقدّم تعليم المرحلة الثانية من رياض الأطفال أو تفرض رسومًا قدرها 50 دينارًا أردنيًا أو أقل شهريًا وتمت زيارتها وجاهيًا مرة واحدة على الأقل.

قبل جمع البيانات، سعت مؤسسة الملكة رانيا إلى تحديد عدد رياض الأطفال الخاصة والرسوم التي تفرضها في المحافظات الستّ. ولتحقيق ذلك، تواصل جامعو البيانات عبر الهاتف في نيسان 2023 مع كافة رياض الأطفال منخفضة الرسوم المحتملة التي تمكّنوا من تحديدها في الأردن بناءً على قوائم رياض الأطفال التي تم الحصول عليها من نظام معلومات إدارة التعليم التابع للوزارة، والتي تضمّنت ما مجموعه 1,554 من رياض الأطفال الخاصة. كان تحديد منظمات المجتمع المدني التي تقدّم خدمات المرحلة الثانية لرياض الأطفال أكثر صعوبة حيث إنّ إدارة وتسيير عمل هذه المؤسسات موزّعة بين وزارة التنمية الاجتماعية

ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، ووزارة الشؤون البلدية والمؤسسات الأخرى. وعليه، جمّع الفريق البحثي قائمة شاملة تضمّ 133 منظمة مجتمع مدني تقدّم خدمات الطفولة المبكرة من البيانات المقدّمة من منظمة "بلان إنترناشيونال الأردن" (2022)[4] والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. تم بعد ذلك التواصل مع منظمات المجتمع المدني لتقييم ما إذا كانوا يقدّمون خدمات المرحلة الثانية لرياض الأطفال ويستوفون معايير الدراسة. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول عملية التحقق من مجتمع الدراسة في (الملحق ج). أثناء جمع البيانات، تم تحديد 219 روضة أطفال خاصة و25 روضة أطفال تابعة لمنظمات المجتمع المدني، وبذلك ارتفع إجمالي عدد رياض الأطفال الخاصة من 1,554 إلى 1,773 وإجمالي عدد منظمات المجتمع المدني من 133 إلى 158 (في المحافظات الست).[5] وبلغ إجمالي مجتمع الدراسة 1,931 من رياض الأطفال الخاصة ومنظمات المجتمع المدني، تبيّن أنّ 660 (34%) منها تقع ضمن نطاق الدراسة وشارك 648 منها في المسح.

الجدول (2): مصادر أعداد رياض الأطفال المحتملة ونسبة رياض الأطفال الموكّد أنها تقع ضمن النطاق

القطاع	المصدر	عدد رياض الأطفال المحتملة	عدد رياض الأطفال المؤكد أنها تقع ضمن نطاق الدراسة	نسبة رياض الأطفال المؤكد أنها تقع ضمن نطاق الدراسة
الخاص	وزارة التربية والتعليم	1554	457	29%
	الجهة المسؤولة عن جمع البيانات	219	135	62%
	المجموع	**1773**	**592**	**33%**
منظمات المجتمع المدني	منظمة "بلان إنترناشيونال" / المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي	133	52	39%
	الجهة المسؤولة عن جمع البيانات	25	16	64%
	المجموع	**158**	**68**	**43%**
الإجمالي		**1931**	**660**	**34%**

تولّت مؤسسة الملكة رانيا بصفة رئيسة إعداد الاستبانة الخاصة بالمسح الكمي مع مدخلات من وزارة التربية والتعليم. واستُخلصت الأسئلة من الأدوات العالمية القائمة مثل مقياس تقييم بيئة الطفولة المبكرة - إصدار مراجع (ECERS-R) والإطار الأوروبي لجودة تعليم ورعاية الطفولة المبكرة (EQF)، بالإضافة إلى الاستبانة المستمدة من مسح مؤسسة الملكة رانيا عن وضع دور الحضانة في الأردن 2015 (مؤسسة الملكة رانيا، 2018).

يمكن الاطّلاع على مزيد من التفاصيل حول المسح الكمي في (الملحق ج).

[4] أجرت منظمة "بلان إنترناشيونال" الأردن دراسة في 2021-2022 للتعرّف إلى وضع منظمات المجتمع المدني التي تقدّم خدمات تنمية الطفولة المبكرة وتكوين فهم أفضل عنه "التقرير النهائي لتحليل وضع المنظمات المجتمعية العاملة في مجال تنمية الطفولة المبكرة في الأردن" (غير منشور).

[5] تم تحديدها من قبل الباحثين الذين أجروا عمليات بحث عبر الإنترنت وقاموا بمسح شامل للمحافظات سواء بإجراء زيارات شخصية أو عبر المشاركة الشفهية خلال سير المقابلات لتحديد أي رياض أطفال خاصة إضافية في المحافظات المستهدفة، التي ربما لم تكن مدرجة في قوائم وزارة التربية والتعليم.

المقابلات النوعية

لتكوين فهم أفضل حول التحديات التي تواجه مقدّمي خدمات المرحلة الثانية لرياض الأطفال وعملهم، تم إجراء ما مجموعه 12 مقابلة شخصية خلال شهر تموز 2023 مع مالكي ومديري رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم وغير الربحية/التابعة لمنظمات المجتمع المدني من المحافظات الستة المستهدفة. حيث اختارت مؤسسة الملكة رانيا رياض الأطفال هذه بشكلٍ عشوائي من قائمة مخرجات المقابلات الهاتفية لضمان تمثيل المحافظات الست. وفي نهاية المطاف، تم إجراء المقابلات مع ما مجموعه 9 رياض أطفال خاصة في جميع المحافظات الست و3 رياض أطفال تابعة لمؤسسات المجتمع المحلي (مقابلة في كل من عمّان وإربد والمفرق). تهدف المقابلات مع مقدّمي خدمات المرحلة الثانية لرياض الأطفال التي أجريت كلّها وجاهيًا باستثناء ما أُجري عبر الإنترنت مع رياض الأطفال الموجودة في الكرك، إلى تكوين فهم أفضل وأوسع حول التحديات التي تواجههم ووجهات نظرهم وواقع عملهم وظروفهم.

لتقييم وجهات نظر صانعي السياسات بشأن تعميم الوصول إلى تعليم رياض الأطفال، أُجري ما مجموعه ست مقابلات نوعية مع الأطراف المعنية الرئيسية لدى وزارة التربية والتعليم في تموز 2023. حيث حدّدت مؤسسة الملكة رانيا أولًا موظفي وزارة التربية والتعليم الرئيسيين المعنيّين في التخطيط لقطاع رياض الأطفال، ثمّ أعدّت أدلة المناقشة، وأخيرًا أجرت المقابلات وجاهيًا وعبر الإنترنت. وكان من بين الذين أجريت معهم المقابلات أعضاء في إدارة تنمية الطفولة المبكرة، وإدارة الإشراف والتدريب التربوي، وإدارة التخطيط والبحث التربوي، وإدارة التعليم الخاص، وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة مركز الملكة رانيا لدى وزارة التربية والتعليم.

تحليل البيانات

أُجريت جميع أنشطة تحليل البيانات من قِبل مؤسسة الملكة رانيا واستخدم الفريق البحثي علم الإحصاء الاستكشافي والوصفي والاستدلالي لتفسير نتائج المسح. لمزيد من التفاصيل حول طرق التحليل الكمي (انظر الملحق د). بالإضافة إلى ما سبق، راجعت مؤسسة الملكة رانيا التسجيلات الصوتية للمقابلات ودوّنت أبرز نقاطها وحلّلت الإجابات موضوعيًا. كما جمّعت نتائج التحليل الكمي والنوعي المتعلقة بكافة الأسئلة البحثية الرئيسة وقارنتها لتحديد مصادر البيانات التي تدعم أو تُثري فهم المصادر الأخرى.

محدّدات الدراسة

لوحظت بعض المحدّدات في هذه الدراسة أوّلها تلك المتعلقة بالعينة، حيث اقتصر إطار المعاينة على رياض الأطفال المعروفة لوزارة التربية والتعليم وشركائها، إذْ أنّ المعرفة برياض الأطفال غير المسجّلة محدودة للغاية[6] لأنّ رياض الأطفال غير المسجّلة، بحكم التعريف، لا تظهر في نظام معلومات إدارة التعليم أو سجلات وزارة التنمية الاجتماعية.[7] وقد وجدنا العديد من رياض الأطفال التي لم تكن مُدرجة في قوائم وزارة التربية والتعليم أو منظمة "بلان إنترناشيونال"/المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي وقمن بتضمينها في الدراسة، غير أنّ ثمّة رياض أطفال أخرى لم يتم إيجادها. كما أن ثمّة مشكلة أخرى ذات صلة تتمثّل في أنّ رياض الأطفال المسجّلة ولكن غير المرخّصة أو غير الملتزمة تمامًا بالتشريعات الحكومية ربما رفضت المشاركة في الدراسة خوفًا من أن يؤدي الكشف عن هذا الأمر إلى فرض غرامات عليها أو إغلاقها أو أي عواقب أخرى. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت لطمأنتها بأنه لن يتم نقل أي معلومات إلى جهات أخرى دون موافقتها، إلّا أن هذا الأمر ربما أدى إلى بعض التحيّز في اختيار عينة الدراسة في حال كانت رياض الأطفال الأعلى جودة والملتزمة بالتشريعات أكثر احتمالًا للمشاركة في الدراسة.

[6] شاركت مؤسسة الملكة رانيا بشكل فاعل في المناقشات مع الأطراف المعنية الخارجية التي تتمتع بخبرة سابقة في إجراء مشاريع بحثية مماثلة في الأردن

[7] بالنظر إلى دراسة مبادرة القراءة والحساب للصفوف المبكرة لعام 2018، والتي أشارت إلى التحاق الكثير من الأطفال برياض الأطفال غير المسجّلة أو غير النظامية، فقد تم التواصل مع فريق إعداد الدراسة لمعرفة ما إذا كان ثمة أي أدلة من دراستهم قد تدعم الجهود المبذولة للوصول إلى رياض الأطفال غير المسجّلة أو غير النظامية. لكن نظرًا لأنّ هذه الدراسة أجريت مع الأسر، فلم يتم جمع أسماء أو عناوين رياض الأطفال.

أمّا المحدّد الثاني الذي ظهر أثناء جمع البيانات فتمثّل في أنّ عددًا من المشاركين عبّروا عن قلقهم بشأن طول الاستبانة و/أو بشأن أجزاء محددة منها. حيث اعتبر العديد من رياض الأطفال أنّ الاستبانة طويلة للغاية علمًا أنّ استكمالها يستغرق حوالي 40 دقيقة في المتوسط، وربما أثّر ذلك على معدل المشاركة أو دقة الإجابات في نهاية الاستبانة. كما عبّر بعض المشاركين عن اعتراضهم على أسئلة محددة في الاستبانة، لا سيما تلك المتعلقة بأعداد الطلبة والمرافق المدرسية والشؤون المالية، خاصة فيما يتعلق بالرواتب والأجور، حيث قال البعض إنّ الأسئلة كانت شخصية أو حسّاسة للغاية، في حين شكّك آخرون في صلتها بالموضوع. وقال أكثر من نصف الإداريين إنهم لم يكونوا مطلعين على التكاليف الشهرية التي تتكبدها الروضة؛ قد يُعزى ذلك في بعض الحالات إلى أنّ المشارك لم يكن الشخص المسؤول عن الشؤون المالية، ولكن ثمّة آخرون ربما أجابوا بهذه الطريقة لتجنّب مناقشة ما اعتبروه مسألة خاصة بالمدرسة.

إضافة إلى ما سبق، قد تكون المخاوف المتعلقة بالسريّة والانحياز للمقبول اجتماعيًا قد دفعت بعض المشاركين إلى الإبلاغ عن ظروف تنسجم مع توقعات الحكومة، لا سيما فيما يتعلق بحالة الترخيص أو مؤهلات المعلمين أو البيئة المادية أو الدمج أو أي مشكلة تخضع لمتابعة الجهات الحكومية خلال سير عملياتها الرقابية.

وأخيرًا، ثمة محدّد يتعلق بالجوانب التي يمكن أن تُظهرها المسوحات والمقابلات فيما يتعلق بجودة العمليات الداخلية في روضة الأطفال، وخاصة داخل الغرف الصفية. حيث أشار بعض الباحثين في مجال التعليم ما قبل الأساسي إلى جانبيْن من جوانب الجودة: *الجودة الهيكلية* (مثل تدنّي نسبة الطلبة إلى عدد المعلّمين، وتوفير تدريبات ذات جودة عالية ورواتب أعلى للمعلمين) *وجودة العمليات* (مثل الحنان والاستجابة للاحتياجات والصرامة التعليمية) (Britto et al., 2011). علمًا أنّ منهجية هذه الدراسة مصمّمة لجمع المعلومات عن الجانب الأول بصورة أفضل بكثير من الجانب الثاني.

النتائج

حالة رياض الأطفال منخفضة الرسوم التابعة لمنظمات المجتمع المدني

يتناول القسم التالي السؤال البحثي الأول الذي يتّخذ طابعًا استكشافيًا وينظر في الوضع الحالي لرياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم وتلك التابعة لمنظمات المجتمع المدني من حيث الجودة والقدرة الاستيعابية وحالة التسجيل والترخيص والاستدامة على المدى الطويل. أولًا، يتناول القسم التوزيع الجغرافي لرياض الأطفال في المحافظات الست المستهدفة مع النظر أيضًا في حالة ترخيصها. وتكمن الفكرة الرئيسية هنا في أنّ معظم رياض الأطفال التي شملتها الدراسة كانت مرخّصة وأنّ معظم رياض الأطفال، سواء منخفضة الرسوم أو التابعة لمنظمات المجتمع المدني، موجودة في المراكز الحضرية في عمّان وإربد والزرقاء. أمّا فيما يتعلق بالترخيص، يبحث القسم في الرسوم التي تُفرض على رياض الأطفال للحصول على الترخيص، بالإضافة إلى الرسوم الأخرى التي يجب على رياض الأطفال الخاصة أيضًا التعامل معها. بعد ذلك، يتناول القسم مسألة الالتحاق برياض الأطفال هذه، ثم ينظر في العوامل المتعددة التي يمكن استخدامها كمؤشرات للجودة وكيف يمكن لوزارة التربية والتعليم دراسة البيانات من أجل بناء الشراكات المستقبلية لتعميم الوصول إلى تعليم رياض الأطفال.

العدد والتوزيع الجغرافي لرياض الأطفال منخفضة الرسوم

من بين مجموعة مكوّنة من 1,773 روضة أطفال خاصة و158 روضة أطفال تابعة لمنظمات المجتمع المدني، فقد تأكّد أنّ ما مجموعه 593 روضة أطفال خاصة و68 روضة أطفال تابعة لمنظمات المجتمع المدني تقدّم خدمات المرحلة الثانية

لرياض الأطفال مقابل 50 دينارًا أو أقل شهريًا، أو 661 روضة أطفال بالمُجمل.[8] وتبيّن أنّ ثلثيْ (66%) رياض الأطفال منخفضة الرسوم المحددة تقع في عمّان وإربد (الشكل 1)، و20% منها في الزرقاء. أما نسبة 14% المتبقية فتوزّعت بين البلقاء والمفرق والكرك.

الشكل (1): التوزيع الجغرافي لرياض الأطفال منخفضة الرسوم التي تمّ الوصول إليها

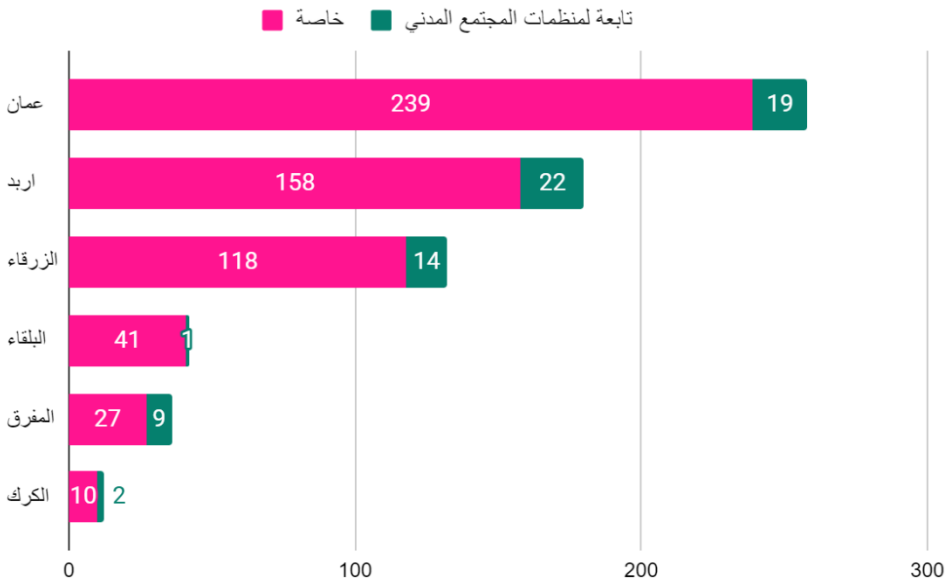

متطلبات الترخيص والرقابة

توصي ركيزة السياسة في الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة بمراجعة واعتماد تشريعات جديدة لإنشاء وترخيص رياض الأطفال الخاصة، وتوصي ركيزة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتفعيل إجراءات الترخيص المبسّطة الجديدة. وأبرزت النتائج أهمية هذه التوصيات لتشجيع رياض الأطفال على الحصول على الترخيص. أشار جميع إداريي رياض الأطفال (96%) المشمولة في الدراسة تقريبًا إلى أنّ مؤسستهم مرخصة.[9] ولم تكن ثمة فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات الترخيص المبلغ عنها حسب مستوى الالتحاق أو عدد سنوات العمل. في الواقع، تبيّن أنّ رياض الأطفال غير المرخّصة كانت عاملة لمدة 21 عامًا في المتوسط، في حين أنّ رياض الأطفال المرخّصة كانت عاملة لمدة 17 عامًا في المتوسط. وفي المقابل، تبيّن أنّ ثمة اختلافًا كبيرًا في معدلات الترخيص حسب نوع رياض الأطفال: 83% فقط من رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني كانت مرخصة، مقارنة مع 98% من رياض الأطفال الخاصة ($p<.001$).

[8] ملاحظة: الحد الأدنى لعدد رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم والتابعة لمنظمات المجتمع المدني العاملة هو 660 روضة، في حين من المرجح ألّا يتجاوز الحد الأقصى 1000 روضة، على افتراض أنّ نسبة المواقع غير المؤكدة البالغ عددها 285 موقعًا والتي لا تقدّم خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم مماثلة لنسبة المواقع التي تم الوصول إليها (51%). ثمة دليل آخر على أنّ العديد من المواقع غير المؤكدة البالغ عددها 285 موقعًا قد لا تكون عاملة، وهو تعذّر الوصول إلى 43% من المواقع غير المؤكدة البالغ عددها 285 موقعًا عبر أرقام الهواتف المتاحة بعد 3 محاولات.

[9] زودت وزارة التربية والتعليم مؤسسة الملكة رانيا بقائمة تضم 81 روضة أطفال خاصة لم تجدد ترخيصها للعام الدراسي 2022-2023، التي شمل المسح تسعة عشر منها. أشارت اثنتان فقط إلى أنهما غير مرخصتين، في حين أشارت الـ 17 الأخرى إلى أنّها مرخّصة. قد يُعزى ذلك إلى أخطاء في البيانات الإدارية أو في عملية جمع البيانات لهذه الدراسة، ولكن قد يشير أيضًا إلى بعض الانحياز للموافقة أو التردّد بين رياض الأطفال في تقديم معلومات كاملة عن القضايا الحسّاسة مثل الترخيص أثناء المسوحات.

الجدول (3): خصائص رياض الأطفال منخفضة الرسوم حسب حالة الترخيص المبلغ عنها

	المرخصة	غير المرخصة	الإجمالي
عدد رياض الأطفال	625	23	648
متوسط عدد الملتحقين	50.6	43.7	50.4
متوسط سنوات العمل	17.4	21.4	17.5
نسبة رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني	7.4%	39.1%	8.5%
نسبة رياض الأطفال الخاصة	92.6%	60.9%	91.5%

وصف جميع إداريي رياض الأطفال الاثنتي عشر الذين تمت مقابلتهم عملية ترخيص رياض الأطفال بأنها صعبة، حيث أشاروا إلى أنّها تتطلب عددًا من الخطوات التي تستغرق وقتًا طويلًا وتنطوي على عدة جهات رقابية مختلفة. ووصف مالكو وإداريو رياض الأطفال كيف اضطروا لزيارة مكاتب حكومية متعددة في مواقع مختلفة من أجل الحصول على التوقيعات ودفع الرسوم. وبالإضافة إلى رسوم الترخيص الاعتيادية، أشاروا إلى وجود غرامات وتكاليف أخرى قد يتعيّن على رياض الأطفال دفعها لمنحهم الترخيص. كما أشارت رياض الأطفال منخفضة الرسوم المشاركة في المسح إلى تعاملها بشكلٍ متكرر مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة والبلديات ومديرية الدفاع المدني أثناء عملية الترخيص. يوضّح الشكل (2) نسبة رياض الأطفال منخفضة الرسوم التي زارتها لجان متخصّصة مختلفة أثناء عملية الترخيص، حيث أشارت رياض الأطفال الخاصة إلى هذه الزيارات بمعدلات أعلى قليلًا من رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني. علاوة على ذلك، أشار إداريو رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني إلى بعض المزايا، والمتمثّلة في قدرة رياض الأطفال على العمل تلقائيًا في حال كانت منظمات المجتمع المدني نفسها حاصلة على الترخيص المناسب، أو أنهم كانوا يخضعون لتدقيق أقل إلى حد ما بحُكم تبعيتهم لها. ومع ذلك، حتى رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني واجهت بعض التحديات، لا سيما مع التعليمات الأخيرة الصادرة عن وزارة الصحة. إضافة إلى ما سبق، كانت نسبة إداريي رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني الذين أشاروا إلى أنّ إجراءات الترخيص والرقابة تمثّل التحدي الأكثر إلحاحًا بالنسبة لهم أعلى بالمقارنة مع إداريي رياض الأطفال الخاصة (5.5% بالمقارنة مع 1.5%).

> ***"يبدو الأمر وكأن كل هذه المتطلبات من مختلف المؤسسات تُجبرنا على إغلاق رياض الأطفال والعودة إلى المنزل."***
>
> - إداري في إحدى رياض الأطفال الخاصة

الشكل (2): نسبة رياض الأطفال منخفضة الرسوم التي زارتها اللجان المختصة أثناء عملية الترخيص حسب نوع رياض الأطفال

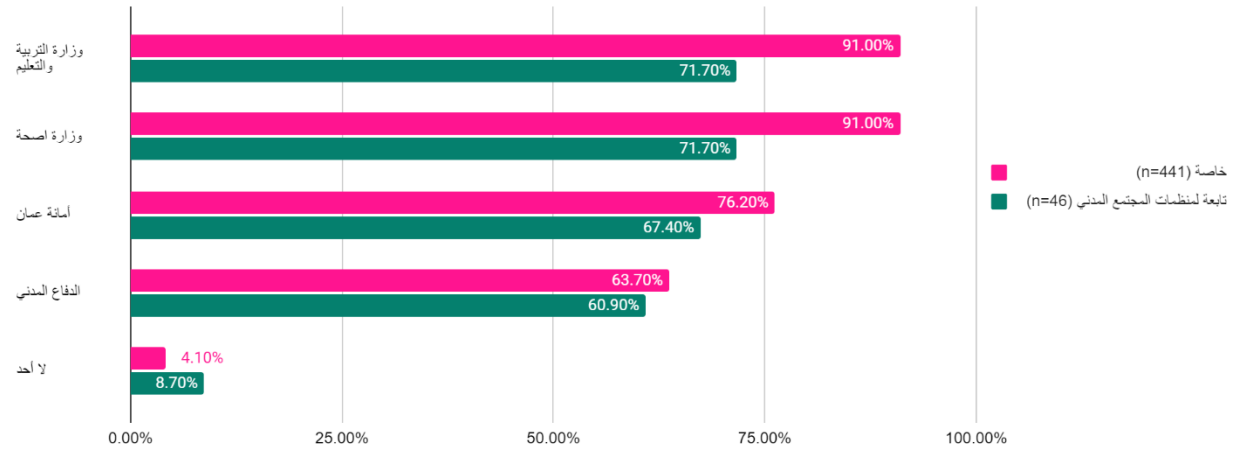

قدّمت المقابلات النوعية مزيدًا من المعلومات حول تجربة مالكي وإداريي رياض الأطفال لهذه التفاعلات مع اللجان المختصّة ورسومها واشتراطاتها، وفيما يلي بعض النقاط التي تمت مناقشتها:[10]

- **رسوم الترخيص لوزارة التربية والتعليم:** (100 دينار أردني) تُدفع مع نهاية شهر آب من كل عام بعد استيفاء متطلبات الترخيص الأخرى كافة.[11] كان الالتزام بالمهلة التي تنتهي بشهر آب أمرًا صعبًا بالنسبة لبعض رياض الأطفال نظرًا لعدد الخطوات التي تستغرق وقتًا طويلًا والتي يجب اتّخاذها قبل منح الترخيص.
- **المدفوعات لوزارة الصحة:** لتغطية رسوم الأطباء وأطباء الأسنان. حيث تُدفع رسوم الطبيب لمرة واحدة بقيمة 25 دينارًا أردنيًا، غير أنّ رسوم طبيب الأسنان تُدفع عن كل طالب (3 دنانير عن كل طالب)،[12] وبالتالي تتكبّد بعض رياض الأطفال أكثر من 500 دينار أردني سنويًا. وأشار معظم إداريي رياض الأطفال إلى أنّ هذه الرسوم مرتفعة بصورة غير عادلة، نظرًا لأنّ طبيب الأسنان يزور المدرسة مرة واحدة فقط في العام، وبعد ذلك يقوم بزيارات لإجراء الفحوصات فقط وليس لعلاج الطلبة فعليًا. كما علّق البعض بأنّ هذه التعليمات لم تكن مفيدة للأسر التي عادة ما يكون لديها تأمين صحي خاص أو حكومي أو عسكري.
- **الغرامات للبلدية أو مديرية الدفاع المدني:** تُفرض في حال كانت الأماكن الداخلية والخارجية لرياض الأطفال لا تلبي تمامًا المعايير المتعلقة بالمساحة والتهوية والإضاءة وما إلى ذلك. وأشار بعض مالكي رياض الأطفال إلى أنّ هذه التعليمات تُنفّذ بشكل صارم للغاية، حيث يتم تغريمهم مبالغ تصل إلى آلاف الدنانير في حال عدم استيفاء متطلبات المساحة بفرق لا يتجاوز بضعة سنتيمترات فقط. أشار أحد إداريي رياض الأطفال إلى شعورهم بالانزعاج عندما أجبروا على دفع 90 دينارًا أردنيًا للبلدية لمحو رسومات ميكي ماوس على بوابة الروضة، والتي كانت من وجهة نظرهم مهمة لخلق بيئة مرحة وجذابة. إلا أنّ تعليمات البلدية لم تسمح بتزيين واجهات المباني الخارجية، بحسب ما أفاد به المشارك في الدراسة.

"لمَ عليّ أن أدفع 500 دينار لطبيب الأسنان إذا مان سيخبرني فقط بأنّ الطلبة مصابون بتسوّس أسنان؟ ما الفائدة من ذلك إن كان يتعيّن على الأهالي أخذ أطفالهم بنفسهم لاحقًا إلى الطبيب لعلاجهم؟"

- إداري في إحدى رياض الأطفال الخاصة

[10] تم تأكيد هذه الرسوم والمتطلبات في الوثائق الرسمية لوزارة التربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم، 2015)، التي قدّمتها وزارة التربية والتعليم في 26 أيلول 2023.

[11] تم تأكيد مبلغ الرسوم هذه من قبل وزارة التربية والتعليم (أيلول 2023).

[12] وفقًا لمسؤولي وزارة التربية والتعليم (اعتبارًا من أيلول 2023)، فإنّ هذه التعليمات قيد المراجعة حاليًا وقد يتم تعديلها.

- **الرسوم للبلدية:** بدل جمع النفايات. حيث أشارت بعض رياض الأطفال إلى أنّه لا يتم دائمًا توفير حاويات النفايات التابعة للبلديات.
- **توثيق عقود المعلمين وقسائم الرواتب وتقديمها إلى وزارة التربية والتعليم والضمان الاجتماعي:** أشار بعض إداريي رياض الأطفال إلى أنّ تقديم قسائم الرواتب على وجه الخصوص يمثّل تحديًا، ويُعزى ذلك أحيانًا إلى مشاكل في التدفق النقدي حيث لم يتمكنوا من صرف الرواتب في الوقت المحدد، وفي أحيان أخرى كانوا يلجؤون إلى ترتيبات غير رسمية مع المعلمين تتضمن صرف سُلف مالية لهم وخصم هذه المبالغ من رواتبهم في نهاية الشهر.
- **تقديم أعداد الطلبة الملتحقين وغيرها من البيانات لوزارة التربية والتعليم لإدخالها في نظام معلومات إدارة التعليم:** أشار بعض إداريي رياض الأطفال إلى أنّهم يواجهون صعوبات في استيفاء هذا المتطلّب. حيث تولي وزارة التربية والتعليم أهمية بالغة لهذه العملية من أجل تحديد مجالات التوسّع في رياض الأطفال، ولم تلقَ الوزارة حتى الآن تعاونًا كافيًا من رياض الأطفال الخاصة في تقديم بيانات دقيقة عن أعداد الطلبة الملتحقين. قد يُعزى ذلك إلى عدّة أسباب منها احتساب الرسوم المفروضة على رياض الأطفال (مثل رسوم طبيب الأسنان) عن كل طالب، ما يدفع رياض الأطفال إلى عدم الكشف عن الأعداد الحقيقية للطلبة الملتحقين، أو لأسباب متعلقة بقيام بعض رياض الأطفال بتسجيل طلبة بأعداد تفوق قدرتها الاستيعابية أو بسبب التغيّر المستمر في أعداد الطلبة الملتحقين.
- **رسوم ترخيص الحافلات لوزارة النقل:** يجب ترخيص الحافلات سنويًا وفق معايير معيّنة وتحديدًا فيما يتعلق بسلامة المركبة ولا يُسمح باستخدام الحافلات غير المرخصة.

طُرحت خلال المقابلات النوعية مع صانعي السياسات بعض الاقتراحات لتحسين إجراءات الترخيص والرقابة. فاقترح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من وزارة التربية والتعليم إنشاء "مركز خدمات متكامل" يتيح لرياض الأطفال غير الحكومية إنجاز جميع معاملات الترخيص الخاصة بها كل صيف. وأشار شخص آخر من الوزارة إلى أنّ تلك التحديات ناجمة عن مشاركة العديد من الجهات في العملية، وأوصى بأن تأخذ وزارة التربية والتعليم زمام المبادرة في الجمع بين هذه الجهات المختلفة للتعاون في تحسين العملية.

التحاق الطلبة

بالمُجمل، قدّمت رياض الأطفال منخفضة الرسوم التي شملتها الدراسة والبالغ عددها 648 روضة خدماتها لنحو 32,656 طالبًا في العام الدراسي 2022-2023 (الشكل 9)، وهو ما يمثّل حوالي 24% من إجمالي الالتحاق (138,738/32,656) (وزارة التربية والتعليم، 2023ج) في العام 2022-2023. وتقدّم معظم رياض الأطفال غير الحكومية منخفضة الرسوم في الأردن خدماتها لنحو 60 طالبًا أو أقل. وتضمّ روضة الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم في الغالب ثلاث غرف صفية ويلتحق بها حوالي 40 طالبًا (كان الوسيط 41 طالبًا). أمّا منظمات المجتمع المدني فيضمّ معظمها أيضًا ثلاث غرف صفية ولكنّها تخدم عددًا أكبر من الطلبة، حيث كان الوسيط 50 طالبًا. ويختلف حجم رياض الأطفال منخفضة الرسوم حسب المحافظة ($p<.05$)، حيث تبيّن أنّ أعلى مستويات الالتحاق كانت في الزرقاء (الوسيط = 49)، وإربد (الوسيط = 45)، والبلقاء (الوسيط = 45). وأشار حوالي نصف رياض الأطفال منخفضة الرسوم إلى تراجع معدل الالتحاق منذ جائحة كورونا، في حين أشار حوالي 37% منها إلى زيادة معدل الالتحاق وأشار 12% إلى عدم حدوث أي تغيير حقيقي في معدل الالتحاق. هذا وتشير المقابلات النوعية إلى أنّ تراجع معدلات الالتحاق يُعزى إلى الوضع الاقتصادي لمعظم الأسر والذي تأثر سلبًا بجائحة كورونا. إضافةً إلى ذلك، فإنّ ملازمة أولياء الأمور منازلهم لفترات طويلة خلال الجائحة ألغت حاجتهم لإرسال أطفالهم إلى رياض الأطفال. ويشير هذا التغيير الناجم عن جائحة كورونا إلى أنّ الالتحاق برياض الأطفال منخفضة الرسوم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوضع الاقتصادي للأسر وقدرتها على دفع الرسوم. وبالتالي تشكّل خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم المجموعة الفرعية الرئيسية في القطاع التي قد تكون متاحة للمجموعات الاجتماعية والاقتصادية المحرومة مثل اللاجئين السوريين الذين لا يستطيعون تحمّل تكاليف خدمات رياض الأطفال الخاصة.

الجودة

تشير الأبحاث من مختلف أنحاء العالم إلى أنّ إتاحة التعليم ما قبل الأساسي وحده لا يكفي لتحسين المخرجات النمائية للأطفال، وإنما يجب أن تحقّق برامج التعليم ما قبل الأساسي مستويات جودة عالية بما يكفي لإحداث تغييرات مُجدية في تعليم وتنمية الطفولة المبكرة للأطفال (Raikes et al., 2023; Kim et al., 2022). كما تُعدّ الجودة مهمّة لتحقيق مخرجات مُنصفة، حيث يُنظر إلى الإنصاف في برامج الطفولة المبكرة بأنه نتاج للوصول والجودة (Britto et al, 2011). وبالتالي فإنّ جودة التعليم تمثّل ركيزة رئيسية للخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة، ويشمل ذلك وضع معايير نظام جودة رياض الأطفال وتجريبها وتفعيلها (ص 14).

وللتعرّف أكثر على جودة التعليم في رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم، فقد تناولت المقابلات الكمية والنوعية عددًا من جوانب الجودة مثل العاملين والمناهج الدراسية والمواد التعليمية والبيئة المادية ومتابعة حضور الطلبة ومخرجات التعليم. وفي حين أنه من الصعب تقييم جودة *العمليات* (الحنان والاستجابة للاحتياجات وصرامة تعليمات المعلّم في البيئة الصفية) في المقابلات الذاتية، فإنّ البيانات التي جُمعت في هذه الدراسة تشير إلى أنّ رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم قوية في العديد من أبعاد *الجودة الهيكلية* مثل العاملين وبيئة التعليم المادية. غير أنّ هذه النتائج لا تشكّل سوى مصدر واحد للمعلومات حول هذه المسألة وينبغي تفسيرها في سياق حوافز الإداريين لتصوير مدارسهم بطريقة إيجابية قدر الإمكان، لا سيما في ضوء المتطلبات الرقابية المتعلقة بالبيئة المادية لرياض الأطفال.

العاملون

لضمان جودة رياض أطفال، من المهم أن يوظّف مقدمو الخدمات من القطاع الخاص العدد الكافي من العاملين المؤهلين و/أو ذوي الخبرة في أدوارهم التعليمية. وتشترط تعليمات وزارة التربية والتعليم أن يكون معلمو رياض الأطفال الخاصة حاصلين على درجة البكالوريوس في التربية، وهو مؤشر على جودة القوى العاملة. وبحسب بيانات المقابلات النوعية، أجمع إداريّو رياض الأطفال منخفضة الرسوم على أنّ إيجاد المعلمين المؤهلين لم يشكّل تحديًا كبيرًا. وبالنسبة لأعداد العاملين، أشارت رياض الأطفال منخفضة الرسوم إلى أنها تضمّ ثلاثة معلمي رياض أطفال وموظفًا إداريًا واحدًا في المتوسط (الجدول 4). إضافة إلى ذلك، تضمّ رياض الأطفال منخفضة الرسوم معلمًا واحدًا في المتوسط لكل 19 طالبًا (نسبة الطلبة إلى المعلمين 19:1). ووفقًا لمعايير وزارة التربية والتعليم، ينبغي إلّا تزيد نسبة الطلبة إلى المعلمين في المرحلة الثانية لرياض الأطفال عن 25:1. وتبيّن أنّ ما لا يقل عن 86% من مدارس رياض الأطفال منخفضة الرسوم تلبّي هذا المعيار، ما يشير إلى أنّ قطاع رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم ليس مكتظًا بل يتماشى مع توقعات وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بحجم الغرف الصفية والإشراف.

الجدول (4): متوسط عدد العاملين في المرحلة الثانية لرياض الأطفال حسب نوع المدرسة

	خاصة	تابعة لمنظمات المجتمع المدني
متوسط عدد معلمي المرحلة الثانية لرياض الأطفال	2.7	2.7
متوسط عدد موظفي الدعم التعليمي للمرحلة الثانية لرياض الأطفال (مثل المعلمين المساندين)	0.5	0.5
متوسط عدد موظفي الدعم غير التعليمي للمرحلة الثانية لرياض الأطفال (مثل المتخصّصين في وسائل التعليم والأخصائيين النفسيين والممرضين)	0.3	0.21
متوسط عدد موظفي الدعم الإداري (مثل موظفي السكرتارية والمساعدين الإداريين)	1.1	1.2
متوسط عدد الطلبة	50	56
متوسط نسبة الطلبة إلى المعلمين	19:1	21:1

وفيما يتعلق بتأهيل المعلمين وتدريبهم، أشارت نتائج المسح إلى أنّ معظم (65%) معلمي رياض الأطفال منخفضة الرسوم حاصلون على درجة البكالوريوس أو أعلى، وهو الحد الأدنى من المؤهلات العلمية التي تشترطها وزارة التربية والتعليم لتلبية معايير التأهيل.[13] في الواقع، تبيّن أنّ 59% من معلمي المرحلة الثانية لرياض الأطفال حاصلون على درجة البكالوريوس على الأقل و35% منهم حاصلون على شهادة كلية مجتمع أو دبلوم لمدة عامين. كما تبيّن أنّ معظم (98%) رياض الأطفال منخفضة الرسوم تضمّ عددًا من المعلمين الحاصلين على مؤهلات في مجال التعليم، حيث لم يُشر سوى 14 من إداريي رياض الأطفال إلى أنّ معلميهم غير حاصلين على أي مؤهلات في مجال التعليم. لمزيد من التفاصيل حول عدد معلمي رياض الأطفال منخفضة الرسوم حسب المؤهل العلمي (انظر الجدول هـ1 في الملحق).

وفيما يتعلق بأنشطة التطوير المهني ووفقًا لإداريي رياض الأطفال، تبيّن أنّ أنواع التطوير المهني الأكثر شيوعًا بين المعلمين هي قراءة الكتب أو المقالات ذات الصلة (72%)، أو التعلّم من خلال إرشاد الأقران غير الرسمي (71%)، أو ملاحظة الأقران في إطار ترتيبات مدرسية رسمية (71%) (انظر الشكل 3). ونظرًا للطريقة المخصّصة التي تتم بها متابعة أنشطة التطوير المهني أو إعدادها، فلا يمكن لهذه الأنشطة غير الرسمية أن تمثّل مؤشرًا رسميًا للجودة ولا يمكن أن تحل محل التدريب الرسمي لمرحلة ما قبل الأساسي. وفي المقابل، تبيّن أنّ الدورات التدريبية/ورش العمل المقدّمة من وزارة التربية والتعليم، التي يمكن اعتبارها مؤشرًا أدق لجودة التدريب، كانت أقل شيوعًا (34%). ومن اللافت أنّ معلمي رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني حضروا دورات/ورش عمل أخرى أثناء الخدمة (غير مقدّمة من وزارة التربية والتعليم) (77%) أكثر بالمقارنة مع أقرانهم في رياض الأطفال الخاصة (51%) (P<.05). ويُرجح أن تكون هذه الدورات التدريبية مقدّمة من منظمات غير حكومية بصورة موجّهة لدعم الفئات المستهدفة من الطلبة مثل اللاجئين السوريين. وأشار حوالي 10% من إداريي رياض الأطفال إلى أنّ معلميهم لم يشاركوا في أي من فرص التطوير المهني المذكورة، ولم تختلف هذه النسبة كثيرًا حسب نوع رياض الأطفال (الخاصة مقابل التابعة لمنظمات المجتمع المدني). ومن ناحية أخرى في المقابلات النوعية، عبّر إداريّو رياض الأطفال منخفضة الرسوم عن رغبتهم في مشاركة معلميهم في المزيد من الدورات التدريبية، وخاصة تلك المقدّمة من وزارة التربية والتعليم. علمًا أنه لا يُشترط حاليًا على معلمي رياض الأطفال الخاصة الحصول على دورات تطوير مهني رسمية، ولكن ثمة

[13] يُرجح أن تكون النسبة الفعلية للمؤهلين بالكامل أقل إلى حد ما، حيث تنص شروط التأهيل لوزارة التربية والتعليم أيضًا على أن تكون هذه الشهادات في مجال التعليم (أي تخصّصات مثل "معلّم صف" و"معلّم مادة").

احتياج وطلب محتمل على هذه الدورات. ويمكن لوزارة التربية والتعليم النظر في إمكانية إتاحة هذه الدورات التدريبية لرياض الأطفال منخفضة الرسوم بهدف رفع جودة التعليم والتعلّم، لا سيما لدعم مجموعات الطلبة الأقل حظًا وغير المُمَثَّلة على النحو الأمثل.

الشكل (3): أنشطة التطوير المهني التي أشار إليها معلمو رياض الأطفال حسب نوع رياض الأطفال

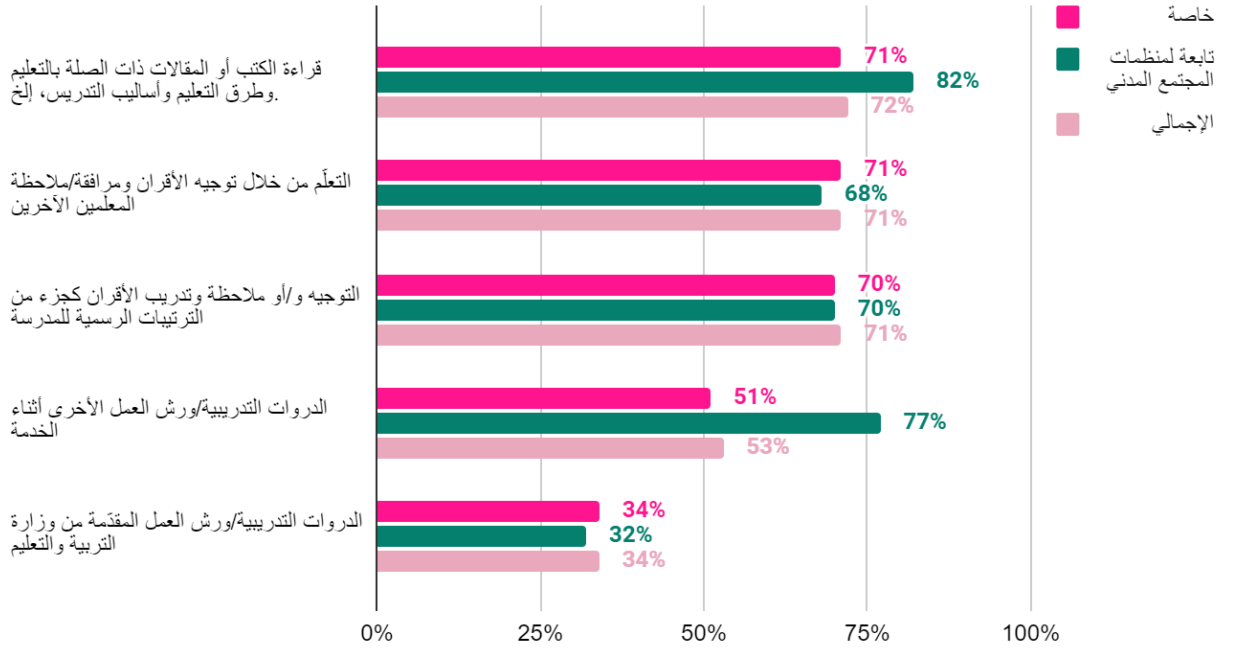

وفيما يتعلق بتقييم المعلمين، أشارت غالبية رياض الأطفال منخفضة الرسوم (86%) إلى تطبيق نظام رسمي لتقييم أداء المعلمين. كما أشارت 85% من رياض الأطفال منخفضة الرسوم أنّ لديها خططًا سنوية للتطوير المهني للمعلمين. ومن المفيد دراسة طبيعة النظام الرسمي لتقييم أداء المعلمين وخطط التطوير المهني السنوية التي يشارك فيها مديرو رياض الأطفال في الدراسات المستقبلية لفهم ما سبق ذكره بشكل أفضل وأكثر وضوحًا. غير أنّ انتشار تقييمات المعلمين بين رياض الأطفال منخفضة الرسوم يُعدّ سمة إيجابية يمكن لوزارة التربية والتعليم البناء عليها لمتابعة الدعم المقدّم وتخصيصه مثل دورات التطوير المهني المقدّمة من وزارة التربية والتعليم في حالة إتاحتها للمعلمين.

المناهج الدراسية

يُعد التدريس من المؤشرات الأساسية للجودة الهيكلية التي تُعدّ ضرورية، وإن لم تكن كافية بحد ذاتها، ليتمكّن المعلمون من تحقيق مستويات عالية من جودة العمليات، ويُنظر إلى المنهاج الدراسي على أنه جزء أساسي من هذا المؤشر. ويمكن للمنهاج القائم على الأدلة والذي يكون مركّزًا ومتسلسلًا أن يُحسّن من مخرجات التعليم للأطفال، لا سيما إذا كان المعلمون مدرّبين جيدًا على تنفيذ هذه الخطط (Weiland and Yoshikawa, 2013). وعليه، سُئلت رياض الأطفال منخفضة الرسوم عن المنهاج الدراسي الذي يستخدمونه، إن وجد، علمًا أنه يمكن لرياض الأطفال الخاصة استخدام منهاج وزارة التربية والتعليم أو اختيار منهاج دراسي بديل بموافقة الوزارة. وتبيّن أنّ معظم رياض الأطفال منخفضة الرسوم (85%) تستخدم نموذجًا واحدًا كاملًا للمنهاج (الجدول 5)، و2% فقط من رياض الأطفال لم تستخدم أي مناهج دراسية. وتبيّن أنّ المناهج الدراسية الأكثر استخدامًا لدى رياض الأطفال هي الإطار العام لمنهاج رياض الأطفال الصادر عن وزارة التربية والتعليم بنسبة 35% ودار غد الأجيال[14] بنسبة 23%. لمزيد من التفاصيل حول نوع المنهاج الدراسي المستخدم (انظر الشكل هـ1 في الملحق).

[14] المنهاج المقدّم من دار غد الأجيال للتوزيع والنشر

الجدول (5): نموذج المنهاج الدراسي المستخدم حسب نوع رياض الأطفال

	خاصة	تابعة لمنظمات المجتمع المدني	الإجمالي
نعم، نستخدم نموذجًا واحدًا كاملًا	85%	91%	85%
نعم، بعض العناصر من نموذج واحد	4%	2%	4%
نعم، عناصر عدّة من نماذج مختلفة	9%	5%	8%
لا نستخدم	2%	2%	2%

ثمة تباين كبير في نسبة استخدام الإطار العام لمنهاج رياض الأطفال الصادر عن وزارة التربية والتعليم في رياض الأطفال منخفضة الرسوم حسب المحافظة، حيث تبيّن أنّ رياض الأطفال منخفضة الرسوم في إربد هي الأقل استخدامًا لهذا الإطار، في حين أنّ رياض الأطفال في المفرق هي الأكثر استخدامًا له. لمزيد من التفاصيل حول استخدام الإطار العام لوزارة التربية والتعليم حسب المحافظة (انظر الشكل هـ2 في الملحق). عند النظر فيما إذا كان يتعيّن التعاون مع رياض الأطفال منخفضة الرسوم لتحقيق التعميم أم لا، قد يتعيّن على وزارة التربية والتعليم النظر فيما إذا كان استخدام مناهج رياض الأطفال يحتاج إلى رقابة أو تقييم وقد يتعيّن عليها البحث في أسباب التباين بين المحافظات في استخدام رياض الأطفال الخاصة للإطار العام لوزارة التربية والتعليم. وتجدر الإشارة إلى أنّ المسح يسأل عن نماذج المناهج المختلفة المستخدمة في رياض الأطفال ولكنه لا يقيّم جودة هذه النماذج أو تطبيقها أو فعاليتها.

ولتكوين فهم أفضل حول جودة التعليم في رياض الأطفال منخفضة الرسوم، تضمّن المسح أسئلة حول استراتيجيات التعليم المستخدمة (الشكل 4). ويمكن ملاحظة الاعتماد الزائد على طرق التعليم "التوجيهية" مقابل طرق التعليم والتعلّم الاستكشافية التي يقودها الطفل، ولكن يمكن أيضًا ملاحظة بعض المؤشرات على أنشطة المجموعات الصغيرة والعمل المستقل. وأشار معظم إداريي رياض الأطفال إلى أنّ معلميهم يستخدمون الاستراتيجيات التالية بشكل يومي: القراءة بصوت عالٍ والمناقشة (96%)، والتمارين الفردية للطفل (82%) واللّعب الحر (69%). وفي حين تُظهر النتائج تنوع الأنشطة التي يستخدمها معلمو رياض الأطفال منخفضة الرسوم، إلّا أنّه لم يتم تقييم فعالية طرق تدريسهم وبالتالي جودتها. ومع ذلك، قد يتعيّن وزارة التربية والتعليم النظر في الدورات التدريبية الموجّهة التي قد تساعد في تحسين أثر هذه الطرق، وسُبل دعم المعلمين لتصميم هذه الأنشطة وفقًا لاحتياجات الطلبة الفردية والطرق التي تمكّنهم من تنفيذ المزيد من أنشطة التعلّم في مجموعات صغيرة وغيرها من الاستراتيجيات الإبداعية لإشراك الطلبة في التعلّم، ولضمان تطبيق المعلمين لاستراتيجيات تعليمية أكثر دمجًا وفعالية.

الشكل (4): تكرار استخدام استراتيجيات التعليم التالية

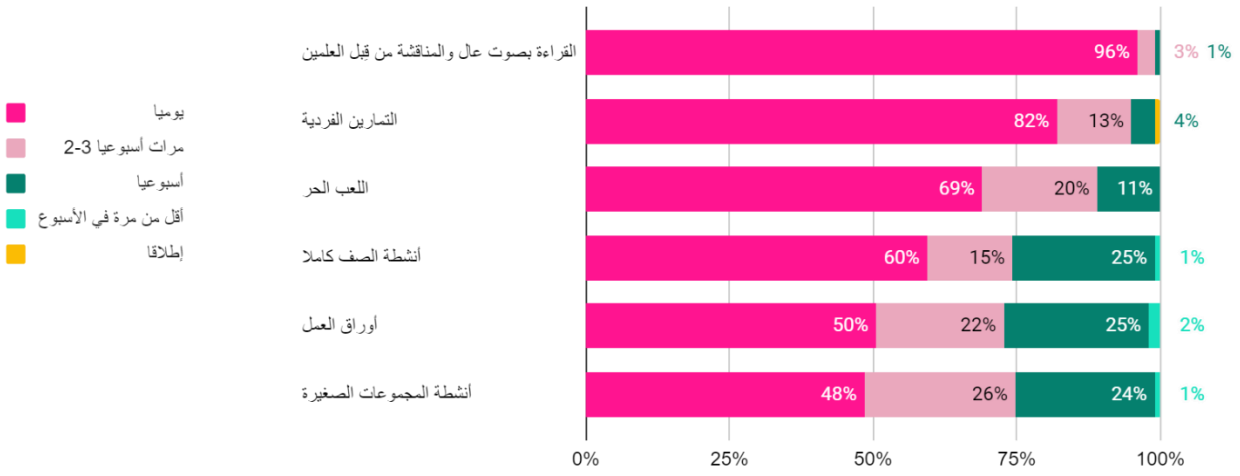

الموارد الصفيّة

وضعت وزارة التربية والتعليم معايير للموارد التي يجب أن تكون متاحة في رياض الأطفال الحكومية (وزارة التربية والتعليم، 2023ب). وتفرض المعايير توفير الأثاث والموارد والأدوات القيّمة تعليميًا والمناسبة حسب العمر والآمنة والمتنوعة. وفي حين أن رياض الأطفال الخاصة تتمتع بمرونة أكبر في الموارد التي تقدّمها، فقد حدّدت الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة هدفًا يتمثّل في إطلاق نظام لجودة رياض الأطفال الخاصة والحكومية. وتمّ في ضوء ذلك تقييم بعض الموارد الصفيّة المتاحة في رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم ورياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني.

أشارت غالبية رياض الأطفال منخفضة الرسوم إلى توفّر كراسي وطاولات بحجم صغير للأطفال والسبورات أو الألواح البيضاء التعليمية. كما أشار أكثر من 9 من كل 10 رياض أطفال أنّ لديها أدوات الكتابة/الرسم اللازمة، وأرفف الكتب، والكتب المدرسية، والقصص. وتبيّن أنّ العديد من رياض الأطفال الخاصة لا تلبي متطلبات وزارة التربية والتعليم المختلفة؛ على سبيل المثال، فإنّ نسبة كبيرة من رياض الأطفال منخفضة الرسوم لم يكن لديها خزائن للأحذية وأجهزة حاسوب أو أجهزة لوحية. وتجدر الإشارة إلى أنّ لوازم الفن وأجهزة التلفاز كانت أقل توفرًا بكثير في منظمات المجتمع المدني مقارنةً برياض الأطفال الخاصة؛ بدلالة إحصائية عند قيمة $p<0.01$. لمزيد من التفاصيل حول توفر الموارد في الغرف الصفيّة (انظر الجدول هـ2 في الملحق).

البيئة المادية والصحة

تولي المعايير الرقابية لوزارة التربية والتعليم اهتمامًا كبيرًا بالبيئة المادية وسلامة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال الحكومية والخاصة كمقياس للجودة. وأشارت بيانات المسح إلى أنّ جميع رياض الأطفال منخفضة الرسوم لديها منطقة للعب، سواء كانت داخلية أو خارجية. كما أشارت غالبية رياض الأطفال منخفضة الرسوم إلى توفّر الزحاليق/السحاسيل والمراجيح. لمزيد من التفاصيل حول توفّر موارد الملاعب (انظر الجدول هـ3 في الملحق). وأشار ثلاثة أرباعهم عن توفر أرجوحة "السيسو" والمقاعد الخارجية. وفي حين أشار 11% منها فقط إلى وجود طبيب/ممرض في الموقع، أشار أكثر من 70% إلى وجود موظفين

مدربين على تقديم الإسعافات الأولية. كما أشار 95% من رياض الأطفال منخفضة الرسوم إلى أنها تحتفظ بسجلات التطعيم/السجلات الطبية للأطفال الملتحقين، ولم تُشر سوى 35 منها بالمجمل إلى أنّها لا تحتفظ بسجلات التطعيم. وهذه نتائج مشجعة تدلّ على أنّ رياض الأطفال الخاصة ككُل توفّر الحد الأدنى المطلوب من المساحة والرعاية للأطفال أثناء التحاقهم بها. وبالتالي يمكن لوزارة التربية والتعليم تضمين تلك السجلات في النظام الأوسع الذي يضم كافة رياض الأطفال، مع بذل الجهود لضمان احتفاظ جميع رياض الأطفال بسجلات التطعيم للطلبة.

مشاركة الوالدين

يُعدّ دعم ومشاركة الوالدين والمجتمع عنصرًا رئيسًا في مرحلة تعليم الطفولة المبكرة ورياض الأطفال (Rossiter, 2016). كما تتضمن الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة "التوعية ومشاركة الوالدين" كركيزة أساسية (ص.20). وفي المقابلات النوعية، أشار إداريو رياض الأطفال منخفضة الرسوم عمومًا إلى العلاقات الجيدة التي تجمعهم مع أولياء الأمور، الذين غالبًا ما يختارون رياض الأطفال بناءً على سمعتها في الحي. وكان معظم الإداريين فخورين بمؤسساتهم وسعداء بعلاقتهم الجيدة مع أولياء الأمور. كما سُئل إداريو رياض الأطفال منخفضة الرسوم عن مدى مشاركة أولياء الأمور في الأنشطة التي من شأنها دعم جودة الروضة. وأشار حوالي 59% إلى أنّ المشاركة متوسطة إلى عالية؛ "إلى حد كبير" أو "إلى حد ما". في حين أشار أقل من 12% بقليل إلى عدم مشاركتهم "على الإطلاق". لمزيد من التفاصيل حول مشاركة الوالدين (انظر الشكل هـ3 في الملحق). ولم يختلف هذا النمط للإجابات كثيرًا باختلاف نوع روضة الأطفال، ما يدلّ على أنّ أولياء الأمور من مختلف المجموعات الديموغرافية يشاركون بشكلٍ فاعل في تجربة أطفالهم في الروضة بمعدلات مماثلة تقريبًا. قد يشير ذلك إلى أنّه من أجل الوصول إلى الأسر التي لا تُلحق أطفالها برياض الأطفال، وجزء كبير منهم سوريون، يتعيّن على وزارة التربية والتعليم دراسة نظرة هؤلاء الآباء والأمهات تجاه رياض الأطفال واحتياجات أطفالهم، ويمكن للوزارة أن تنظر في سُبُل تشجيعهم على إلحاق أطفالهم بالمرحلة الثانية لرياض الأطفال.

متابعة الحضور والغياب

بما أنّ رياض الأطفال الخاصة أو التابعة لمنظمات المجتمع المدني تدار بشكلٍ مستقل وليس من قبل مديرية التربية والتعليم، فإنّ قدرتها على جمع البيانات ومتابعة حضور الطلبة ومخرجاتهم التعليمية تُعدّ مؤشرًا مهمًا للجودة الهيكلية. أشار جميع الإداريين تقريبًا (99%) إلى أنّهم يتابعون حضور الأطفال يوميًا؛ حيث لم يقُل سوى ستة فقط على مستوى العينة كلّها إنهم لا يفعلون ذلك. غير أنّ معظمهم يتابعون الحضور على الورق فقط؛ 16% فقط يستخدمون برامج مخصّصة لمتابعة الحضور والغياب و8% فقط يستخدمون جداول البيانات. لمزيد من التفاصيل حول طرق متابعة الحضور اليومي (انظر الجدول هـ4 في الملحق). وبالتالي في حال أرادت وزارة التربية والتعليم العمل مع رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم، فسيكون من الضروري تطبيق طرق متابعة الحضور الرقمية المتوافقة مع نظام معلومات إدارة التعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم.

الدمج

شكّل الدمج في رياض الأطفال منخفضة الرسوم محورًا رئيسًا للدراسة نظرًا لأنّ الطلبة الأقل حظًا والمحرومين، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة واللاجئون والأطفال من جنسيات أخرى، هم الأقل قدرة على الوصول إلى رياض الأطفال. وعليه، يتعمّق هذا القسم في الإجابات على السؤال البحثي الثاني: ما مدى دمج مقدّمي خدمات المرحلة الثانية لرياض الأطفال من القطاع الخاص من حيث إتاحة خدماتهم للأطفال المحرومين والأقل حظًا بمن فيهم اللاجئون وذوو الإعاقة؟

كشفت البيانات عن عدد من التحدّيات في جانب القطاع، خاصة بين رياض الأطفال الخاصة. وأشارت رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم في الأردن إلى أنّ أنماط الالتحاق فيها متكافئة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي (حوالي 48% إناث، 52% ذكور). غير أنّ معظم رياض الأطفال الخاصة لا تُبلغ عن معدلات التحاق الطلبة غير الأردنيين أو اللاجئين أو ذوي الإعاقة والمصابين بمشاكل صحية مزمنة بمستوى يتناسب مع تعدادهم في الأردن. وتختلف الصورة تمامًا بالنسبة لرياض الأطفال التي تديرها منظمات المجتمع المدني، التي عادة ما تكون دامجة ليس فقط فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، بل أيضًا دامجة للأطفال بغض النظر عن جنسيتهم وما إذا كانوا لاجئين أو من ذوي الإعاقة. وأشارت رياض الأطفال التي تديرها منظمات المجتمع المدني إلى أنّ 9% في المتوسط من طلابها سوريون، و3% من جنسيات أخرى غير أردنية. وأشاروا أيضًا إلى أنّ 10% من طلابهم لاجئون من جنسيات مختلفة (مقارنة بـ 1% فقط في رياض الأطفال الخاصة). ومع ذلك، يجب التأكيد على أنّ رياض الأطفال تستقبل دائمًا الطلبة من كلا الجنسين ومن مختلف الجنسيات في حال طلبوا الالتحاق بها. كما تبيّن أنّ رياض الأطفال منخفضة الرسوم لا تفصل الطلبة حسب النوع الاجتماعي ولا تعمل بنظام الفترتين مع الجنسيات المختلفة وذلك بخلاف المدارس الحكومية بشكل عام. ولهذا السبب، تُتيح رياض الأطفال منخفضة الرسوم مستوى أعلى إلى حدٍ ما من الدمج مقارنةً بالمدارس الحكومية التي تفصل الطلبة حسب الجنسية والنوع الاجتماعي. ومع ذلك، يمكن إلقاء نظرة عن كثب على مسألة دمج رياض الأطفال منخفضة الرسوم للأطفال ذوي الإعاقة ومن الجنسيات المختلفة ومن الجنسين لتكوين فهم أفضل عن المشاكل المتعلقة بإتاحة رياض الأطفال منخفضة الرسوم للمجموعات المحرومة.

الأطفال ذوو الإعاقة والاحتياجات الإضافية

يمكن لفرص تعليم الطفولة المبكرة أن تخفّف من التحدّيات التي تواجه الأطفال ذوي الإعاقة، غير أنّ الأطفال الأكثر احتياجًا غالبًا ما يحصلون على فرص أقل (Global Education Monitoring Report, 2020). خصّصت الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج في الأردن (2017) محورها السابع لمرحلة ما قبل المدرسة، وسلّطت الضوء على أهمية التدخل المبكر وإنشاء بيئة تعليمية دامجة في الحضانات ورياض الأطفال لمساعدة الأطفال ذوي الإعاقة في الوصول إلى أقصى إمكاناتهم الكاملة (وزارة التربية والتعليم، 2022د، ص.31).

"يتلقى المعلمون بعض التدريب التربوي ولكن لا يحصلون على أي تدريب للتعامل مع هذه الإعاقات، لذا أفضّل عدم إلحاق الطلبة الذين يعانون من مشاكل صحية شديدة حيث سيكون هذا مجحفًا في حقهم."

- أحد إداريي رياض الأطفال منخفضة الرسوم

ولتقييم أداء رياض الأطفال منخفضة الرسوم فيما يتعلق بدمج هؤلاء الأطفال، طرح الباحثون المدرَّبون على الإداريين مجموعة من الأسئلة حول إجمالي عدد الأطفال الملتحقين، وعدد الأطفال ذوي الإعاقة والمصابين بالأمراض المزمنة وغيرها من الأسئلة الديموغرافية. وبحسب إداريي رياض الأطفال، فإنّ 1.6% فقط في المتوسط من طلبة رياض الأطفال منخفضة الرسوم في الأردن يعانون من إعاقات، و2.1% يعانون من صعوبات التعلّم، و0.9% يعانون من مشاكل صحية مزمنة.[15] وبالمجمل في جميع رياض الأطفال منخفضة الرسوم التي تم الوصول إليها، كان عدد الأطفال الذين جرى التعرّف على أنّهم يعانون من تلك الحالات أقل من المعدل المتوسط على مستوى رياض الأطفال ككُل: 1.1% فقط من طلبة رياض الأطفال هذه يعانون من إعاقات، ويُنظر إلى 1.5% على أنهم يعانون من صعوبات التعلّم، و0.7% يعانون من مشاكل

[15] تمثّلت حالات الإعاقات الرئيسية المذكورة في اضطراب طيف التوحد، ومتلازمة داون، والإعاقات الحركية. وتمثّلت صعوبات التعلّم الرئيسة المذكورة في اضطرابات النطق، واضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط، وضعف الذاكرة أو النسيان. أما المشاكل الصحية الرئيسة المذكورة فتمثلت في الربو والسكري وضعف البصر. ملاحظة: يُرجح أن يكون ثمة أطفال ذوي احتياجات تعليمية خاصة لم يُحدد أنّ لديهم هذه الاحتياجات.

صحية مزمنة. وفي المقابلات النوعية، أشار إداريّو رياض الأطفال منخفضة الرسوم إلى أنّهم لا يخدمون الكثير من الطلبة ذوي الإعاقة لأنّ معلميهم لا يمتلكون المهارات اللازمة لدعمهم.

ومن ناحية أخرى، كانت نسبة الطلبة ذوي الإعاقة الملتحقين برياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني أعلى بحوالي عشرة أضعاف في المتوسط من نسبة الملتحقين برياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم، وكان هذا الاختلاف ذا دلالة إحصائية (P<.05، الشكل 5). كما أشارت رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني عن نسب أعلى من الطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلّم ومشاكل صحية مزمنة.

الشكل (5): متوسط نسبة الأطفال الذين يعانون من إعاقات وصعوبات التعلّم ومشاكل صحية مزمنة في رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم والتابعة لمنظمات المجتمع المدني

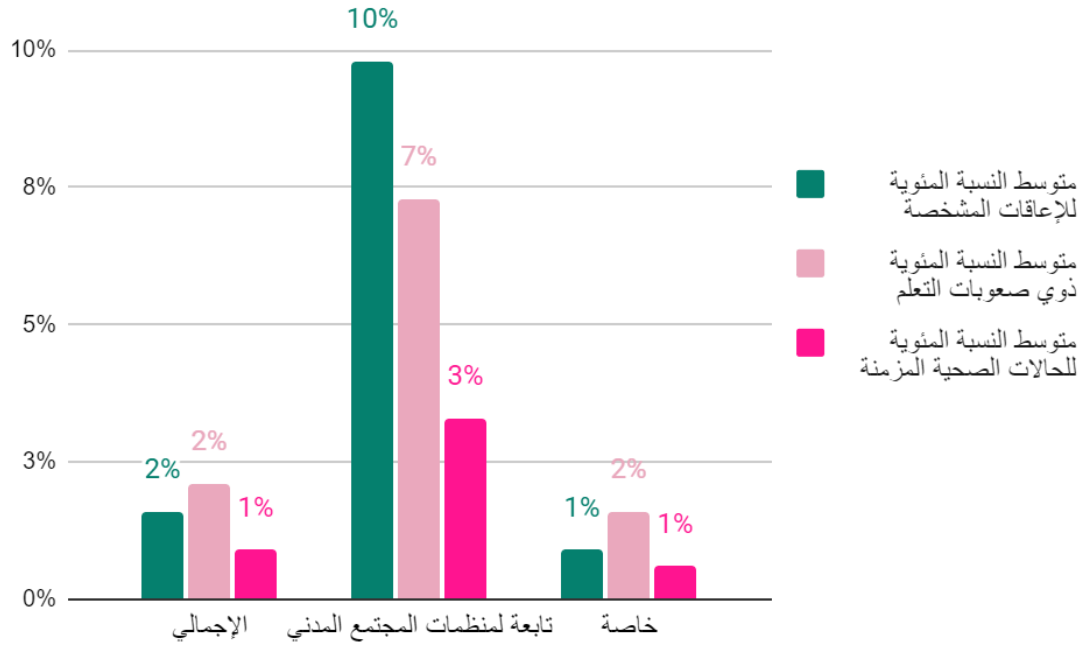

نظرًا لأنّ مصطلح "الإعاقة" غالبًا ما يتعرّض للوصم، فقد طُرحت أيضًا مجموعة من الأسئلة "المحايدة" على مقدّمي خدمات رياض الأطفال والمستوحاة من "نموذج أداء الوظائف لدى الأطفال" الذي أعدّه فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة للأطفال من الفئة العمرية 5-17 عامًا.[16] ومع أنّه لم يُصادق على هذه الأسئلة المعدّلة في أي دراسة سابقة ولم يتم تضمين جميع أنواع الصعوبات الوظيفية في الاستبانة،[17] فإنّ الإجابات على هذه الأسئلة تشير إلى أنّه يمكن لرياض الأطفال منخفضة الرسوم في الأردن استقبال عدد أكبر بكثير من الأطفال ذوي الإعاقة أو الاحتياجات التعليمية الإضافية ما قد توحي به تقارير

[16] انظر https://www.washingtongroup-disability.com/question-sets/wg-unicef-child-functioning-module-cfm/. بدلًا من السؤال عن كل طفل على حدة كما هو الحال في الأسئلة الرسمية لفريق واشنطن، طلبت هذه الأسئلة بصيغتها المعدّلة من مقدّمي خدمات رياض الأطفال تقدير عدد الأطفال الذين يعانون من أنواع مختلفة من الصعوبات. على سبيل المثال، لتقييم مدى انتشار صعوبات السمع، طُرح عليهم السؤال: "هل يعاني أي من الأطفال الملتحقين بروضتكم من صعوبة في السمع، حتى مع استخدام سماعة طبية؟ كم عددهم؟"

[17] نظرًا لضيق وقت المقابلة، لم تتضمن الاستبانة أسئلة حول الصعوبات العاطفية مثل القلق أو الاكتئاب.

التشخيصات الرسمية. وبناءً على هذه الإجابات (الملخّصة في الجدول 6)، يمكن أن تتراوح نسبة الطلبة الذين يعانون من صعوبات في هذه المجالات الوظيفية في رياض الأطفال منخفضة الرسوم بين حوالي 5 إلى 7 بالمائة.[18]

الجدول (6): نسبة الطلبة الملتحقين برياض الأطفال منخفضة الرسوم الذين يعانون من صعوبات وظيفية مختلفة

نوع الصعوبة الوظيفية	خاصة	تابعة لمنظمات المجتمع المدني	الإجمالي
النظر	0.93%	1.05%	0.94%
السمع	0.17%	0.39%	0.19%
المشى	0.28%	0.62%	0.31%
التذكّر أو التركيز	3.75%	5.44%	3.90%
التواصل	1.44%	1.97%	1.49%

تُشير هذه النتائج إلى ضرورة إجراء المزيد من البحوث حول مدى انتشار الإعاقات بين طلبة رياض الأطفال في الأردن، وحول أسباب عدم قيام مقدّمي خدمات رياض الأطفال بالإبلاغ عن هذه المعدلات، سواء كان ذلك بسبب عدم التشخيص الرسمي أو قلة الوعي أو المواقف الاجتماعية والثقافية أو الوصم المرتبط بالإعاقة. وتتضمن الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة توصيات بشأن تطوير ونشر أدوات الكشف المبكر للأطفال ذوي الإعاقة وصعوبات التعلّم (ص. 14) التي يمكن أن تدعم الأبحاث وتساعد في جمع البيانات.

ومع ذلك، حتى لو تبيّن بعد تحسين إجراءات التعرّف على هؤلاء الأطفال الأقل حظًا والإبلاغ عنهم أنّ عددًا أكبر منهم يتمتعون *بفرص الوصول* إلى رياض الأطفال منخفضة الرسوم مقارنة بما يُبلغ عنه رسميًا، فإنّ ذلك لا يعني أنّه يتم دمجهم بشكل فعّال في العملية التعليمية. وفي المقابلات النوعية، قال إداريّو رياض الأطفال منخفضة الرسوم إنه سيكون من دواعي امتنانهم حصول كوادرهم التعليمية على الفرص التدريبية حتى يتعرّفوا على طرق مساعدة الطلبة ذوي الإعاقة وصعوبات التعلّم والاحتياجات الأخرى. ويُعدّ ضبط جودة النُهُج التربوية الدامجة وتعزيزها من التحدّيات الرئيسية التي تواجَه في التعاون مع رياض الأطفال الخاصة حيث لا توجد فرص تدريب منتظمة لهؤلاء المعلمين ضمن إطار التطوير المهني المستمر لوزارة التربية والتعليم، حتى بالنسبة للمؤسسات المرخصة بالكامل. يتناول قسم "الجودة" من النتائج أدناه هذه النقطة بمزيد من التفصيل.

الأطفال اللاجئون وغير الأردنيين

ثمّة مجموعة رئيسة أخرى مذكورة في إعلان الأردن بشأن الدمج والتنوع في التعليم، وهم الأطفال اللاجئون، بمن فيهم المسجلون وغير المسجلين رسميًا لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما تشير الخطة الاستراتيجية لتعميم رياض الأطفال في الأردن إلى انخفاض معدل الوصول إلى رياض الأطفال بين اللاجئين، وخاصة السوريين، باعتباره مجالًا يبعث على القلق. لذا شكّل اللاجئون والأطفال من الجنسيات غير الأردنية محورًا مهمًا من محاور تحليل الدمج.

[18] نظرًا لأنّ المسح لم يتمكّن من تحديد عدد الصعوبات الوظيفية المتداخلة (أي الطلبة الذين يعانون من صعوبات متعددة أو الطلبة الذين لا يمكن إدراجهم تحت أكثر من فئة)، فلم يكن من الممكن تقديم تقدير شامل. إلّا أنه تم تقديم أدنى تقدير هنا من خلال جمع مجال الصعوبة الوظيفية مع أعلى رقم لكل روضة أطفال، ويمثل أقصى لتقدير مجموع النسبة المئوية لكل مجموعة.

وتركّزت مجموعات الطلبة اللاجئين[19] الذين تخدمهم رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم والتابعة لمنظمات المجتمع المدني في مواقع محددة. ففي حين أنّ متوسط نسبة اللاجئين الملتحقين بلغ حوالي 5% (انظر الشكل 6)، أفاد 53% من رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني و73% من رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم أنهم لا يقدّمون خدماتهم لأي لاجئين. وتبيّن أنّ أكثر من نصف مجمل اللاجئين الملتحقين في جميع رياض الأطفال التي شملتها الدراسة متجمّعين في 23 موقعًا فقط (4% من رياض الأطفال البالغ عددها 648 روضة)، وجميعها تقريبًا كانت رياض أطفال كبيرة نسبيًا تضمّ 60 طالبًا أو أكثر في المناطق الحضرية في عمّان والمفرق وإربد والزرقاء. وعندما سئل إداريو رياض الأطفال منخفضة الرسوم عن التحديات التي تواجههم في خدمة الطلبة اللاجئين في المقابلات النوعية، قالوا إنّهم لن يواجهوا أي مشكلة في ذلك، وإنّ العائق الوحيد أمام وصول هؤلاء الطلبة هو القدرة على الدفع. (لمزيد من المعلومات حول العلاقة بين الرسوم والتحاق اللاجئين، انظر قسم "الرسوم" في هذا التقرير.)

ونظرًا لصغر حجم قطاع منظمات المجتمع المدني، فقد التحق عدد أكبر من الطلبة اللاجئين بالمجمل برياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم مقارنةً برياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، أفادت تلك المؤسسات بأنّها تخدم بالمتوسط نسبة أعلى بكثير من الطلبة اللاجئين مقارنة بمتوسط رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم ($p<.001$، الشكل 6).

الشكل (6): متوسط نسبة الطلبة السوريين واللاجئين الملتحقين برياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم التابعة لمنظمات المجتمع المدني

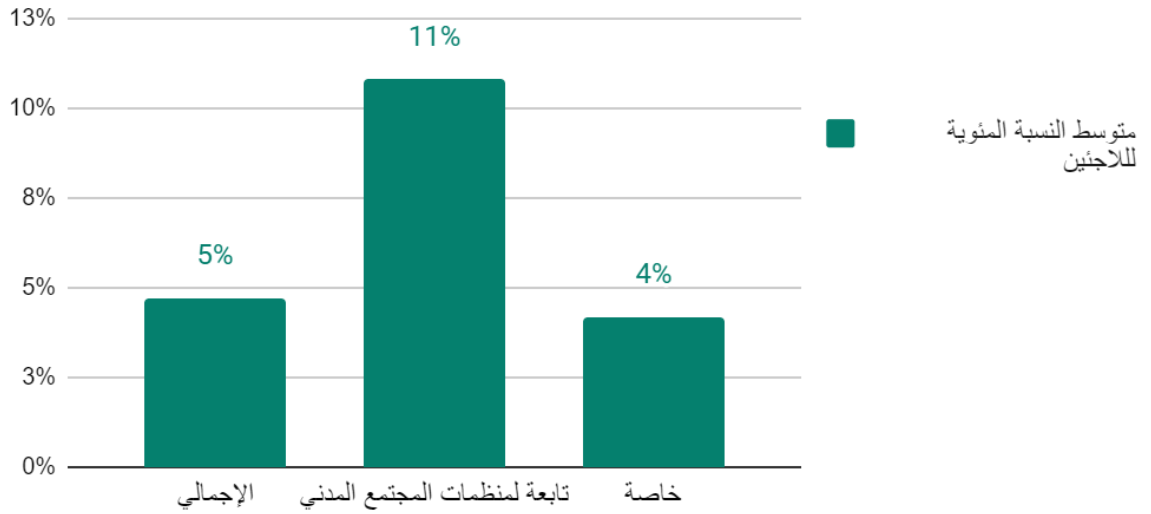

[19] تبيّن خلال سير الدراسة البحثية أنّ تعريف "اللاجئ" لم يكن متّسقًا بين إداريّي رياض الأطفال، حيث أشارت مجموعة من رياض الأطفال منخفضة الرسوم إلى التحاق أعداد كبيرة من الطلبة السوريين بها ولكنهم أجابو بـ "لا يوجد" عندما سئلوا عن عدد اللاجئين. طُلب من الجهة المسؤولة عن جمع البيانات إجراء مكالمات متابعة مع رياض الأطفال هذه، وأكّدت هذه المكالمات على أنّ السبب في إعطاء تلك الإجابات هو أنّ مقدّمي الخدمات لم ينظروا إلى الأشخاص القادرين على تحمّل تكاليف رياض الأطفال على أنهم لاجئون، وبنظرهم فإنّ اللاجئين هم الأشخاص الذين يعتمدون على الخدمات الحكومية المجانية أو الخدمات التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية الدولية. ومع ذلك، كان عدد رياض الأطفال التي توجد بها هذه الفجوات الكبيرة بين عدد السوريين وعدد اللاجئين الملتحقين ضئيلًا (<3%).

وكان نمط دمج الطلبة غير الأردنيين، بمن فيهم الطلبة الذين يحملون الجنسية الفلسطينية والسودانية واليمنية وغيرها، مشابهًا لنمط دمج الطلبة اللاجئين. حيث قدّمت رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني خدماتها بالمتوسط لنسبة أعلى من المواطنين السوريين مقارنةً بمتوسط رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم، مع أنّ هذا الفرق لم يكن ذا دلالة إحصائية (الجدول 7). وبالنظر إلى عدد الطلبة غير الأردنيين الملتحقين في هذين القطاعين، تبيّن أنّ معظمهم ملتحقون برياض الأطفال الخاصة وليس تلك التابعة لمنظمات المجتمع المدني: 83% من الطلبة السوريين و85% من الطلبة غير الأردنيين الآخرين في كلا القطاعين كانوا ملتحقين برياض الأطفال الخاصة.

الجدول (7): متوسط نسبة الطلبة الملتحقين حسب الجنسية

	خاصة	تابعة لمنظمات المجتمع المدني	الإجمالي
متوسط نسبة الطلبة الأردنيين	92.6%	87.4%	92.1%
متوسط نسبة الطلبة السوريين	5.3%	9.3%	5.6%
متوسط نسبة الطلبة من جنسيات أخرى	2.1%	3.3%	2.2%

اختلفت أنماط التحاق اللاجئين وغير الأردنيين اختلافًا كبيرًا حسب الموقع الجغرافي. حيث تبيّن أنّ معظم الطلبة السوريين الملتحقين في كلا القطاعين كانوا في إربد (44%) وعمّان (30%)، مع أنّه من حيث متوسط نسبة الملتحقين بكل روضة أطفال، كانت أعلى معدلات التحاق السوريين في المفرق (انظر الجدول 8). وكان النمط مختلفًا قليلًا بالنسبة للجنسيات الأخرى غير الأردنية، حيث كان معظمهم في عمّان (43%) والبلقاء (32%). وحُدّد معظم هؤلاء الطلبة من الجنسيات الأخرى غير الأردنية (57%) على أنّهم فلسطينيون، أمّا الجنسيّتان الأخريان الأكثر تكرارًا فهُما الطلبة اليمنيون والسودانيون.

الجدول (8): متوسط نسبة الطلبة الملتحقين حسب الجنسية وحالة اللجوء وحسب المحافظة

	المفرق	عمّان	البلقاء	إربد	الكرك	الزرقاء	المجموع
متوسط نسبة الطلبة الأردنيين	86.0%	92.8%	92.5%	91.2%	94.7%	93.5%	92.1%
متوسط نسبة الطلبة السوريين	13.6%	4.5%	1.6%	8.5%	4.5%	3.2%	5.6%
متوسط نسبة الطلبة من الجنسيات الأخرى	0.5%	2.8%	5.8%	0.3%	0.7%	3.3%	2.2%
متوسط نسبة الطلبة اللاجئين (بمن فيهم السوريون والفلسطينيون وغيرهم)	18.2%	4.3%	7.0%	2.4%	3.6%	4.2%	4.7%

النوع الاجتماعي

شكّلت الإناث حوالي 48% من عدد طلبة المرحلة الثانية لرياض الأطفال في المتوسط، وهي نسبة تتماشى مع تعداد الفئة العمرية 0-4 أعوام (48%) وأقل قليلًا من تعداد الفئة العمرية 5-9 أعوام (50%) في الأردن في عام 2022 (دائرة الإحصاءات العامة، 2022). وكانت معدلات الالتحاق للإناث والذكور متساوية تقريبًا بغض النظر عن نوع روضة الأطفال والمحافظة. وكانت نسبة التحاق الإناث أقل قليلًا في رياض الأطفال بالمناطق الريفية. وشكّلت الإناث 46% من الطلبة الملتحقين برياض الأطفال منخفضة الرسوم بالمناطق الريفية مقارنةً بنسبة 50% في رياض الأطفال منخفضة الرسوم في الضواحي و48% في رياض الأطفال منخفضة الرسوم بالمناطق الحضرية.

وللأسف لم تكن هناك مساحة كافية في الاستبانة لجمع معلومات ديموغرافية أكثر تفصيلًا عن الطلبة الملتحقين برياض الأطفال المرحلة الثانية، وهذه الدراسة غير قادرة على البحث في التقاطع بين النوع الاجتماعي والجنسية. غير أنّه نظرًا إلى أنّ معدلات الالتحاق برياض الأطفال بين الفتيات السوريات كانت تاريخيًا أقل مقارنةً بالذكور (وزارة التربية والتعليم، 2018)، فينبغي إعادة النظر في هذه المسألة في الأبحاث و/أو عمليات جمع البيانات المستقبلية.

الاستدامة الماليّة

الرسوم التي تفرضها رياض الأطفال منخفضة الرسوم والتابعة لمنظمات المجتمع المدني

أفاد إداريو رياض الأطفال منخفضة الرسوم بأنهم يفرضون رسومًا شهرية قدرها 38 دينارًا أردنيًا في المتوسط. وبلغ متوسط الرسوم التي تفرضها رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني 30 دينارًا أردنيًا شهريًا، وهو أقل بشكل ملحوظ من رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم (39 دينارًا أردنيًا شهريًا). وتبيّن عمومًا أنّ 69% من رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني تفرض رسومًا أقل من 40 دينارًا أردنيًا شهريًا، بالمقارنة مع 44% فقط من رياض الأطفال الخاصة التي شملتها الدراسة. وكانت نسبة رياض الأطفال التي تقل رسومها عن 20 دينارًا أردنيًا شهريًا من ذلك: 17% من رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني و1% من رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم. ولكن نظرًا لأنّ حجم قطاع رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم أكبر، كان عدد رياض الأطفال الخاصة التي تقل رسومها عن 20 دينارًا أردنيًا شهريًا مماثلًا تقريبًا لعدد تلك التابعة لمنظمات المجتمع المدني (8 رياض أطفال خاصة مقابل 9 رياض أطفال تابعة لمنظمات المجتمع المدني، انظر الشكل 7).

الشكل (7): الرسوم الشهرية التي تفرضها رياض الأطفال منخفضة الرسوم، حسب نوع رياض الأطفال

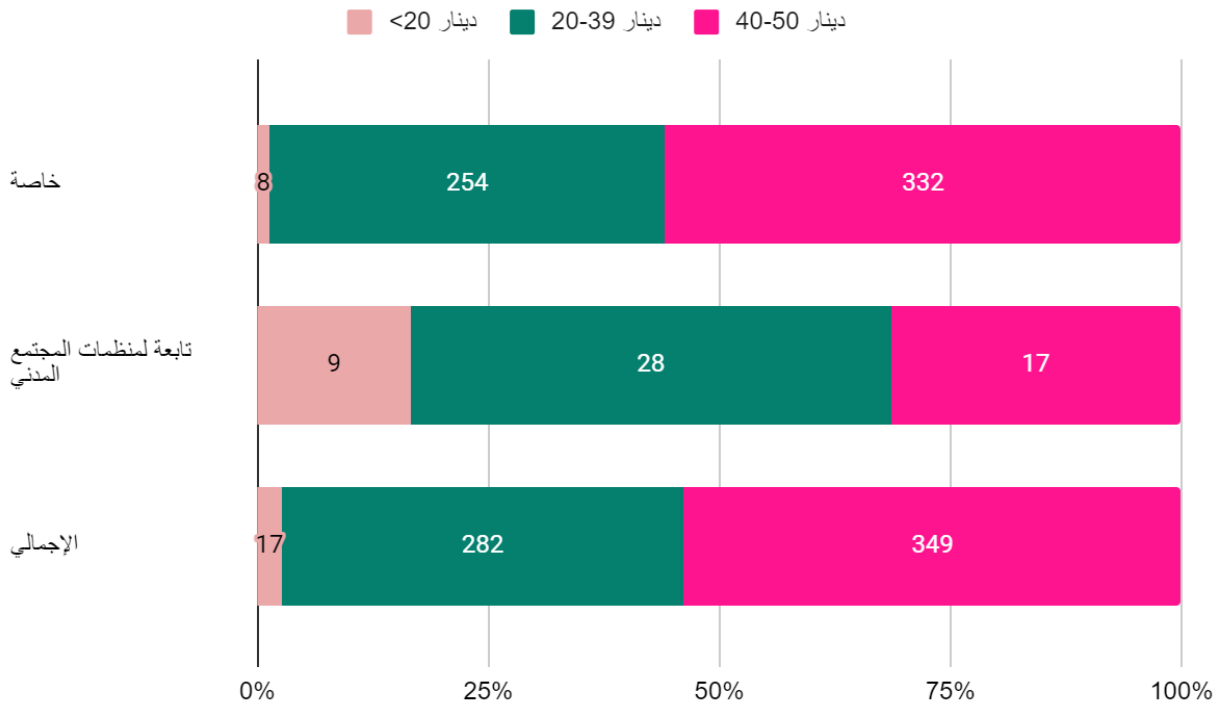

تختلف الرسوم التي تفرضها رياض الأطفال حسب المحافظة أيضًا. ففي عمّان، أفادت روضة أطفال واحدة أنّ رسومها أقل من 20 دينارًا أردنيًا شهريًا، وأفادت 74% أنّ رسومها تزيد عن 40 دينارًا أردنيًا. أمّا بالنسبة لرياض الأطفال في المفرق والزرقاء وإربد فتبيّن أنّ الرسوم التي تفرضها هي الأقل (الشكل 8).

الشكل (8): الرسوم الشهرية التي تفرضها رياض الأطفال منخفضة الرسوم حسب المحافظة

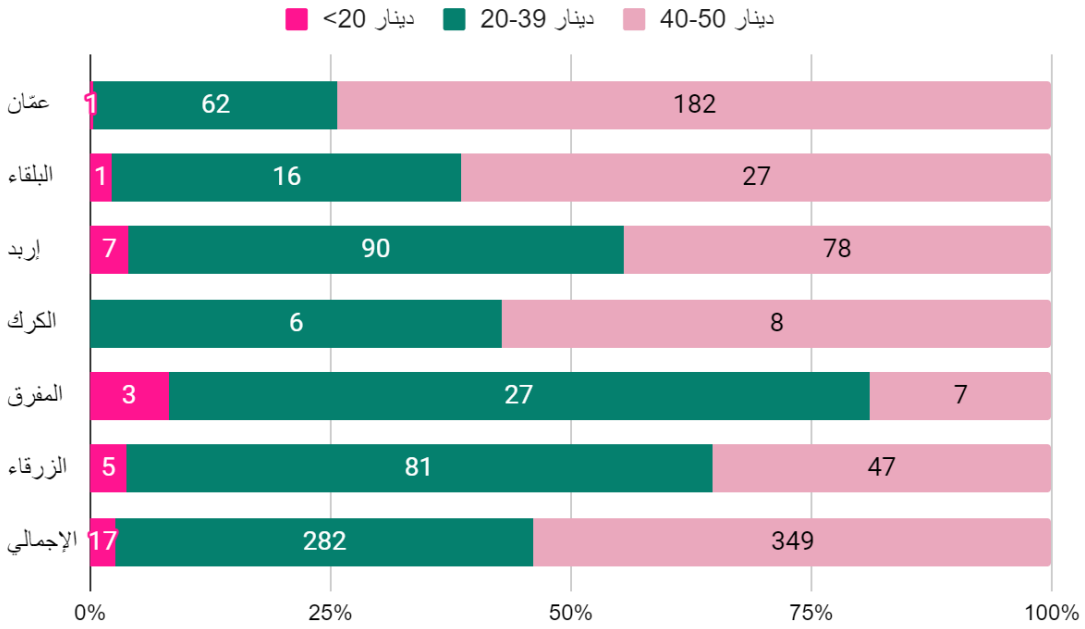

"حتى لو قمت برفع رسوم المواصلات إلى حد ما، لا أستطيع زيادة الرسوم الدراسية. فبالكاد يستطيع الأهالي تسديد المبلغ الحالي."

- أحد إداريي رياض الأطفال الخاصة

وفي المقابلات النوعية، اعتَبر إداريّو رياض الأطفال الرسوم أمرًا لا يمكنهم المخاطرة بتغييره، حيث كانت الأسر تواجه صعوبة في دفع الرسوم في مستوياتها الحالية. وأشار العديد من الإداريين إلى التحدّي المتمثّل في المتابعة مع الأسر التي لم تُكمل جميع الأقساط باعتباره أحد التحديات الرئيسية التي تواجههم (انظر قسم التحديات المُبلغ عنها ذاتيًا). كما ذكر عدد من الإداريين أنّ التوسع في رياض الأطفال الحكومية المجانية أجبرهم على إبقاء رسومهم منخفضة، وهي نتيجة ممكن تفهّمها في السياق الاقتصادي الأوسع، حيث قد تشكّل رسوم رياض الأطفال الخاصة، حتى بالنسبة لرياض الأطفال "منخفضة الرسوم"، حوالي 9% من متوسط دخل الأسرة الأردنية، و15% من الدخل الشهري للأسرة السورية اللاجئة، و17% من دخل اللاجئين من الجنسيات الأخرى (الجدول 9).

الجدول (9): النسبة التقديرية المطلوبة من دخل الأسرة لتسديد رسوم رياض الأطفال منخفضة الرسوم في المتوسط

	متوسط الدخل الشهري للأسرة (2022)	النسبة التقديرية المطلوبة من دخل الأسرة لتسديد رسوم رياض الأطفال في هذه الدراسة في المتوسط
الأسر الأردنية	432 دينارًا أردنيًا (BDex, 2022)	9%
أسر اللاجئين السوريين	250 دينارًا أردنيًا (UNHCR, 2022)	15%
أسر اللاجئين غير السوريين	225 دينارًا أردنيًا (UNHCR, 2022)	17%

تبيّن وجود ارتباط سلبي كبير بين الرسوم الشهرية ونسبة السوريين الملتحقين،[20] بينما كان الارتباط السلبي بين الرسوم الشهرية ونسبة اللاجئين (تشمل السوريين وكذلك اللاجئين من جنسيات أخرى) الملتحقين أقوى.[21] وكلما ارتفعت الرسوم، انخفض عدد السوريين واللاجئين الملتحقين. على سبيل المثال، بلغ متوسط الرسوم التي تفرضها رياض الأطفال التي تخدم أكثر من 20% من اللاجئين حوالي 30 دينارًا أردنيًا شهريًا، في حين أنّ رسوم رياض الأطفال التي تخدم 10% أو أقل من اللاجئين بلغت حوالي 39 دينارًا أردنيًا شهريًا. لمزيد من التفاصيل حول متوسط الرسوم الشهرية لرياض الأطفال التي تخدم اللاجئين بنِسَب مختلفة (انظر الجدول هـ5 في الملحق). وتأكّدت هذه النتائج بالمقابلات النوعية مع إداريّي رياض الأطفال الذين لم يعتقدوا عمومًا أنّ رياض الأطفال الخاصة ستعارض تسجيل السوريين؛ بل اعتقدوا أنّ أي تحديات قد تواجه غير الأردنيين في الوصول إلى خدمات رياض الأطفال الخاصة تُعزى إلى مستويات دخل الأسرة.

وفي حال أرادت وزارة التربية والتعليم العمل مع قطاع رياض الأطفال منخفضة الرسوم لتسجيل الأطفال اللاجئين فيها، فقد يلزم تطبيق نظام قسائم حيث تشير البيانات إلى أنّ عددًا محدودًا من أسر اللاجئين قادرة أو مستعدة لتحمّل رسوم رياض الأطفال. ويُتوقع أن تبلغ تكاليف هذا النظام على الأسر المحرومة (من الأردنيين واللاجئين والجنسيات الأخرى) في المتوسط 250 دينارًا أردنيًا [22] للمعقد في رياض الأطفال في عمّان والمحافظات الأخرى.

وعلى سبيل المقارنة، تتراوح تكلفة المقعد في برنامج رفع استعداد الأطفال للتعلم الصيفي الذي يمتد لشهرين وتنفّذه وزارة التربية والتعليم سنويًا ما بين 90 - 100 دينار أردني لكل طفل. إضافة إلى ذلك، تبلغ تكلفة تأثيث غرفة صفية ألف وسبعة مائة دينار أردني، أي ما يعادل 70 دينارًا أردنيًا لكل طفل. ويتم استهلاك هذه التكاليف مع مرور الوقت ما يجعل تأثيث غرفة صفية فارغة الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة للتوسّع في الوصول، بشرط توافر البنية التحتية اللازمة وألّا تكون عوامل مثل المواصلات والجنسية والإعاقة هي العوائق الرئيسية التي تحول دون التحاق الأطفال بالمدارس. من الجدير بالذكر أن تكلفة تأثيث الغرفة الصفية تغطي تكاليف التجهيزات الأساسية؛ الأثاث والسجاد والألعاب التعليمية. وتشمل التكاليف الإضافية لتجهيز غرفة صفية أجهزة كهربائية (JOD 1,500)، والعاب خارجية (JOD 1,500)، وقرطاسية (JOD 100)، مما يرفع إجمالي التكاليف إلى JOD 4,800.

[20] (معامل ارتباط بيرسون = -0.137، p<.001)
[21] (معامل ارتباط بيرسون = -0.247، p<.001)
[22] المصدر: إدارة التخطيط والبحث التربوي

التكاليف [23]

قد لا تشكّل طريقة البحث الكمي الطريقة المثلى لدراسة أنواع ونسب التكاليف التي يتحملها مشغّلو رياض الأطفال الخاصة أو التابعة لمنظمات المجتمع المدني، غير أنّ البيانات النوعية كشفت عن بعض المعلومات المفيدة لتحقيق هذه الغاية. حيث قال أقل من نصف إداريي رياض الأطفال المشمولة في الدراسة (46% من رياض الأطفال الخاصة و49% من رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني) إنّهم كانوا على علم بتكاليفهم الشهرية. وبناءً على هذه الإجابات، يوضح الجدول 10 متوسط نسبة التكاليف الشهرية المتعلقة بكل من مجالات التكلفة الرئيسية لرياض الأطفال الخاصة وتلك التابعة لمنظمات المجتمع المدني.[24] وتَمثّل عامل التكلفة الأهم بالنسبة لنوعيْ رياض الأطفال في أجور الموظفين، حيث يُنفق ما يزيد قليلًا عن نصف تكاليف رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم في الأردن على الأجور. وشكّلت المواصلات ثاني أكبر عامل تكلفة لكل من رياض الأطفال الخاصة وتلك التابعة لمنظمات المجتمع المدني، حيث يمثّل بالمتوسط 15% من التكاليف الشهرية لرياض الأطفال الخاصة و11% من تكاليف رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني. ومن النتائج اللافتة بالنسبة لرياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني أنّ العديد منها لا يضطر إلى دفع الإيجار، ويرجع ذلك ظاهريًا إلى مشاركة الموقع في تلك المؤسسات، مما يمكّنها من فرض رسوم أقل من تلك التي تفرضها رياض الأطفال الخاصة. ومع ذلك، شكّل الإيجار ثالث أكبر عامل تكلفة لرياض الأطفال الخاصة، حيث يمثّل 14% من التكاليف الشهرية في المتوسط.

الجدول (10): النسبة المتوسطة والوسيطة للتكاليف الشهرية حسب مجال التكلفة ونوع رياض الأطفال

	خاصة (حجم العينة = 274)		تابعة لمنظمات المجتمع المدني (حجم العينة = 27)	
	النسبة المتوسطة للتكاليف الشهرية	النسبة الوسيطة للتكاليف الشهرية	النسبة المتوسطة للتكاليف الشهرية	النسبة الوسيطة للتكاليف الشهرية
الأجور	52%	52%	66%	71%
المواصلات	15%	12%	11%	3%
الإيجار	14%	13%	6%	0%
المواد التعليمية	6%	4%	5%	5%
المرافق	6%	4%	4%	2%
الفواتير	4%	3%	4%	3%
أخرى	5%	0%	4%	0%

[23] يجب أن تؤخذ إفادات الإداريين في هذا القسم بشيء من التحفّظ.

[24] قُدّمت أيضًا النسبة الوسيطة للتكاليف الشهرية لضبط القيم المتطرفة نظرًا للاحتمال الكبير بألّا يتذكّر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات التكاليف بدقة أثناء المقابلة.

القدرة على التوسّع

القدرة الاستيعابية الإضافية

تشير نتائج المسح إلى أنّ معظم رياض الأطفال منخفضة الرسوم لديها الحيّز المادي للتوسّع، وأنّ تلك التي تفتقر إلى الحيّز المادي لديها الرغبة في التوسّع في حال أصبح ذلك ممكنًا. حيث قال حوالي 65% من رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم و61% من رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني إنهم لم يصلوا إلى القدرة الاستيعابية الكاملة، وبلغ عدد الطلبة الإضافيين الذين يمكن أن تستقبلهم رياض الأطفال هذه بالمجمل أكثر من 27,500 طالب (أكثر من 25 ألف في رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم وحوالي ألفيْن في رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني)، ما يشير إلى أنّ رياض الأطفال منخفضة الرسوم لا تشغل حاليًا سوى 54% من إجمالي قدرتها الاستيعابية (الشكل 9).

الشكل (9): العدد الحالي للطلبة الملتحقين مقابل القدرة الاستيعابية الإضافية في رياض الأطفال منخفضة الرسوم

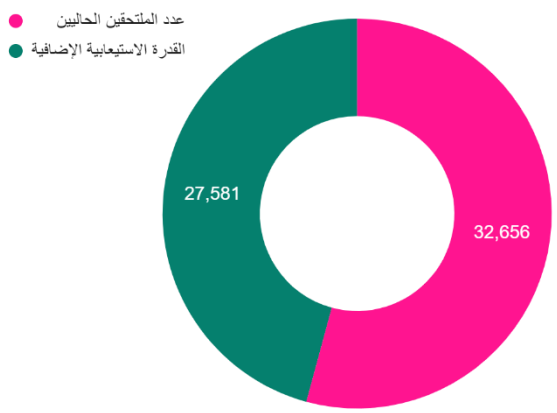

يبيّن الجدول 11 توزيع القدرة الاستيعابية الإضافية حسب المحافظة ونوع رياض الأطفال. حيث تبيّن أنّ أكبر قدرة على التوسّع في رياض الأطفال منخفضة الرسوم كانت بين رياض الأطفال الخاصة في إربد (حوالي 10 آلاف مقعد محتمل)، وعمّان (حوالي 8,500 مقعد) والزرقاء (أكثر من 4,500 مقعد). وفي هذه المحافظات الثلاث وحدها، يبلغ إجمالي المقاعد الإضافية المحتملة حوالي 23 ألف مقعد. وعلى افتراض أنّ إجمالي عدد الأطفال في سنّ المرحلة الثانية من رياض الأطفال مماثل للعدد في العامين 2020-2021 المذكور في الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة والبالغ 172 ألف، وكانت الفجوة الحالية بين هذا العدد وإجمالي الالتحاق للعام 2022-2023 (138,738) (وزارة التربية والتعليم، 2023ج) هي 33,262، يمكن لقطاع رياض الأطفال منخفضة الرسوم (بالبنية التحتية والقدرات الموجودة حاليًا) أن يستوعب نظريًا حوالي 83% (33,262/27,581) من إجمالي عدد مقاعد رياض الأطفال اللازمة لتحقيق تعميم رياض الأطفال. ومع ذلك، ثمّة حاجة إلى مزيد من البيانات الدقيقة جغرافيًا حول أماكن إقامة هؤلاء الأطفال وأنماط التحاقهم الحالية برياض الأطفال الحكومية، وذلك لتحديد ما إذا كانت قطاعات رياض الأطفال منخفضة الرسوم التي لديها قدرة استيعابية إضافية تقع ضمن مسافة معقولة عن مكان إقامة الأسر التي تحتاج للوصول إلى رياض الأطفال. وتدعو الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة إلى تحديد مجموعة من نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنظر فيها (ص. 13)، بما في ذلك برامج القسائم، أو الإعانات المقدّمة للمدارس، أو النماذج البديلة مثل المدارس المستقلة، حيث تُدار رياض الأطفال من قِبل القطاع الخاص ولكن بتمويل وإشراف من القطاع الحكومي.

الجدول (11): توزيع الالتحاق الحالي والقدرة الاستيعابية الإضافية لرياض الأطفال منخفضة الرسوم حسب المحافظة ونوع رياض الأطفال

المحافظة	خاصة		تابعة لمنظمات المجتمع المدني		الإجمالي	
	الالتحاق الحالي	القدرة الاستيعابية الإضافية	الالتحاق الحالي	القدرة الاستيعابية الإضافية	الالتحاق الحالي	القدرة الاستيعابية الإضافية
عمّان	10,402	8,521	819	580	11,221	9,101
البلقاء	2,308	1,065	200	0	2,508	1,065
إربد	8,187	9,892	641	732	8,828	10,624
الكرك	620	158	149	95	769	253
المفرق	1,259	1,346	392	160	1651	1,506
الزرقاء	6,827	4,619	852	413	7,679	5,032
المجموع	**2,9603**	**25,601**	**3053**	**1,980**	**32,656**	**27,581**

المساحة المتاحة

وفيما يتعلق بالحيّز المادي، عادةً ما تستخدم منظمات المجتمع المدني نسب أكبر من غرفها الصفية (88% في هذا القطاع مقارنة بنسبة 80% بين رياض الأطفال الخاصة الهادفة للربح). وتبيّن أنّ معدلات استخدام الغرف الصفية هي الأدنى في الزرقاء (76%) والأعلى في الكرك (89%). يوضّح الجدول 12 عدد الغرف الصفية غير المستخدمة حسب المحافظة ونوع رياض الأطفال، حيث تبيّن أنّ أكثرها موجودة في الزرقاء وعمّان وإربد. وقد يشير ذلك إلى وجود فرص لتجربة إحدى استراتيجيات التوسّع الواردة في الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة، والمتمثّلة في استئجار مرافق رياض الأطفال غير التابعة لوزارة التربية والتعليم لزيادة معدّل وصول الأطفال المحرومين (ص. 20).

الجدول (12): عدد الغرف الصفية غير المستخدمة في رياض الأطفال منخفضة الرسوم حسب نوع رياض الأطفال والمحافظة

المحافظة	خاصة	تابعة لمنظمات المجتمع المدني	الإجمالي
عمّان	145	4	149
البلقاء	36	1	37
إربد	135	25	160
الكرك	5	0	5

المفرق	17	5	22
الزرقاء	139	4	143
المجموع الكلي	**477**	**39**	**516**

لمزيد من التفاصيل حول الموارد اللازمة للتوسّع (انظر الملحق و).

التحديات ومواطن القوة المُبلغ عنها ذاتيًا من قِبل مقدّمي خدمات رياض الأطفال

يهدف هذا القسم إلى الإجابة على السؤال البحثي الثالث فيما يتعلق بمواطن القوة والضعف لرياض الأطفال منخفضة الرسوم والتابعة لمنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى الفرص والتحديات التي تواجههم.

التحديات المُبلغ عنها ذاتيًا

طُلب من إداريي رياض الأطفال في إطار الدراسة المسحية مشاركة ما يصل إلى خمسة من التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسساتهم دون تقديم أي إشارات أو تلميحات. ثم طُلب منهم الإشارة إلى التحدّي الأول الأكثر إلحاحًا من بين جميع التحديات المذكورة.

اختار أكثر من نصف المشاركين (55%) التحدي المالي باعتباره التحدي الأكثر إلحاحًا بالنسبة لهم، وفي أغلب الأحيان قاموا بتأطيره على أنه مشكلة متعلقة بانخفاض الإيرادات، لكن ذكر البعض أيضًا ارتفاع تكاليف العمالة أو تكاليف الإيجار أو المواصلات، أو التحديات المتعلقة بتحصيل أقساط الرسوم من الأسر. وعند النظر في جميع التحديات المذكورة (وليس التحدي الأكثر إلحاحًا فقط)، أشار 76% من رياض الأطفال منخفضة الرسوم إلى التحدي المالي باعتباره واحدًا من التحديات الخمسة الرئيسية، وكانت النسبة أعلى إلى حدٍ ما بين رياض الأطفال الخاصة (77%) مقارنة بتلك التابعة لمنظمات المجتمع المدني (69%). كان متوسط الالتحاق أقل بالنسبة لرياض الأطفال التي ذكرت التحديات المالية (متوسط الالتحاق = 48 طالبًا) مقارنة برياض الأطفال التي لم تذكرها (متوسط الالتحاق = 58 طالبًا)، وكان هذا الاختلاف ذا دلالة إحصائية ($p<.001$). كما تبيّن وجود اختلافات جغرافية حيث كانت أعلى نسب التحديات المالية في المفرق التي أشار 86% من رياض الأطفال الموجودة فيها إلى التحدي المالي باعتباره واحدًا من التحديات الخمسة الرئيسية، وكانت أعلى هذه النسب في الزرقاء (68%).

"لدينا المساحة والغرف الصفية الكافية لإلحاق المزيد من الأطفال ولكن هذا غير ممكن بسبب انخفاض الطلب، ويرجع ذلك إلى اختيار الأهالي التعليم المجاني في رياض الأطفال الحكومية."

- أحد إدرايي رياض الأطفال منخفضة الرسوم

وثمّة فئة رئيسة أخرى من التحدّيات تتمثّل في صعوبة الوصول إلى القدرة الاستيعابية الكاملة. وارتبطت مسألة الالتحاق بالتحديات المالية وتم تأكيدها بأسئلة أخرى في المسح. على سبيل المثال، عندما سُئلت رياض الأطفال منخفضة الرسوم عن اتجاهات الالتحاق بعد الجائحة، أفاد معظمهم أنهم شهدوا انخفاضًا في معدلات الالتحاق خلال الجائحة. غير أنّ التحدي الأكثر شيوعًا المتعلق بالالتحاق فتمثّل في المنافسة مع رياض الأطفال الأخرى، وهي مشكلة متعلقة بالطلب. وفي حين اعتبر الباحثون هذه الإجابات عمومًا بأنّها منافسة عامة مع رياض الأطفال الأخرى، فقد أشار عدد من المشاركين إلى المنافسة مع رياض الأطفال الحكومية أو غير المرخّصة على وجه التحديد. وأشار حوالي 10% فقط من إداريّ رياض الأطفال إلى أنّ المنافسة مع رياض الأطفال الأخرى مثّلت التحدي الأول بالنسبة لهم، في حين ذكر ثلاثة أضعافهم (30%) هذه المنافسة من بين

التحديات الخمسة الرئيسة التي تواجههم. لم يكن ثمّة تباين كبير في هذه المشكلة حسب نوع رياض الأطفال: تباينت نسبة إداريي رياض الأطفال الخاصة وتلك التابعة لمنظمات المجتمع المدني الذين ذكروا هذه المشكلة بمقدار بسيط لم يتجاوز النقطة المئوية الواحدة. غير أنّ التباينات حسب المحافظة كانت كبيرة، حيث شهدت البلقاء أعلى نسبة للتحديات المتعلقة بالمنافسة (46%) وشهدت الكرك أدنى نسبة (14%). ويعرض الشكل 10 تكرار التحديات المالية والمنافسة لكل محافظة.

الشكل (10): نسبة إداريي رياض الأطفال منخفضة الرسوم الذين ذكروا التحديات المالية والمنافسة من بين التحديات الخمسة الرئيسية التي تواجههم حسب المحافظة

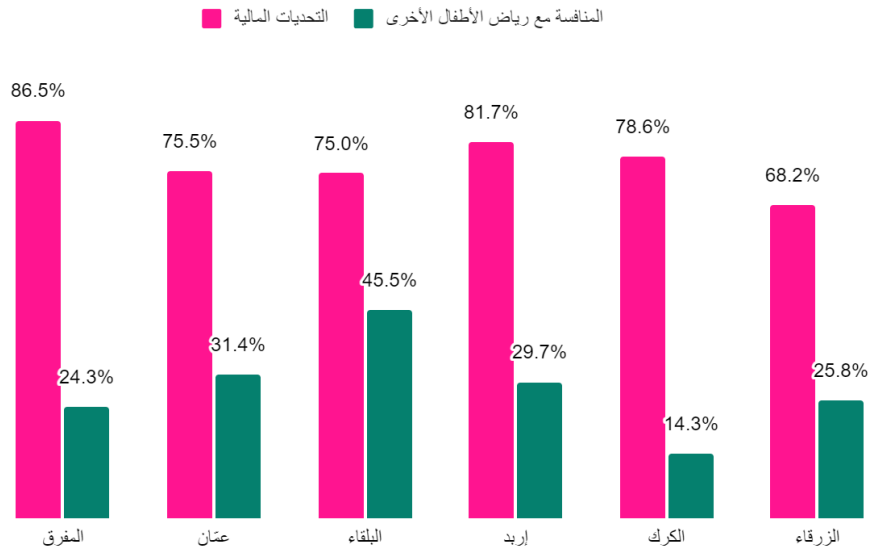

تُعدّ المنافسة أمرًا جيدًا من وجهة نظر وزارة التربية والتعليم خاصةً في حالة تنافُس رياض الأطفال منخفضة الرسوم والتابعة لمنظمات المجتمع المدني مع رياض الأطفال الحكومية المتزايدة لأنّ هذه المنافسة تعني اتساع نطاق الوصول، إلّا أنّ حقيقة تداخُل المنافسة مع الضغوط المالية التي تتعرّض لها رياض الأطفال تشير إلى الصعوبات التي تواجه الكثير منها للاستمرار في العمل. وإلى أن تتم إتاحة الوصول على نطاق واسع إلى رياض الأطفال الحكومية المجانية عالية الجودة، يتعيّن على وزارة التربية والتعليم التفكير مليًّا في الطرق التي تكفل لرياض الأطفال الخاصة الاستمرار في العمل وتقديم خدمات عالية الجودة. إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ اللاجئين يتركزون في 23 روضة أطفال كبيرة فقط في عمّان والمفرق وإربد والزرقاء، وهي مناطق حضرية تشهد منافسة معتدلة مقارنةً بالبلقاء التي تشهد أعلى معدل منافسة (45.5%)، والكرك التي تشهد أدنى معدل منافسة (14.3%).

ولإلقاء مزيد من الضوء على هذه التحديات، طُلب من إداريي رياض الأطفال تفسير سبب اختيار التحدي الأكثر إلحاحًا بالنسبة لهم. كما تُبرز إجاباتهم الترابط بين العديد من التحديات مثل معدلات الالتحاق والأمن المالي والتعامل مع الأسر. ويمكن تلخيص الأسباب المفصّلة المقدّمة لفئات التحديات الرئيسية على النحو الآتي:

- **ارتفاع التكاليف:** وضّح إداريو رياض الأطفال
-
- مجموعة من عوامل التكلفة بما في ذلك رواتب المعلمين والرسوم الحكومية والإيجارات والمواصلات. كما أشار الكثيرون إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في الأردن التي تؤثر على قدرة أولياء الأمور على تحمّل رسوم رياض الأطفال.

- **انخفاض الإيرادات:** من اللافت أنّ تفسيرات إداريي رياض الأطفال الذين اختاروا "انخفاض الإيرادات" باعتبارها التحدّي الأكثر إلحاحًا كانت مشابهة جدًا لتفسيرات أولئك الذين اختاروا "ارتفاع التكاليف"، مما يُشير إلى أنّ هذين التحديين يمثّلان طريقتين للنظر إلى المشكلة الأكبر المتمثّلة في الاستقرار المالي. كما أشاروا إلى مسألة ارتفاع تكاليف المعيشة التي أثّرت على قدرة الأسر على تحمّل تكاليف رياض الأطفال الخاصة وأدّت إلى تأخّرهم في تسديد الرسوم وإيلائهم أولوية منخفضة لرياض الأطفال فضلًا عن مسألة المنافسة مع رياض الأطفال الأخرى. وأشار البعض إلى انخفاض معدلات الالتحاق بسبب جائحة كورونا.
- **التحديات أمام تحقيق الالتحاق الكامل:** أشار المشاركون هنا إلى المنافسة بين رياض الأطفال المختلفة، وانخفاض نسب الدخل إلى النفقات، والحاجة إلى حيّز مادي إضافي لزيادة معدل الالتحاق، وعدم إعطاء الأولوية لرياض الأطفال في المجتمع.
- **التحديات المتعلقة بإشراك الأسر والطلبة:** أشار المشاركون إلى بعض خصائص الأطفال التي شعروا أنه من الصعب التعامل معها وناقشوا أيضًا عدم اهتمام الوالدين بتعليم أطفالهم على حدّ تعبيرهم، غير أنّ نسبة كبيرة من هذه الإجابات تطرّقت إلى التحديات المتمثّلة في حمل الأسر على تسديد الرسوم. تعزز هذه النقطة أيضًا أهمية المسائل المالية باعتبارها الفئة الرئيسية للتحديات التي تواجه رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم والتابعة لمنظمات المجتمع المدني.

"لا تطلب وزارة التربية والتعليم براءة ذمة من الطلبة عند خروجهم من المدرسة، ولا يوجد قانون يدعمنا أو يساعدنا في الحصول على حقوقنا."

- أحد إداريي رياض الأطفال الخاصة

استُخلص من المقابلات النوعية المزيد من المعلومات والأفكار حول بعض هذه التحديات. وتمثّل التحدي الرئيسي الذي أثير خلال هذه المحادثات المتعمّقة وشبه المفتوحة (الحرة) في انخفاض معدل الالتحاق الذي أدّى إلى انخفاض الإيرادات وهوامش الربح. وأشاروا إلى عدد أولياء الأمور الذين لا يدفعون الرسوم بنهاية العام الدراسي، إذْ أنّهم عندما يحين وقت انتقال أطفالهم إلى الصف الأول، يمكنهم القيام بذلك بسهولة دون الحاجة إلى أوراق من رياض الأطفال، حيث إنّ وزارة التربية والتعليم لا تطلب أي أوراق من رياض الأطفال لتسجيل الأطفال في الصف الأول. ورأى إداريو رياض الأطفال أنّ هذا الأمر يخلق فرصة لبعض أولياء الأمور لتجنّب دفع الأقساط الأخيرة.

مواطن القوة المُبلغ عنها ذاتيًا

وعندما سئل إداريو رياض الأطفال منخفضة الرسوم عن الأمور التي كان أداؤهم جيدًا فيها، أشار معظمهم (68%) إلى قدرتهم على تزويد الطلبة بمجموعة قوية من المهارات الأساسية بوصفها أهم مواطن قوتهم، وكانت هذه الإجابة شائعة بشكل خاص بين رياض الأطفال الخاصة. كما تكرّر عدد من الإجابات الأخرى على هذا السؤال والتي تتعلق أيضًا بجودة التعليم كأحد مواطن القوة: كفاءة أعضاء الكادر التعليمي (ذكرها 17% من المشاركين)، واستخدام استراتيجيات التعليم المختلفة (11%)، ودعم التنمية الاجتماعية والعاطفية (11%)، والمنهاج القوي (11%)، ومجموعة الأنشطة الترفيهية والذهنية والمهارات الحياتية (9%)، وسلوكيات/تفاعلات المعلمين الإيجابية مع الأطفال (7%)، وخبرة المعلمين والتعليم متعدد اللغات (4%). كما ذُكرت المسائل المتعلقة بالرسوم والإدارة والبيئة المادية والعلاقات مع أولياء الأمور، ولكن بشكل أقل بكثير من جودة التعليم. لمزيد من التفاصيل حول مواطن القوة المُبلغ عنها ذاتيًا (انظر الجدول هـ6 في الملحق).

وتأكّدت هذه النتائج بالمقابلات النوعية مع إداريي رياض الأطفال، الذين اتفقوا عمومًا على أنّ تعيين المعلمين المؤهلين وذوي المهارات العالية لم يشكّل تحديًا كبيرًا. ففي هذه المقابلات، أشارت غالبية المدارس إلى توفّر اللوازم الكافية واستثمارها فيها (على سبيل المثال، الكتب وألعاب الصّلصال ومكعبات البناء والألعاب والألوان والأوراق والحرف اليدوية) لتحقيق مخرجات التعلّم المطلوبة. وفي الحالات القليلة التي أشار فيها الإداريون إلى معاناتهم من القيود المالية، وصف معظمهم الطرق المبتكرة التي توصلوا إليها لتوفير المواد التعليمية من خلال إعادة التدوير واستخدام المواد المنخفضة التكلفة.

في المقابلات الوجاهية التي أجريت مع 59 من منظمات المجتمع المدني التي لم تقدّم خدمات رياض الأطفال، أشار 56 منها (95%) إلى استعدادها لتقديم خدمات رياض الأطفال في حالة توفير الموارد الكافية لها. وأفادت ثلاثة أرباع هذه المؤسسات بوجود غرف غير مستخدمة يمكن تحويلها إلى صفوف، وأفادت جميعها تقريبًا باستعدادها لاستقبال الطلبة غير الأردنيين. لمزيد من التفاصيل حول الموارد التي أشارت هذه المؤسسات إلى أنّها ستكون بحاجة إليها لتتمكّن من تقديم خدمات رياض الأطفال (انظر الشكل هـ4 في الملحق).

تُبرز مواطن القوة المذكورة جاهزية أو إمكانية الكثير من رياض الأطفال منخفضة الرسوم والتابعة لمنظمات المجتمع المدني لتلبية معايير وزارة التربية والتعليم وتُبرز أيضًا القيود المالية التي تواجه رياض الأطفال على وجه العموم وفيما يتعلق بالصيانة والمواصلات على وجه الخصوص. وكما ذُكر سابقًا، يمكن لوزارة التربية والتعليم النظر في سُبل دعم تكاليف المواصلات التي من شأنها تمكين بعض رياض الأطفال في المناطق التي تشهد طلبًا مرتفعًا من توسيع نطاق وصولها وإلحاق الأطفال الذين كانوا محرومين سابقًا.

وجهات النظر حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص

في المقابلات التي أجريَت مع موظفي وزارة التربية والتعليم، وعند سؤالهم عن مقدّمي خدمات رياض الأطفال الخاصة، بدا أنّ إجاباتهم كانت تستند إلى نظرتهم إلى المدارس الخاصة ذات الرسوم المتوسطة أو المرتفعة، حيث ينظرون إليها باعتبارها مُربحة للغاية وقادرة على تحمّل تكاليف الترخيص والتدريب العالية، والمساهمة بمواردها الفائضة لدعم مدارس وزارة التربية والتعليم. ويؤمن معظم موظفي وزارة التربية والتعليم الذين تمت مقابلتهم بشدة بأهمية الشراكات مع القطاع الخاص من أجل تحقيق تعميم تعليم رياض الأطفال. وكانوا منفتحين على أنواع متعددة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكان لديهم العديد من الأفكار في هذا الصدد. على سبيل المثال، اقترح أحدهم تقديم دعم مالي موجّه لمدارس محددة بناءً على الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للطلبة الذين تخدمهم هذه المدارس، مثل المدارس بالمناطق الريفية. كما رحّب موظفو وزارة التربية والتعليم بفكرة الإعانات أو القسائم لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض لإلحاق أطفالهم برياض الأطفال الخاصة، ومشاركة المساحة بين وزارة التربية والتعليم ومقدّمي الخدمات من القطاع الخاص (حسب الاحتياج أو السياق)، والقروض الميسّرة أو المنح لدعم التكاليف الأولية لإنشاء رياض الأطفال الجديدة. كما عبّر العديد من منهم عن اهتمامهم بتسهيل عملية الترخيص على رياض الأطفال الخاصة، وأكّدوا على أهمية التعاون بين جميع الجهات الحكومية وطرحوا الأفكار حول السُبُل التي من شأنها جعل العمليات والإجراءات أكثر سهولة وملاءمة.

أبدى موظفو وزارة التربية والتعليم استعدادهم للنظر في إقامة شراكات مع رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم التابعة لمنظمات المجتمع المدني، غير أنّهم أشاروا إلى بعض المجالات التي تستدعي الانتباه. أولًا، أشار البعض إلى ضرورة وضع تشريعات قوية بشأن رياض الأطفال غير الحكومية لضمان الجودة، على النحو الوارد في ركيزة "جودة التعليم" في الخطة الاستراتيجية لتعميم تعليم وتنمية الطفولة المبكرة. كما أشير في مقابلة واحدة على الأقل مع وزارة التربية والتعليم إلى التحديات التي تواجههم في عملية جمع البيانات من رياض الأطفال الخاصة لإدخالها في نظام معلومات إدارة التعليم. وعلى وجه

الخصوص، كان ثمّة تصوّر بأنّ بعض رياض الأطفال الخاصة لا تُبلغ عن أعداد الملتحقين بدقة لتجنّب رسوم الترخيص أو الغرامات في حالات مخالفة شروط المساحة لكل طالب.

ومن ناحية أخرى، رأى إداريو رياض الأطفال الذين تمت مقابلتهم أنّ وزارة التربية والتعليم لديها قدرة كبيرة على دعمهم، وشعروا أنهم يستحقون قدرًا أكبر من التساهل فيما يتعلق بالترخيص والمتطلبات الرقابية والرسوم. وفيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، أعرب إداريو رياض الأطفال منخفضة الرسوم عن انفتاحهم واستعدادهم للتعاون مع وزارة التربية والتعليم في المستقبل. غير أنهم لم يكونوا متأكدين من نوايا الوزارة فيما يتعلق بالتوسّع في رياض الأطفال. وأشار البعض إلى أنّ وزارة التربية والتعليم تسعى إلى استحداث المزيد من رياض الأطفال الحكومية من أجل تحويل الطلب عليها وإغلاق الخدمات الخاصة في نهاية المطاف. لذا لم يكونوا مستعدين لتصديق إمكانية التعاون بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص لتحقيق تعميم تعليم رياض الأطفال.

تبيّن أنّ لدى كل من مقدّمي خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم وموظفي وزارة التربية والتعليم الذين يعملون معهم نزعة للنظر إلى الجانب الآخر على أنه يمتلك المزيد من الموارد والمزايا، مما أدى إلى عدم تلبية التوقعات، وفي بعض الحالات، انعدام الثقة. وقد تجلّى ذلك في مسألتين على وجه الخصوص:

- **براءة الذمة للالتحاق بالصف الأول:** شعر بعض مقدّمي خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم أنّ على وزارة التربية والتعليم أن تطلب من الأسر تقديم وثائق إتمام المرحلة الثانية من رياض الأطفال ليتمكّنوا من الالتحاق بالصف الأول، لأنّ هذا من شأنه أن يدعم موقف مقدّمي خدمات رياض الأطفال عند تحصيل الأقساط الدراسية الأخيرة من الأسر. وعلى حدّ تعبير أحد إداريي رياض الأطفال الخاصة: "لا تطلب وزارة التربية والتعليم براءة ذمة من الطلبة عند خروجهم من المدرسة ولا يوجد قانون يدعمنا أو يساعدنا في الحصول على حقوقنا". ولكن أعرب واحد على الأقل من ممثلي وزارة التربية والتعليم عن وجهة نظر مفادها أنّ الوزارة لا تستطيع التدخل في العلاقة بين أولياء الأمور والمدارس الخاصة. وينبغي التعامل مع الإجراء المحتمل اتّخاذه بخصوص هذه النقطة بعناية لتجنّب إقصاء الأطفال الذين التحقوا برياض الأطفال غير النظامية أو غير المسجّلة أو الذين لم يلتحقوا برياض الأطفال على الإطلاق من دخول الصف الأول.

- **تدريب المعلمين:** أبدى إداريو رياض الأطفال منخفضة الرسوم نظرة إيجابية إزاء الدورات التدريبية التي تقدّمها وزارة التربية والتعليم وكانوا حريصين على مشاركة معلميهم في هذه الدورات. وحرصوا على وجه الخصوص على مشاركتهم في الفرص التدريبية التي تتناول سُبُل دعم الطلبة ذوي الإعاقة. غير أنهم أعربوا عن خيبة أمل لأنّ رياض الأطفال الخاصة لا تُدعى دائمًا للمشاركة، ولأنّ الوزارة لا تقدّم لهم التدريب مجانًا. وفي المقابل، قال واحد على الأقل ممن أجريت معهم المقابلات في وزارة التربية والتعليم إنّه يعتقد أنّ على رياض الأطفال الخاصة دفع تكاليف تدريب معلمي وزارة التربية والتعليم واقترح أن يُتيح مقدّمو الخدمات من القطاع الخاص أماكن عملهم لتدريب المعلمين من القطاع الحكومي.

توضّح هذه الأمثلة كيف أنّ مسؤولي وزارة التربية والتعليم ومقدّمي خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم في بعض الحالات يتناولون موضوع الشراكات بين القطاعين العام والخاص من وجهات نظر مختلفة تمامًا، وقد يكون لدى كل منهم تصوّرات خاطئة عن الطرف الآخر، ما يشير إلى أنّ تعزيز الوعي المتبادل بين الطرفين بشأن التحديات والمسؤوليات الخاصة بكل منهما، وخاصة التحديات المالية التي تواجه مقدّمي الخدمات من القطاع الخاص والتحديات التي تواجه وزارة التربية والتعليم في مراقبة الجودة في جميع القطاعات أثناء توسّعها في ظلّ مواردها المحدودة، من شأنه أن يُرسي الأساس للشراكات المستقبلية.

مُلخص مواطن القوة والتحديات

يُلخّص الجدول (13) مواطن القوة والتحديات التي تواجه رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم والتابعة لمنظمات المجتمع المدني في المجالات الرئيسية التي بحثت فيها هذه الدراسة.

الجدول (13): ملخص مواطن القوة والتحديات في قطاع رياض الأطفال منخفضة الرسوم في الأردن

الموضوع	مواطن القوة	التحديات
الترخيص والرقابة	لا يمثل الترخيص والرقابة تحديًا عاجلًا أو ملحًا بالنسبة لمعظم رياض الأطفال منخفضة الرسوم، حيث يعتبره 4% فقط التحدي الأول بالنسبة لهم. التزمت وزارة التربية والتعليم بتبسيط إجراءات الترخيص لجميع المدارس الخاصة، وما زال العمل جاريًا في هذا الصدد.	تصف رياض الأطفال منخفضة الرسوم عملية الترخيص بأنها صعبة وتستغرق وقتًا طويلًا. يمكن أن تكون رسوم الترخيص وغرامات المخالفات مكلفة للغاية بالنسبة لرياض الأطفال منخفضة الرسوم، ويمكن أن تُثني البعض عن إنشائها، أو المشاركة في عملية الترخيص، أو الكشف عن أعداد الملتحقين وغيرها من المعلومات بدقة. وتشير الدراسات المسحية السابقة (DeStefano et al, 2018) إلى أنّ عدد الطلبة الملتحقين برياض الأطفال قد يكون أكبر بكثير من الأعداد الموثقة في أنظمة بيانات وزارة التربية والتعليم، ما يدلّ على أنّ العديد من مقدّمي الخدمات، على الأرجح غير الحكوميين، إما غير مسجّلين لدى وزارة التربية والتعليم أو لا يكشفون عن الأعداد الحقيقية للطلبة الملتحقين.
الجودة	أشار مقدّمو خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم إلى مواجهتهم بعض التحديات المتعلقة بالعاملين، حيث إنّ 65% من معلميهم حاصلون على درجة البكالوريوس أو أعلى. أفاد 86% بوجود نظام رسمي لتقييم المعلمين. يتطلّع إداريّو رياض الأطفال منخفضة الرسوم إلى حصول معلميهم على المزيد من التدريب، لا سيما الفرص التدريبية التي تتناول سُبُل دعم الطلبة ذوي الإعاقة. أفادت جميع رياض الأطفال منخفضة الرسوم بوجود منطقة للعب، سواء كانت داخلية أو خارجية، وتتوفّر لدى حوالي 90% أو أكثر الموارد الأساسية مثل الأثاث صغير الحجم الملائم للأطفال والقرطاسية والكتب المدرسية والقصص ولوازم الفن والألعاب. تستخدم غالبية رياض الأطفال منخفضة الرسوم مجموعة واسعة من استراتيجيات التعليم (قراءة	يمكن ملاحظة الاعتماد الزائد على طرق التعليم "التوجيهية" مقابل طرق التعليم والتعلّم الاستكشافية التي يقودها الطفل. يرى مقدّمو خدمات رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم أنّ على وزارة التربية والتعليم تقديم التدريب مجانًا، في حين قد ينظر موظفو وزارة التربية والتعليم إلى مقدّمي الخدمات باعتبارهم مسؤولين عن الدفع. من الصعب تقييم الدعم المقدّم للمعلمين من خلال إجراء المسوحات مع مشرفيهم؛ ثمة حاجة إلى إجراء مسوحات المعلمين أو اتباع طريقة الملاحظة للتحقق من ذلك. ثمة نسبة كبيرة (حوالي 15% أو أكثر) من رياض الأطفال منخفضة الرسوم التي ليس لديها مواد للعب وكتب أنشطة وسجاد/بسط. معظم رياض الأطفال منخفضة الرسوم تسجل الحضور والغياب على الورق فقط، و29% فقط لديها أجهزة حاسوب/أجهزة لوحية متاحة لدعم العملية التعليمية.

الموضوع	مواطن القوة	التحديات
	المعلم بصوت عالٍ، والعمل المستقل، واللعب الحُر، وأوراق العمل، وأنشطة المجموعات الصغيرة) مرة واحدة على الأقل في الأسبوع. تحتفظ جميع رياض الأطفال منخفضة الرسوم تقريبًا (95%) بسجلات التطعيم/السجلات الطبية للأطفال، ويقوم 99% منها بمتابعة الحضور والغياب يوميًا.	
الدمج	تعد رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني دامجة تمامًا للطلبة اللاجئين وذوي الإعاقة. أشارت رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم إلى استعدادها لخدمة اللاجئين، بالإضافة إلى استعدادها لخدمة الطلبة ذوي الإعاقة بشرط أن تحصل على الدعم والتدريب للقيام بذلك. يتم تعليم الأطفال معًا بغض النظر عن جنسيتهم. ولا يتم العمل بنظام الفترتين مع الأطفال اللاجئين والأطفال الأردنيين ولا يتم فصل الأطفال حسب النوع الاجتماعي أو الجنسية، ما يهيّئ بيئة تعليمية أكثر دمجًا وتنوعًا.	معظم رياض الأطفال الخاصة لا تُبلغ عن معدلات التحاق الطلبة غير الأردنيين أو اللاجئين أو ذوي الإعاقة والمصابين بمشاكل صحية مزمنة بمستوى يتناسب مع تعدادهم في الأردن. تُعدّ الأسر الأقل حظًا (منخفضة الدخل، اللاجئون، إلخ) الأقل قدرة على تسديد رسوم رياض الأطفال. لا يشعر إداريو رياض الأطفال منخفضة الرسوم أن لديهم الموارد/التدريب الذي يحتاجون إليه لخدمة الطلبة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، وربما يعتقدون أنّ الطلبة ذوي الاحتياجات الكبيرة يجب أن يلتحقوا بمؤسسات متخصّصة للأطفال ذوي الإعاقة. يمثّل تقييم الدمج تحديًا دون وجود بيانات حديثة ومفصّلة (أي على مستوى اللواء أو القضاء) حول مكان إقامة الأطفال اللاجئين وذوي الإعاقة. البنية التحتية غير متاحة إلى حدٍ كبير ولا يتم تدريب الكوادر التعليمية على التعليم الدامج. وقد يكون من الصعب تهيئة بيئة تعليمية دامجة لرياض الأطفال الخاصة على المدى القصير دون استثمارات كبيرة.
الاستقرار المالي	اتفق إداريو رياض الأطفال منخفضة الرسوم وموظفو وزارة التربية والتعليم على وجهة نظر مفادها أنه من المرجح أن يتوسّع قطاع رياض الأطفال بعد الجائحة. أثبتت رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم قدرتها على التغلب على التحديات الاقتصادية: فرياض الأطفال منخفضة الرسوم تعمل منذ 17.5 عامًا في المتوسط.	نظرًا للتكاليف، فلا يمكن لمعظم رياض الأطفال الخاصة إبقاء الرسوم الدراسية عند المستوى الذي يمكن اعتباره حقًا "رسومًا منخفضة" بالنسبة لأسر الطبقة المتوسطة أو الدنيا في الأردن. وتبيّن أنّ 17 فقط من رياض الأطفال منخفضة الرسوم في العينة الكمية تقل رسومها الشهرية عن 20 دينارًا أردنيًا، و44% فقط من رياض الأطفال الخاصة تقل رسومها عن 40 دينارًا أردنيًا شهريًا، ما يساهم في انخفاض معدل التحاق اللاجئين برياض الأطفال الخاصة مقارنةً بالأطفال الأردنيين. قال مقدمو خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم إنّ التوسع في رياض الأطفال الحكومية يؤدي إلى انخفاض معدلات الالتحاق.

الموضوع	مواطن القوة	التحديات
القدرة على التوسّع	أشارت غالبية رياض الأطفال منخفضة الرسوم إلى أنّها لم تصل إلى قدرتها الاستيعابية الكاملة، ويُقدّر عدد المقاعد المتاحة لدى رياض الأطفال التي شملتها الدراسة بنحو 27500 مقعدًا (يُحتمل أن يكون العدد أكثر في حالة احتساب رياض الأطفال غير المشمولة في الدراسة). تستخدم رياض الأطفال منخفضة الرسوم 80% فقط من صفوفها المتاحة، وتم الإبلاغ عن أكثر من 500 غرفة صفية غير مستخدمة عبر المسح الكمي.	قدرة الأسر على دفع رسوم رياض الأطفال محدودة، خاصة بين المجتمعات المحرومة. قد لا تُتاح مقاعد رياض الأطفال منخفضة الرسوم في المواقع التي لا تُلّبى فيها الاحتياجات. قد لا يكون أولياء الأمور على علم بوجود مقاعد رياض أطفال متاحة وبرسوم منخفضة في مناطقهم. قد يعتقد أولياء الأمور أنّ المرحلة الثانية من رياض الأطفال غير مهمّة لإعداد أطفالهم لدخول الصف الأول.
إمكانية إقامة الشراكات	إنّ مسؤولي وزارة التربية والتعليم منفتحون على مجموعة واسعة من نماذج الشراكة، وخاصة تلك التي تدعم التحاق الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض، ولديهم أفكار يمكن تنفيذها في هذا الصدد. إنّ مسؤولي وزارة التربية والتعليم على استعداد لمواصلة العمل لجعل إجراءات الترخيص والمتطلبات الرقابية الأخرى أكثر ملاءمة وسهولة لمقدّمي الخدمات من القطاع الخاص. إنّ إداريي رياض الأطفال منخفضة الرسوم على استعداد للتعاون مع وزارة التربية والتعليم ويرغبون بوجهٍ خاص بتلقّي الدعم فيما يتعلق بتدريب المعلمين. جمعت هذه الدراسة كمية كبيرة من المعلومات المفصّلة حول مقدّمي خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم، التي يمكن استخدامها لتحديد مجالات الشراكة.	قد يعتقد بعض إداريي رياض الأطفال منخفضة الرسوم أنّ الشراكة مع وزارة التربية والتعليم أمر غير ممكن، أو يخشون من أنّ هدف الوزارة على المدى الطويل هو التوسّع في رياض الأطفال الحكومية وإغلاق تلك الخاصة. يتبنّى بعض مسؤولي وزارة التربية والتعليم وجهة نظر مفادها أنّ جميع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص يحققون أرباحًا كبيرة ويجب عليهم تقديم الدعم لوزارة التربية والتعليم وليس العكس.

التوصيات

تمت صياغة التوصيات التالية ومناقشتها من خلال ورشة عمل شارك فيها عدد من الأطراف المعنية، وقد عُقدت في 21 تشرين الثاني 2023، حيث أوْلت الأطراف المعنية الأولوية لهذه الاقتراحات خلال المناقشات.

الترخيص والرقابة

- إنشاء منصة موحدة للترخيص والمتابعة والإشراف والرقابة مرتبط بمختلف مديريات وزارة التربية والتعليم في جميع المحافظات.[25]
- إنشاء دليل اجرائي لرياض الأطفال منخفضة الرسوم يوضح إجراءات الترخيص؛ المبررات والخطوات التي يجب اتخاذها.
- متابعة إدخال البيانات ودقتها في نظام معلومات إدارة التعليم من قبل إدارة المدارس ووزارة التربية والتعليم.
- استكشاف طرق لتشجيع رياض الأطفال "غير النظامية" وغير المسجلة على التسجيل والترخيص.
- تقديم بناء القدرات والقروض لدعم رياض الأطفال منخفضة الرسوم لمساعدتها على تلبية معايير الاعتماد بالتعاون مع الجهات المانحة والشركاء.
- تصميم وتنفيذ حملة توعية عامة لتوعية الأسر بأنّ اعتماد روضة الأطفال يُعد بمثابة مؤشر على جودتها.

الجودة

- يمكن لوزارة التربية والتعليم أن تقود عملية تعزيز مسارات التطوير المهني لمعلمي رياض الأطفال منخفضة الرسوم من خلال تقديم التدريب لتحسين مهاراتهم ومعارفهم وفعاليتهم التربوية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يتولّى القطاع الخاص والجهات المانحة مسؤولية تغطية تكاليف التدريب المرتبطة بذلك.
- إجراء مراجعة (ربما من قِبل المركز الوطني لتطوير المناهج) لنماذج المناهج المُستخدمة من قبل رياض الأطفال الخاصة لضمان توافقها الكامل مع معايير المناهج الوطنية.
- من أجل تقييم جودة خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم بشكلٍ أفضل، يمكن لمعلمي رياض الأطفال الخاصة التابعة لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في مسوحات المعلمين المستقبلية أو الدراسات التي تتناول جودة التعليم والتعلّم في الأردن.

الدمج

- تحسين البيانات الموجودة حول عدد الأطفال المحرومين والأقل حظًا في سنّ المرحلة الثانية من رياض الأطفال وأماكن وجودهم من أجل تحديد (أكثر) المجالات التي يعاني فيها هؤلاء الطلبة من نقص الخدمات وجمع البيانات الشاملة في حالتها عدم توفرها. ويمكن وضع خطة خاصة بالسياق لزيادة معدلات التحاق هؤلاء الطلبة في كل مجال من هذه المجالات المستهدفة.
- تقديم بناء القدرات/ الدورات التدريبية لمقدّمي خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم حول سُبُل دعم الطلبة ذوي الإعاقة أو احتياجات التعلّم الإضافية.[26]
- تطوير وتجريب آليات التمويل التي تهدف إلى تعزيز الدمج في رياض الأطفال منخفضة الرسوم،[27] مثل تقديم القسائم الموجّهة والمنح لمقدّمي الخدمات بحسب المجموعات المحدّدة المُراد دمجها.
- تطبيق نُهُج أخرى تجريبية لمعالجة العوائق غير المالية التي تحول دون الدمج في رياض الأطفال (مثل جلسات توعوية حول الدمج لأولياء الأمور).

---

[25] لدى وزارة التنمية الاجتماعية موقع إلكتروني يساعد في إجراءات الترخيص.

[26] ثمّة دورات تدريبية متاحة (مثل مؤسسة الإنسانية والدمج).

[27] تقدّم مؤسسة الإنسانية والدمج الدعم المالي لتغطية الرسوم المدرسية والمواصلات.

الاستدامة المالية

- إطلاق برنامج تجريبي للقروض الميسرة والمنح لدعم إنشاء رياض الأطفال و/أو التوسّع فيها على النحو الموصى به في الخطة الاستراتيجية لتعميم رياض الأطفال. ويمكن للبنوك المحلية تقديم الدعم في هذا الصدد من خلال الإعفاء من الفوائد البنكية.
- إطلاق برامج رعاية القطاع الخاص في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات لتقديم الدعم المالي لرياض الأطفال منخفضة الرسوم للأغراض الضريبية.
- يمكن لوزارة التربية والتعليم تقديم التدريب على الاستدامة المالية لمقدّمي خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم.[28]
- استكشاف خيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ما قد يؤدي إلى زيادة مصادر الإيرادات لقطاع رياض الأطفال منخفضة الرسوم وغير الربحية؛ مثل التوسّع في الوصول إلى مقاعد رياض الأطفال المتاحة من خلال تقديم قسائم للأفراد أو منح لمقدّمي الخدمات.

التوسع في القدرة الاستيعابية لرياض الأطفال في الأردن

- فهم ومعالجة العوائق غير المالية التي تحول دون المشاركة في رياض الأطفال. على سبيل المثال، تحديد ما إذا كانت ثمّة حاجة لحملات توعوية (وتنظيمها في حالة الحاجة إليها) لتثقيف أولياء الأمور حول قيمة تعليم رياض الأطفال و/أو وتزويدهم بالمعلومات حول رياض الأطفال المتاحة في مجتمعاتهم.[29]
- فهم التداخل بين المقاعد المتاحة في رياض الأطفال الحالية والاحتياجات غير الملبية. على سبيل المثال، يمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:
  أ. ربط البيانات المتعلقة بأماكن إقامة الأطفال في سنّ المرحلة الثانية لرياض الأطفال بالبيانات المتعلقة بالالتحاق بالقطاع الحكومي (من نظام معلومات إدارة التعليم) والالتحاق بالقطاع الخاص (من هذه الدراسة أو من البيانات التي تُجمع في نظام معلومات إدارة التعليم في المستقبل).[30]
  ب. استخدام نظام معلومات إدارة التعليم: إضافة سؤال حول الالتحاق بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال إلى نموذج التسجيل في الصف الأول.

إمكانية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- تصميم وإجراء تحليل التكلفة لنماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثل القسائم للأفراد؛ منح الإعانات لمقدّمي الخدمات من القطاع الخاص / القسائم للمؤسسات (المقدّمة / القائمة على النتائج / المُدمجة)؛[31] نماذج البناء والتشغيل ونقل الملكية؛ العقود القائمة على الإدارة (المموّلة من القطاع الحكومي ويديرها القطاع الخاص). إطلاق النماذج التجريبية وتقييمها.
- تحديد الطرق التي يمكن لوزارة التربية والتعليم من خلالها زيادة التفاعل مع رياض الأطفال منخفضة الرسوم بشأن مسائل السياسات؛ على سبيل المثال، توسيع مجموعات العمل الحالية لتشمل تمثيلًا من القطاعين العام والخاص (أن يشمل الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة تمثيلًا من القطاع الخاص).

---

[28] ثمّة دورات تدريبية حول الاستدامة المالية تقدّمها جهات أخرى مثل المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة "بلان إنترناشيونال".

[29] وضعت وزارة التربية والتعليم والمجلس الوطني لشؤون الأسرة خططًا لإطلاق برنامج توعوي.

[30] توجد خرائط حرارية لرياض الأطفال.

[31] يعمل البنك الدولي على مشروع يتضمّن القسائم والإعانات بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ومن المتوقع أن يتم إطلاق البرنامج التجريبي في عام 2024.

المراجع

Baum, D. (2020). Non-state actors in early childhood education: Implications for education equity and quality. Paper commissioned as part of the GEM Report Fellowship Programme in 2019. https://gem-report-2020.unesco.org/wp-content/uploads/2021/06/01-Baum.pdf

BDex. (2022). Salaries in Jordan, average salaries in 2022 and 2021. BDex: Jordan. https://bdeex.com/jordan/

Britto, P. R., Yoshikawa, H., McCartney, K., Sawyer, A. L., & Associates of the National Scientific Council on the Developing Child. (2011). Quality of early childhood development programs in global contexts: Rationale for investment, conceptual framework, and implications for equity. Social policy report, 25(2), society for research in child development. https://eric.ed.gov/?id=ED519240

Crouch, L., Brown, P. H., Daelmans, B., Kumar, N., Shenderovich, Y., Kiragu, K., Malmberg-Calvo, C., & Wagner, A. (2020). Taking pre-primary programs to scale in developing countries: Multi-source evidence to improve primary school completion rates. *International Journal of Early Childhood*, 52(2), 159–174. https://doi.org/10.1007/s13158-020-00271

DeStefano, J., Merseth, K., & Shukri, M. (2018). Kindergarten (KG) data for decision-making: Phase II national survey of families. RTI International. https://ierc-publicfiles.s3.amazonaws.com/public/resources/Jordan%20KG%20Data%20For%20Decision%20Making%20-%20Phase%20II%20Final.pdf

DoS - Department of Statistics. (2022). Jordanian population by governorate, sex & age group. http://www.dos.gov.jo/owa-user/owa/emp_unemp_number.show_tables_y?lang=E&year1=2022&t_no=14

DoS - Department of Statistics. (2023). Estimated population by age group, nationality and governorate end of 2022.Unpublished.

Global Education Monitoring Report. (2020). *Global education monitoring report, 2020: Inclusion and education: all means all*. UNESCO Digital Library. https://gem-report-2020.unesco.org/

Government of Jordan. (2022). Economic Modernization Vision. https://www.jordanvision.jo/en

Gupta, A. (2018). How neoliberal globalization is shaping early childhood education policies in India, China, Singapore, Sri Lanka and the Maldives. *Policy Futures in Education*, 16(1). https://doi.org/10.1177/1478210317715796

Kim, J., Hailu, B., Rose, P., Roositer, J., Teferra, T., & Woldehanna, T. (2022). Persistent inequalities in early years' access and learning: Evidence from large-scale expansion of pre-primary education in Ethiopia. *Early Childhood Research Quarterly, 58*(1), 103-114. https://doi.org/10.1016/j.ecresq.2021.07.006.

Kraft, D., Epstein, A., Sayre, R. (2016). Scaling up preschool in Kenya: Costs, constraints, and opportunities. World Bank. https://documents1.worldbank.org/curated/en/762961482316633811/pdf/111215-BRI-ELPPolicyBriefKenya-PUBLIC.pdf

MoE - Ministry of Education. (2015) System for establishing and licensing private and foreign educational institutions No. (130). https://moe.gov.jo/sites/default/files/nzm_tsys_mdl.doc

MoE - Ministry of Education. (2018). Education Strategic Plan (2018-2022). https://moe.gov.jo/sites/default/files/esp_english_final.pdf

MoE - Ministry of Education. (2020). Annual Statistical Report for the Academic Year 2018-19. https://moe.gov.jo/sites/default/files/ltqryr_lhsyy_llm_ldrsy_2018-2019.pdf

MoE - Ministry of Education. (2022a). Strategic Plan Concept for Universalizing Early Childhood Educational Development (ECED) in the Education System of Jordan. Unpublished.

MoE - Ministry of Education. (2022b). Mid-term review report of the Jordan education strategic plan 2018-2022. https://moe.gov.jo/sites/default/files/documents/esp_mtr_-en_tqryrmntsf_lmd_llkht_lstrtyjy_1.pdf

MoE - Ministry of Education. (2022c). Jordan declaration on Inclusion and diversity in Education. https://moe.gov.jo/sites/default/files/declaration_on_inclusion_and_diversity_in_education.final-26june_0.pdf

MoE - Ministry of Education. (2022d). The 10-year strategy for inclusive education. https://moe.gov.jo/sites/default/files/the_10-year_strategy_for_inclsuive_education_0_0.pdf

MoE - Ministry of Education. (2023a). Annual Statistical Report for the Academic Year 2021-22. https://moe.gov.jo/sites/default/files/ltqryr_lhsyy_lsnwy_llm_ldrsy_2021-2022.pdf

MoE - Ministry of Education. (2023b). Individual Classroom Furniture 2023. Unpublished

MoE - Ministry of Education. (2023c). The Current Status of Public and Private Kindergartens for the Academic Years 2016-2017 to 2023-2024. Unpublished

National Committee for Human Resource Development. (2016). Education for prosperity: Delivering results – A national strategy for human resource development 2016-2025. http://en.heac.org.jo/wp-content/uploads/2021/01/National-HRD-Strategy.pdf

Organisation for Economic Co-operation and Development - OECD. (2017). Policy pointers to improve transitions from early childhood education and care to primary schools. *In Starting Strong V: Transitions from Early Childhood Education and Care to Primary Education*. OECD Publishing: Paris. http://dx.doi.org/10.1787/9789264276253-en

Plan International Jordan. (2022). Situation analysis of grassroot organizations working in early childhood development in Jordan.

Queen Rania Foundation. (2018.). Nurseries in Jordan. https://www.qrf.org/en/what-we-do/research-and-publications/nurseries-jordan

Raikes, A., Rao, N., Yoshikawa, H., Engle, P. L., Breda, M., Britto, P. R., ... Richter, L. M. (2023). Global tracking of access and quality in early childhood care and education. *International Journal of Early Childhood Education and Care, 17*(1), 14. https://doi.org/10.1186/s40723-023-00116-5.

Rossiter, J. (2016). Scaling up access to quality early education in Ethiopia: Guidance from international experience (Policy Paper 8). Young Lives. https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08955e5274a31e000001e/YL-PP8_Scaling-up-early-education-in-Ethiopia.pdf

Shanker, A., Marian, D., & Swimmer, C. (2015). Effective interventions aimed at reaching out-of-school children: A literature review. UNICEF South Asia. https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED573790.pdf

UNESCO. (2016). Aid to education stagnates, jeopardising global targets: Global education monitoring report. https://en.unesco.org/gem-report/aid-education-stagnates-jeopardising-global-targets

UNESCO. (2023). What you need to know about early childhood care and education. https://www.unesco.org/en/early-childhood-education/need-know

UNICEF. (2020). Hajati-KG2 post-distribution monitoring Report. UNHCR operational data portal (ODP). https://data.unhcr.org/en/documents/details/83014

UNICEF. (2022). Pre-primary education. https://data.unicef.org/topic/education/pre-primary-education/

United Nations Department of Economic and Social Affairs (n.d.). Goal 4: Ensure inclusive and equitable quality education and promote lifelong learning opportunities for all. https://sdgs.un.org/goals/goal4

UNHCR. (2022). UNHCR Situation of Refugees in Jordan: Quarterly Analysis Q1 2022. Amman: UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). https://data.unhcr.org/en/documents/details/94213.

UNHCR. (2023). Operational data portal refugee situations. https://data.unhcr.org/en/situations/syria/location/36

Weiland, C., & Yoshikawa, H. (2013). Impacts of a prekindergarten program on children's mathematics, language, literacy, executive function, and emotional skills. *Child Development, 84*, 2112–2130. http://dx.doi.org/10.1111/cdev.12099

Yoshikawa, H., Weiland, C., Duncan, G. J., Magnuson, K., Shonkoff, J. P., Halo Project, Lupan, L., & Chandran, R. (2018). Toward high-quality early childhood development programs and policies at national scale: *Directions for Research in Global Contexts. Social Policy Report*, 31(1), Society for research in child development. https://eric.ed.gov/?id=ED595500

Zuilkowski, S. S., Kenney, C., & Podolsky, M. (2018). Parents, quality, and school choice: Why parents in Nairobi choose low-cost private schools over public schools in Kenya's free primary education era. Oxford review of education, 44(2), 258–274. https://doi.org/10.1080/03054985.2017.1391084

الملاحق

الملحق (أ)

تعريف رياض الأطفال منخفضة الرسوم في الأردن

لقد أُخذت عوامل عدّة في الاعتبار عندما سعى الباحثون في هذه الدراسة لتعريف روضة الأطفال الخاصة "منخفضة الرسوم" في سياق الأردن، ومنها الحد الأدنى للأجور ومتوسط دخل الأسرة سواءً بالنسبة للمواطنين الأردنيين أو من الجنسيات الأخرى، بما في ذلك السوريين. وخلصت دراسة مسحية أجريت عام 2017 (DeStefano et al., 2018) إلى أنّ 3% من الأسر تدفع ما بين 1-10 دنانير شهريًا، و45% تدفع ما بين 11-40 دينارًا شهريًا، و17% تدفع أكثر من 40 دينارًا شهريًا. ووجدت الدراسة نفسها أنّ الأسر في المناطق الحضرية تدفع في المتوسط لرياض الأطفال الخاصة أكثر من الأسر في المناطق الريفية، وأنّ الأسر السورية كانت الأقل قدرة على تحمّل الرسوم التي تزيد عن 30 دينارًا شهريًا. إضافةً إلى ذلك، خلال المناقشات التي عُقدت في شهر كانون الأول 2022، أشار مسؤولو وزارة التربية والتعليم في إدارة التعليم الخاص إلى أنّ الحد الأعلى لرسوم رياض الأطفال "منخفضة الرسوم" هو 50 دينارًا أردنيًا.

وللتأكد من أنّ عدد مدارس رياض الأطفال كافيًا لاستيفاء هذا المعيار وللتحقّق من إمكانية تحقيق حجم العينة المستهدف، طلب الفريق البحثي من الجهة المسؤولة عن جمع البيانات إجراء مقابلات هاتفية بمساعدة الحاسوب مع كامل مجتمع الدراسة المعروف والمؤلّف من 1687 من رياض الأطفال الخاصة والتابعة لمنظمات المجتمع المدني. وكشفت نتائج المقابلات الهاتفية عن أنّ عدد رياض الأطفال (62% من ريا رياض الأطفال الخاصة والتابعة لمنظمات المجتمع المدني التي تم الوصول إليها) التي تقع ضمن هذه الفئة كافٍ لتحقيق أهداف الدراسة. ونتيجة لذلك، قرر الفريق البحثي الإبقاء على تعريف مدارس رياض الأطفال "منخفضة الرسوم" بأنّها تلك التي تفرض رسومًا شهرية تبلغ 50 دينارًا أردنيًا أو أقل لغرض هذه الدراسة. غير أنه بالنظر إلى متوسط دخل الأسرة في الأردن (يُقدر بنحو 432 دينارًا أردنيًا شهريًا للأردنيين و250 دينارًا أردنيًا للاجئين السوريين)، فمن المسلم به أنّ مصطلح "منخفضة الرسوم" هو مصطلح نسبي.

الملحق (ب)

إطار المعاينة

لتحقيق أهداف المسح تم استهداف الفئتين الرئيستين التاليتين من خلال المسوحات الكمية:

- إداريو (مالكو أو مديرو أو مشرفو)[32] رياض الأطفال الخاصة
- إداريو رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني

كما استُهدفت عينة صغيرة من إداريي برامج الطفولة المبكرة التابعة لمنظمات المجتمع المدني التي *لا* تقدّم خدمات رياض الأطفال وذلك بهدف الحصول على معلومات تكميلية حول القيود المفروضة على تعليم رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني.

- اقتصر إطار المعاينة جغرافيًا على ست محافظات: عمّان والبلقاء وإربد والمفرق والزرقاء والكرك. وتم اختيار خمسة من المحافظات الستة (كلها باستثناء الكرك) لأنها المحافظات التي يُعرف أنها تضمّ أكبر عدد من رياض الأطفال الخاصة ولأنها تضم نسبًا عالية من اللاجئين السوريين (بالنظر إلى أنّ دمج اللاجئين يشكّل أحد المجالات البحثية الرئيسية). وتمّ تضمين محافظة الكرك لتقديم بعض المعلومات حول طبيعة رياض الأطفال منخفضة الرسوم في جنوب الأردن.

يتألف العنصر النوعي للدراسة من مقابلات مع المجموعات المستهدفة التالية:

- الأطراف المعنية في وزارة التربية والتعليم: ست مقابلات مع ممثلين عن إدارة تنمية الطفولة المبكرة، وإدارة الإشراف والتدريب التربوي، وإدارة التخطيط والبحث التربوي، وإدارة التعليم الخاص، وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة مركز الملكة رانيا العبدلله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات.
- إداريو رياض الأطفال الخاصة والتابعة لمنظمات المجتمع المدني: 12 مقابلة.

[32] يُستخدم مصطلح "الإداري" في هذا التقرير للإشارة إلى أي من تلك الأدوار القيادية في رياض الأطفال.

الملحق (ج)

المزيد عن المسح الكمي

المسح التجريبي: أجريت دراسة تجريبية لتقييم فعالية الاستبانة عبر المجموعات المستهدفة التي شملت 20 مدرسة خاصة ومؤسستيْ مجتمع مدني موزّعة في أربع محافظات (عمّان وإربد والزرقاء والبلقاء). وقدمت الجهة المسؤولة عن جمع البيانات مدخلات بشأن تحسين الاستبانة. وخضع الباحثون لمرحلتين تدريبيتين: الأولى لجمع البيانات عبر الهاتف حول المعلومات الأساسية لرياض الأطفال والثانية لمدة يوم كامل لإجراء المقابلات الوجاهية، التي شملت دليلًا أعدّته تلك الجهة وراجعته مؤسسة الملكة رانيا يغطي خلفية الدراسة وأدوار الباحثين والإعداد للمقابلات وتوضيح الأسئلة وطرق المعاينة والمهارات الشخصية واستخدام الجهاز اللوحي والسريّة. واختُتم التدريب بعد التأكد من جاهزية الباحثين للعمل الميداني.

تنفيذ المسح والتحقق من العينة: أجريت المقابلات الهاتفية في شهر آذار 2023 حيث أجريت المكالمات مع جميع رياض الأطفال الخاصة المدرجة في قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم وجميع منظمات المجتمع المدني المدرجة في قوائم منظمة "بلان إنترناشيونال" والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. وقد بُذلت جهود كبيرة لتحقيق أعلى معدل ممكن للمشاركة. وعلى الرغم من مواجهة بعض التحديات في التواصل مع جزء كبير من المدارس ومنظمات المجتمع المدني عبر الهاتف، فقد بُذلت جهود مخصّصة لزيارة هذه الجهات لإجراء مقابلات وجاهية معها، حيث تم الاتصال بكل روضة أطفال محتملة ثلاث مرات على الأقل عبر الهاتف، وتمت زيارة تلك التي تعذّر الوصول إليها عبر الهاتف. وقامت الجهة المسؤولة عن جمع البيانات بمتابعة جميع طلبات معاودة الاتصال في وقت لاحق وطلبات الاطّلاع على خطابات وزارة التربية والتعليم الرسمية التي توضّح الدراسة البحثية. كما بُذلت الجهود للحصول على معلومات الاتصال المحدّثة من فريق نظام معلومات إدارة التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم في إدارة مركز الملكة رانيا العبدلله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات فيما يخصّ سجلات رياض الأطفال الخاصة التي تحتوي على أرقام هاتف خاطئة وخطوط خارج الخدمة. وبعد إجراء المقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب، دعت خطة البحث إلى مراجعة نتائج المقابلات الهاتفية لتحديد نطاق المرحلة الثانية من المقابلات الوجاهية الكمية. ونظرًا لأنه لم يقع ضمن النطاق إلّا قلة قليلة من رياض الأطفال المحتملة المُدرجة في القوائم الأصلية لوزارة التربية والتعليم ومنظمة "بلان" / المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (أي تلك المستمرة في تقديم خدمات رياض الأطفال وتنطبق عليها صفة منخفضة الرسوم)، فقد تقرّر أن يتم التواصل في مرحلة المقابلات الوجاهية لعملية جمع البيانات مع القائمة الكاملة لرياض الأطفال التي تبيّن أنها تقع ضمن النطاق في مرحلة المقابلات الهاتفية.

الجدول (ج1): عدد رياض الأطفال الخاصة المسجلة لدى وزارة التربية والتعليم حسب المحافظة[33]

	عدد رياض الأطفال الخاصة	نسبة رياض الأطفال الخاصة
عمّان	795	51%
البلقاء	106	7%
إربد	328	21%
المفرق	50	3%
الزرقاء	228	15%
الكرك	47	3%
المجموع	**1,554**	**100%**

الجدول (ج2): عدد منظمات المجتمع المدني التي تقدّم خدمات تنمية الطفولة المبكرة (حسب سجلات منظمة "بلان إنترناشيونال والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي)[34]

	عدد منظمات المجتمع المدنى	نسبة منظمات المجتمع المدنى
عمّان	27	20%
البلقاء	3	2%
إربد	39	29%
المفرق	25	19%
الزرقاء	34	26%
الكرك	5	4%
المجموع	**133**	**100%**

المصدر: منظمة "بلان إنترناشيونال" الأردن

رياض الأطفال الإضافية التي حُدّدت أثناء جمع البيانات: أجريت المسوحات الوجاهية في الفترة من أيار إلى حزيران 2023. وتمت زيارة جميع رياض الأطفال الخاصة وتلك التي لم تُستَبْعَدْ في مرحلة المقابلات الهاتفية (أي لم ترفض المشاركة في

[33] تمت مراجعة القائمة من قبل الجهة المسؤولة عن جمع البيانات لتشمل 1,554 من رياض الأطفال الخاصة. ترد التفاصيل في قسم "انتشار وتوزيع رياض الأطفال منخفضة الرسوم".

[34] تتضمن هذه القائمة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تنمية الطفولة المبكرة، ولا تقتصر على خدمات رياض الأطفال فقط.

الدراسة أو لم تُشِر إلى أنها لا تقدّم خدمات رياض الأطفال أو تزيد رسومها عن 50 دينارًا شهريًا) شخصيًا مرة واحدة على الأقل. وبالإضافة إلى تتبع إجابات المشاركين على أسئلة المقابلة على الأجهزة اللوحية، وثّق الباحثون أيضًا معلومات مفصّلة حول نتيجة كل محاولة لزيارة كل من رياض أطفال، بما في ذلك صور مباني رياض الأطفال التي يبدو أنها مغلقة. وعندما تبيّن للباحثين أنّ رياض الأطفال انتقلت إلى موقع آخر، أجروا مقابلات مع السكان المحليين للحصول على العناوين أو معلومات الاتصال المحدّثة لرياض الأطفال.

انتشار رياض الأطفال منخفضة الرسوم وتوزيعها

من بين جميع رياض الأطفال الخاصة المحتملة البالغ عددها 1,773 روضة ورياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني البالغ عددها 158 روضة،[35] تبيّن أنّ حوالي النصف (51%) خارج نطاق الدراسة. وبالنسبة لرياض الأطفال الخاصة، تشمل الأسباب الرئيسية لكونها خارج النطاق فرض رسوم تزيد عن 50 دينارًا شهريًا (48%)، والإغلاق (3%)، وعدم تقديم خدمات رياض الأطفال (0.1%). وتبيّن عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني مدرجة في قائمة منظمة "بلان إنترناشيونال" تفرض رسومًا تزيد عن 50 دينارًا شهريًا أو تم إغلاقها، ولكن تبيّن وجود 76 منظمة مجتمع مدني (48%) لا تقدّم خدمات رياض الأطفال (ولم يكن ذلك مفاجئًا نظرًا لأنّ القائمة تضمّنت مؤسسات مجتمع مدني تقدّم أي مستوى من خدمات الطفولة المبكرة وليس المرحلة الثانية من رياض الأطفال على وجه التحديد). وبالإضافة إلى رياض الأطفال التي تبيّن أنّها خارج النطاق، تبيّن أنّ حوالي 15% لا يزال من غير المعروف ما إذا كانت تنطبق عليها صفة رياض الأطفال منخفضة الرسوم. أما بالنسبة لرياض الأطفال الخاصة، فقد رفض عدد منها طلب إجراء المقابلة (9% من تلك التي تم الاتصال بها) و6% تعذّر الوصول إليها حتى بعد المحاولات المتكررة للاتصال بها عبر الهاتف. ولم ترفض أي مؤسسات مجتمع مدني طلب المقابلة، إلا أنه تعذّر الوصول إلى حوالي 9% منها. (الجدول 5)

الجدول ج3: حالة رياض الأطفال منخفضة الرسوم المحتملة التي تم التواصل معها

	# الخاصة	% الخاصة	# منظمات المجتمع المدني	% منظمات المجتمع المدني	# الخاصة + منظمات المجتمع المدني	% الخاصة + منظمات المجتمع المدني
تمت محاولة التواصل معها	1,773	100%	158	100%	1,931	100%
المؤكّد أنها تقع ضمن النطاق	93	33.4%	68	43.0%	661	34.2%
إجمالي المؤكّد أنها تقع خارج النطاق	910	51.3%	76	48.1%	986	51.1%
تفرض رسومًا تزيد عن 50 دينارًا أردنيًا	856	48.3%	0	0.0%	856	44.3%
مغلقة	52	2.9%	0	48.1%	52	2.7%
لا تقدّم خدمات المرحلة الثانية لرياض الأطفال	2	0.1%	76	48.1%	78	4.0%
إجمالي غير المؤكّدة	271	15.3%	14	8.9%	285	14.8%
تعذّر الوصول إليها	109	6.1%	14	8.9%	123	6.4%

[35] تضمّنت قائمة منظمات المجتمع المدني جميع الجهات التي تقدّم خدمات الطفولة المبكرة، ولم تقتصر على المرحلة الثانية لرياض الأطفال.

رفضت المقابلة	1,652	9.1%	0	0.0%	162	8.4%

الملحق (د)

تحليل البيانات

أجرت مؤسسة الملكة رانيا تحليل البيانات الكمية الذي شمل ثلاثة محاور رئيسة:

1) **التحقق من البيانات والإعداد للتحليل:** روجِعَتْ مجموعات البيانات المقدّمة من الجهة المسؤولة عن جمع البيانات للتأكد من اكتمالها وتحديد الأخطاء أو الفجوات الواضحة، والتي قامت تلك الجهة بعد ذلك بمراجعتها ومتابعتها من خلال معاودة الاتصال ببعض رياض الأطفال عند الضرورة. كما تم تحديد بعض الأسئلة ومشاكل الجودة في مراحل لاحقة من التحليل والتي قادت الجهة المسؤولة عن جمع البيانات إلى إجراء مراجعة إضافية ومعاودة الاتصال برياض الأطفال. وكان من اللازم تحويل الكثير من البيانات لدعم التحليل. على سبيل المثال، تم تحويل الأعداد المبلغ عنها لمختلف أنواع الطلبة الملتحقين في كل روضة أطفال (مثلًا حسب النوع الاجتماعي أو الجنسية أو حالة الإعاقة) إلى نسب مئوية للالتحاق في كل روضة أطفال، وذلك بهدف تسهيل تقييم متوسط المعدلات عبر القطاع.
2) **تحليل البيانات الاستكشافية والإحصاء الوصفي:** تمت مراجعة التوزيع والنزعة المركزية (أي المتوسط أو الوسيط) للإجابات على كل سؤال من أسئلة المسح، وذلك باستخدام التمثيل المرئي للبيانات والجداول التكرارية والإحصاء الوصفي. كما تمت تجزئة الإحصاء الوصفي لكل متغير حسب نوع رياض الأطفال منخفضة الرسوم (الخاصة مقابل التابعة لمنظمات المجتمع المدني) والمحافظة. وتمت أيضًا تجزئة النتائج حسب مستوى الالتحاق برياض الأطفال (أي الحجم) والرسوم المفروضة ونوع المنطقة (حضرية أو ريفية أو ضواحي) عند الاقتضاء.
3) **الإحصاء الاستدلالي:** تم استخدام الإحصاء الاستدلالي بما في ذلك اختبارات "تي"، واختبارات مربع كاي لجودة المطابقة، وتحليل التباين لتأكيد الدلالة الإحصائية للنتائج الرئيسية. وتم إجراء هذه الاختبارات بفاصل ثقة قدره 95% وتم الإبلاغ عن القيم الاحتمالية (p-values) عند الاقتضاء في هذا التقرير.

الملحق (هـ)

جداول ورسوم بيانية إضافية

الجدول (هـ1): عدد معلمي رياض الأطفال منخفضة الرسوم حسب المؤهل العلمي

	كلية مجتمع / دبلوم لمدة عامين	درجة البكالوريوس	دبلوم عالي، درجة الماجستير	درجة الدكتوراة (دكتوراة، دكتور في الطب، إلخ...)	نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس أو أعلى
خاصة	663	1,133	100	7	65%
تابعة لمنظمات المجتمع المدني	80	110	6	2	60%
الإجمالي	743	1,243	106	9	65%

الشكل (هـ1): نموذج المنهاج الدراسي المستخدم حسب نوع رياض الأطفال

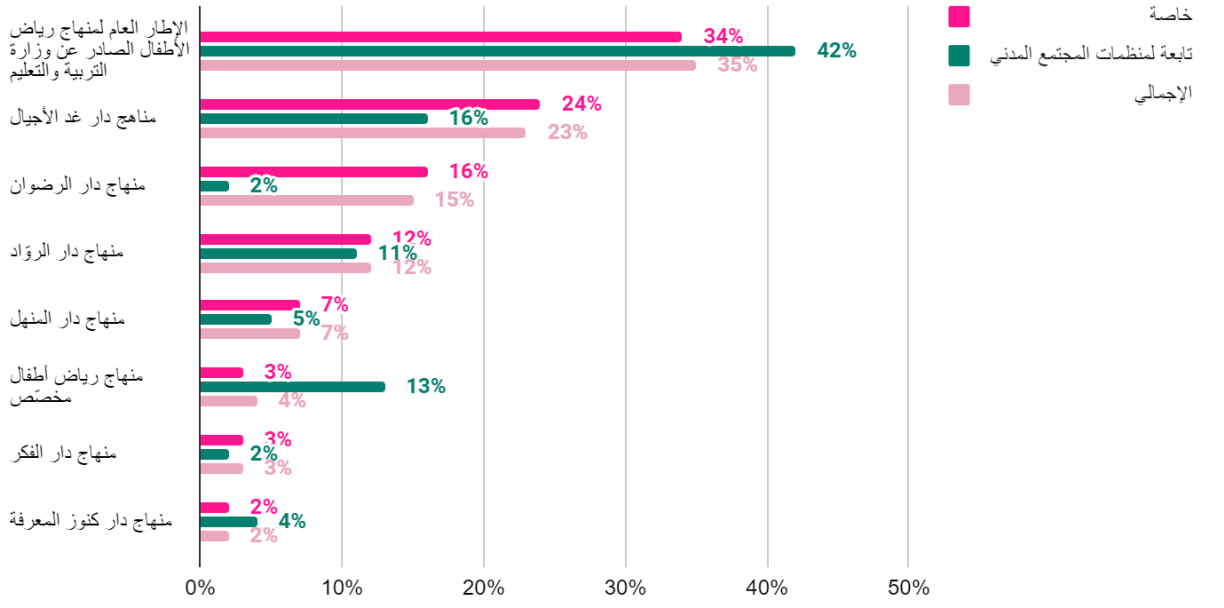

الشكل (هـ2): تطبيق الإطار العام لمنهاج رياض الأطفال الصادر عن وزارة التربية والتعليم حسب المحافظة

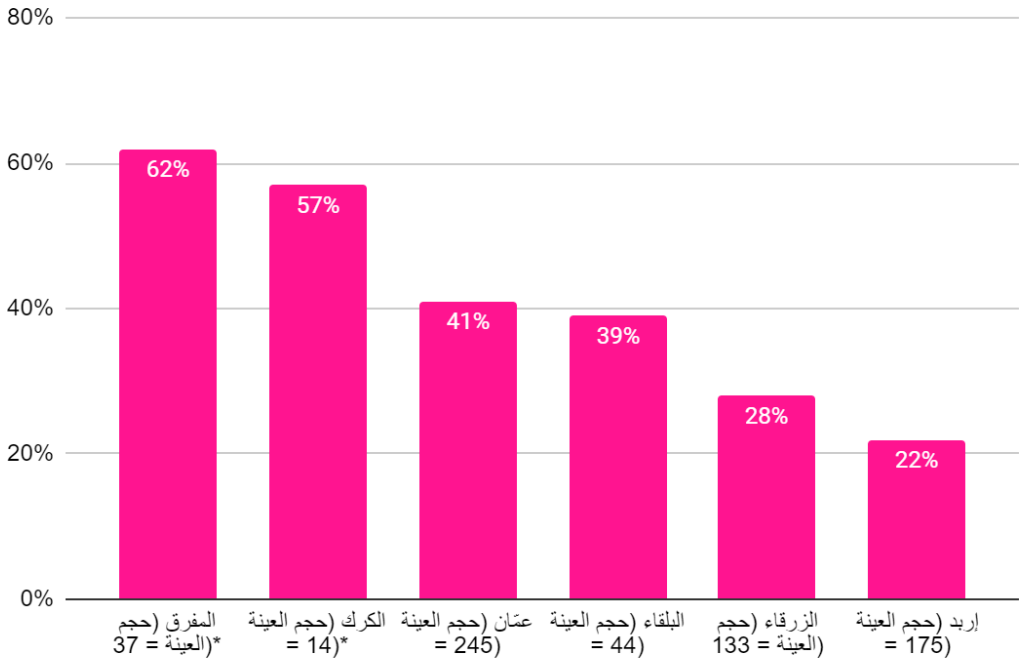

*حجم العينة صغير

الجدول (هـ2): توافر الموارد الآتية في الغرف الصفيّة حسب نوع رياض الأطفال

	خاصة	تابعة لمنظمات المجتمع المدني	الإجمالي
كراسي بحجم صغير للأطفال *	99%	98%	99%
طاولات بحجم صغير للأطفال *	99%	96%	99%
سبورة أو لوح أبيض للتعليم	99%	95%	99%
أدوات الكتابة/ الرسم (أقلام الرصاص، أقلام الحبر، أقلام التحديد، أقلام التلوين، الألوان المائية، فرش الرسم)[36]	97%	95%	97%
أرفف الكتب *	95%	91%	94%
الكتب المدرسية لرياض الأطفال	94%	86%	94%
كتب القراءة والقصص *	90%	86%	90%

[36] تتضمّن معايير وزارة التربية والتعليم الخاصة بالموارد الصفية لرياض الأطفال "القرطاسية."

لوازم الفن	90%	79%	89%
الألعاب المصنوعة من مواد اصطناعية وطبيعية	89%	84%	89%
مبرّد ماء *	84%	82%	84%
مواد اللعب (البذور، أغطية الزجاجات، النّرد، المكعبات، الكرات، الخرز، الصخور، القش، ألعاب الصّلصال، المواد المستخدمة في العدّ والفرز)	79%	70%	78%
كتب الأنشطة	78%	73%	78%
السجاد/البسط (سجادتان على الأقل بمساحة 12 مترًا مربعًا) *	73%	70%	73%
تلفاز	56%	43%	55%
شمّاعة معاطف/سترات*	47%	46%	47%
فن الدمى*	41%	46%	41%
أجهزة الحاسوب*/الأجهزة اللوحية	29%	27%	29%
خزانة أحذية *	24%	34%	25%

* تشير إلى الموارد الصفيّة المُدرجة في تعليمات وزارة التربية والتعليم الخاصة بترخيص رياض الأطفال الحكومية

الجدول (هـ3): توفر موارد الملاعب

	الخاصة	تابعة لمنظمات المجتمع المدني	الإجمالي
الزحاليق/ السحاسيل	98%	95%	97%
المراجيح	95%	89%	94%
أرجوحة "السيسو"	74%	76%	74%
المقاعد الخارجية	75%	69%	74%
ألعاب الرمل	63%	65%	63%

الشكل (هـ3): توزيع مشاركة أولياء أمور الملتحقين برياض الأطفال منخفضة الرسوم في الخدمات/الأنشطة التي تهدف إلى تحسين جودة رياض الأطفال (مثل الدعم المعنوي والدعم الجسدي والدعم اللوجستي، إلخ.)

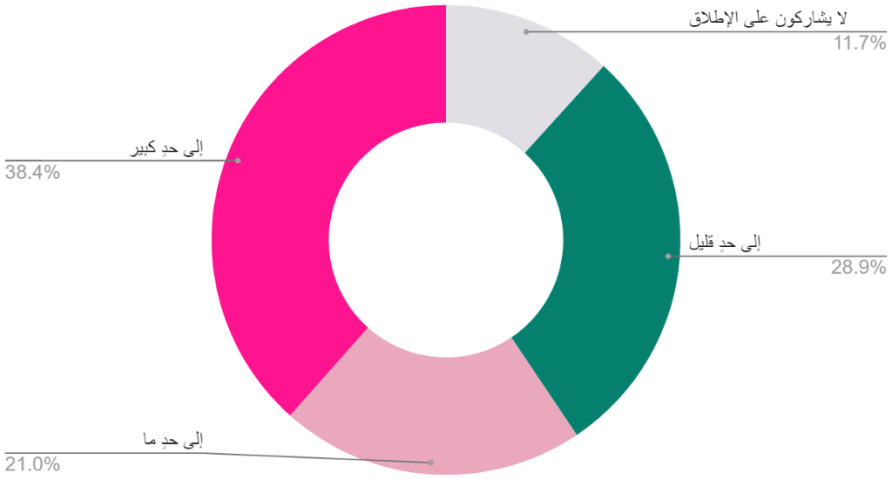

الجدول (هـ4): طرق متابعة الحضور اليومي حسب نوع رياض الأطفال

	خاصة	تابعة لمنظمات المجتمع المدني	الإجمالي
الورق	93.8%	92.7%	93.7%
برامج متخصّصة	16.0%	10.9%	15.6%
جداول البيانات الرقمية (مثل إكسل)	7.3%	14.5%	7.9%
أخرى	1.9%	0.0%	1.7%

الجدول (هـ5): متوسط الرسوم الشهرية لرياض الأطفال حسب نسبة اللاجئين الملتحقين

نسبة اللاجئين الملتحقين	عدد رياض الأطفال منخفضة الرسوم	نسبة رياض الأطفال منخفضة الرسوم	متوسط الرسوم الشهرية (دينار أردني)
%0	461	%71	39.4
%5-1	51	%8	38.5
%10-6	51	%8	38.6
%20-11	41	%6	34.2
أكثر من 20%	44	%7	30.1
المجموع	648	%100.00	38.3

الشكل (هـ4): نسبة منظمات المجتمع المدني التي لا تقدّم خدمات رياض الأطفال والتي تحتاج إلى الموارد المختلفة لتتمكن من تقديمها

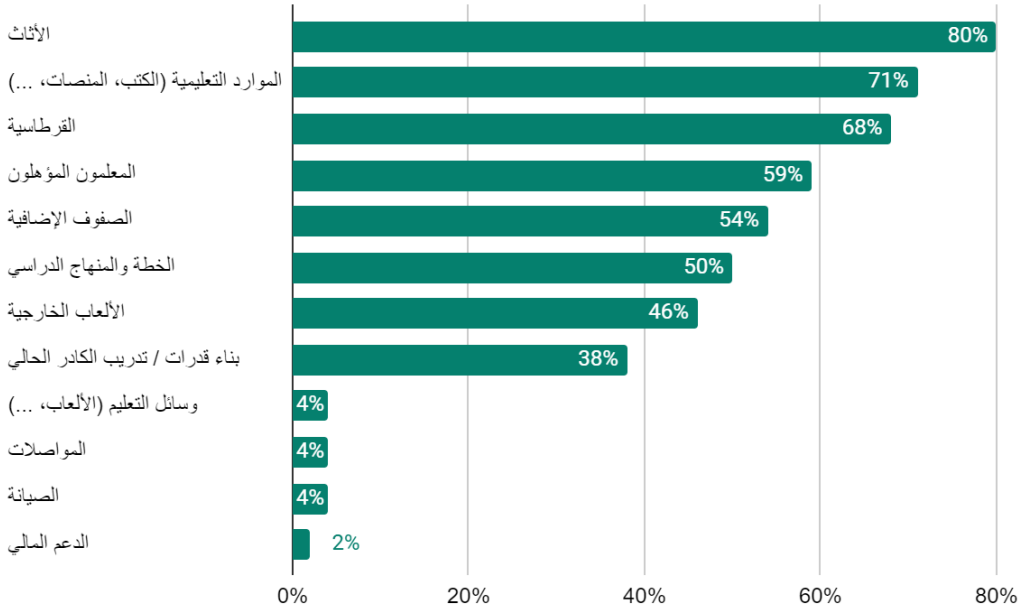

الجدول (هـ6): مواطن القوة المُبلغ عنها ذاتيًا الأكثر شيوعًا بين رياض الأطفال حسب نوعها

	خاصة	تابعة لمنظمات المجتمع المدني	الإجمالي
التدريس القوي للمهارات الأساسية	70.7%	41.8%	68.2%
كفاءة الكادر التعليمي	15.7%	36.4%	17.4%
استخدام مجموعة من استراتيجيات التعليم الحديثة (مثل اللعب)	10.6%	14.5%	11.0%
دعم التنمية الاجتماعية والعاطفية للطلبة	11.0%	9.1%	10.8%
المنهاج القوي	11.1%	3.6%	10.5%
الاهتمام بالسنّة النبوية وحفظ القرآن الكريم	9.1%	12.7%	9.4%
مجموعة الأنشطة الترفيهية والذهنية والمهارات الحياتية	8.8%	5.5%	8.5%
سلوكيات/ تفاعلات المعلمين الإيجابية مع الأطفال	7.4%	1.8%	6.9%
خبرة المعلمين	5.6%	9.1%	5.9%
التعليم متعدد اللغات	4.7%	0.0%	4.3%
الرسوم المعقولة وخطط السداد المريحة	3.4%	7.3%	3.7%
الإدارة الجيدة/ الكفاءة	2.5%	3.6%	2.6%
البيئة الآمنة للأطفال	2.4%	1.8%	2.3%
السمعة الحسنة في المنطقة	2.2%	1.8%	2.2%
التواصل مع أولياء الأمور	2.0%	1.8%	2.0%

الملحق (و)

الموارد اللازمة للتوسّع

من بين رياض الأطفال التي وصلت إلى قدرتها الاستيعابية الكاملة، قال 72% من رياض الأطفال الخاصة و81% من منظمات المجتمع المدني إنّ لديهم الرغبة في التوسّع في حال أصبح ذلك ممكنًا. وأشارت نتائج المسح إلى أنّه بالنسبة لرياض الأطفال الراغبة في التوسّع، شكّل الحيّز الإضافي المورد الأكثر احتياجًا لتحقيق ذلك يليه أعضاء الكادر الإضافيون والمواد التعليمية الإضافية (انظر الجدول 23).

الجدول (و1): نسبة رياض الأطفال منخفضة الرسوم التي تحتاج إلى موارد مختلفة للتوسّع وزيادة معدل الالتحاق

	خاصة	تابعة لمنظمات المجتمع المدني	الإجمالي
أعضاء الكادر الإضافيون	38%	42%	38%
الحيّز الإضافي	50%	42%	49%
المواد التعليمية الإضافية	26%	42%	27%
تحديث برنامج المدرسة	19%	27%	19%
لا حاجة للموارد	6%	0%	5%